





جامعة الزيتونة  
مجمع الدراسات العربية العالية

Abū Zakrah, Muhammad

Muhammad Zakrah

محاضرات  
في

# الميراث عند الجعفرية

ألقاها

الأستاذ

محمد أبو زهرة

[ على طلبة قسم الدراسات القانونية ]

١٩٥٥

١٩٥٥



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، وتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونصلي ونسلم على محمد النبي الأُمي المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

١ - أما بعد - ففي نهاية خريف سنة ١٩٥٣ تذاكرت مع أستاذنا الجليل الدكتور عبد الرزاق أحمد السهوري المشرف على الشعبة القانونية لمعهد الدراسات العربية - فيما يمكن أن يكون مادة للدراسة الفقهية في ذلك المعهد الجامع ، وقد أوضحت له عن مكنون رأيي ، وهو أن تكون المادة الفقهية دراسة مقارنة للأحوال الشخصية والموارث والوصايا والأوقاف وغير هـا من المعمول به ، أو له صلة بالمعمول به من المذاهب الإسلامية السائدة في مجموعها في هذه البلاد العربية المرتبة بأشد الأواصر منذ فجر التاريخ الإسلامي ، وهذه المذاهب هي المذاهب الأربعة ومذهب الإمامية الاثنا عشرية ، ومذهب الزيدية . وذلك لأن هذه المذاهب لا تدرس كلها في جامعة واحدة من جامعات البلاد العربية ، ولعل بعضها لا يظفر بدراسة منظمة مستمرة في أي جامعة من هذه الجامعات ، فكان من الواجب أن يُتَلاَق في المعهد ذلك النقص ، ولأن أحكام الأسرة في البلاد العربية الإسلامية مستمدة من أحكام الشريعة على مقتضى مذهب من هذه المذاهب الستة ، ومن الحق أن يتعرف كل عربي ما عليه أحكام الأسرة في هذه البلاد عامة ، وبعض العرب يأخذون بالمذهب الجعفري ، وإنه بمقتضى القوانين المصرية وغيرها من القوانين في البلاد العربية يقضى في أحكام الأسرة بالقانون المنظم لها في بلد غير المصري الذي يقيم بمصر ، ولو كان مسلماً ، فالإيراني في مصر يقضى في أحكام الأسرة بمذهبه الاثنا عشرية ، فكان من الضروري أن تدرس تلك

الأحكام في هذا المذهب، وإن هذا المعهد العربي يتسع في هذا لما لم يتسع له الجامعات المصرية وغيرها .

٢ - ولقد كانت مذاكرتي للأستاذ الجليل في هذا بعد أن وضعت المناهج وموضوعات البحث ، فكان الحديث في غير أوائه ، ولهذا ولغيره من الأسباب الخاصة اعتذرت عن إلقاء دروس في المعهد ، ولم أستهم مع إخواني فيما قاموا به .

وفي ربيع سنة ١٩٥٤ ذاكرني الأستاذ الجليل مرة أخرى هذا الأمر ، فاستقر رأيي ورأيي على يُدرس الميراث في المذهب الاثنا عشري ، وأن تُدرس القواعد الأصولية لذلك المذهب المتسع المتراعى الأطراف على أن يكون ذلك تمهيداً لدراسة فقه الإمام جعفر الصادق أمام ذلك المذهب على المنهج الذي درسنا به الأئمة الأربعة ومن بعدهم ، فلم يسعنا إلا أن نجيب الطلب ، واعتزمنا القيام بذلك الواجب بتحسين النتيجة ، لا نبني جزاء ولا شكوراً ، ولكن بتغنى وجه الله ونطلب رضاه ، ويتبدى هذا العام بالميراث .

٣ - وإنه من الحق علينا أن نذكر في هذا المقام إماماً جليلاً ، كان هو أول من فتح عيون المذهب الشيعي في دراسته الفقهية ، ذلكم هو أستاذنا المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم رضي الله عنه ، فقد كان يعرض في دراساته الفقهية في الترام التبرعات لبعض آراء الشيعة الإمامية ، والشيعة الزيدية ، كما تعرض في دراسته لبيان بعض النواحي في الميراث عند الإمامية ، وهو هذا قد فتح عين الطريق لمن أراد أن يرد هذا المورد العذب ، وهو الدراسة الفقهية المقارنة غير المقيدة بالمذاهب الأربعة ، وعلى ضوء هذه الدراسة الفقهية الحرة اقتبس قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لإجازة الوصية لو ائث من قول في مذهب الإمامية ، وقول عند الزيدية ، وإن لم يكن هو الراجع فيها . وعلى ضوء هذه الدراسة أيضاً سيجئ فيما كتبنا في أبواب الفقه ذلك المنهج



المستقيم ، وهو الاقتباس من هذه المذاهب ، والإشارة إلى ما تراه قوى السند ، واضح المعتمد ، من آراء الشيعة ، كأقوالهم في أيمان الطلاق ، والطلاق الثلاث بلفظ الثلاث ، وعدم وقوع الطلاق البدعي ، واشتراط الإشهاد لإيقاع الطلاق ، ونحو ذلك من الآراء التي نرى في الأخذ بها إصلاحا ، ونجد في دليلها قوة ، ولا تتجافى عن المعاني الإسلامية جملة أو تفصيلا .

٤ - ولقد كنا نعرض لهذه الآراء في دراستنا على أنها في هامش الموضوع لا في صلبه ، وكذلك كان يفعل أستاذنا من قبل ، والموضوع الأصلي هو دراسة فقه الأئمة الأربعة ، أو إمام منهم ، أما الآن فإننا نريد أن نجعل موضوع دراستنا هو المذهب الإمامي في الميراث ، وما نعرض له من آراء غيره هو في الهامش لا في الصلب ، فالمذهب الشيعي في الميراث هو مقصدنا في الدراسة أولا وبالذات ، ودراسة غير تكون ثانيا وبالعرض .

وإننا إذ نفعل ذلك نقوم بحق العلم علينا ، فإن الدارس للتراث الإسلامي عليه أن يقصد إليه في كل نواحيه ، وفي شتى مذاهبه ، لا يحول بينه وبين طلب الحق تعصية ولا مذهبية ، ولا التحيز لطائفة دون طائفة ، فتراث الإسلام لكل العلماء والباحثين ، لأنه الزرع الذي أخرج شطأه في ضوء الإسلام ، والغرس الذي آتى أكله في ظل ظليل من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وليس ذلك التراث الخالد ، وتلك التركة المشرقة ملكا لفريق دون فريق ، إنما هو العلم للعلماء ، وثمرات الفكر للفقهاء .

٥ - وإنما نلجأ بعد هذه الدراسة ، أن نقصد إلى دراسة الإمام جعفر الصادق دراسة تفصيلية كما درسنا معاصره أبا حنيفة ، وكما درسنا كبارهم في المدينة مالكا ، ولقد عكف رضى الله عنه على الدراسة الفقهية ورواية الأحاديث النبوية ، كما عكف هذان الإمامان الجليلان ، وكان له مقام في الفقه مشهود ، ومقام في الحديث مذكور ، حتى إن أبا حنيفة ليروى عنه كثيرا كما يدل على ذلك كتاب الآثار لأبي يوسف ، وكتاب الآثار لمحمد ، هذا فوق

أنه من التبع المحمدي ، وقد اتفق فيه جلال التقي ، وشرف النسبة النبوية ، مع نور العلم والمعرفة ، فكان العالم الهاشمي ، والورع التقي ، والعترة المحمدية . وإن هذه الدراسة إن أمدنا الله بعونه وتوفيقه يكون مكانها قسم الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ؛ فإن الزمن فيها يتسع لهذه الدراسة ، ويضيق عنها زمن المعهد ؛ لأن الوقت فيه محدود يضع ساعات لا تزيد ، أو تزيد إلى مثلها ، وذلك لا يجدي في دراسة إمام كهذا الإمام الجليل .

٦ - هذا وإننا نضرع إلى المولى القدير أن يمدنا بعونه وتوفيقه وهدايته ، فإنه لولا ما يمدنا به سبحانه من توفيق ما استطعنا أن نقوم بعمل ، ونضرع إليه سبحانه أن يخلص نياتنا ، ويجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم : الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ؟

محمد أبو زهرة



## تهذيب

٢ - قال الإمام جعفر الصادق : « أياكم والخصومة في الدين ، فإنها تحدث الشك ، وتورث النفاق » ، وتلك كلمة حق يعبق منها عرف الهدى المحمدي ، نعم إن الخصومة في الدين تحدث الريب في حقائقه ، وحيث كان الريب يكون الاضطراب النفسي والفكري ، ويكون في وسط ذلك المضطرب من لا يؤمن بشيء ، فيكون النفاق ، لأن المنافق لا يؤمن بشيء ، وهو ذو عقل غير مستقر ، وقلب غير مطمئن ، يستوى في نفسه الحق والباطل ، والصدق والكذب ، ولذا قال عليه الصلاة والسلام محمد بن عبد الله « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين قطيعين لا تدرى إلى أيهما تذهب » .

وإن الخصومة الدينية بل الخصومة حول الحقائق هي آفة الأمم في قديمها وحديثها ، لقد كان المسلمون في أمن وإيمان في عهد الشيخين أبي بكر وعمر ، حتى إذا كانت الخصومات في عهد ذي النورين عثمان ، انبعث باعث الشك ، وانبعث مع الشك الهوى ، فكان الشح المطاع والهوى المتبع ، ثم كان ما كان من تحول الخلافة النبوية إلى ملك عضوض ، ثم إلى ملك غشوم ثم إلى إلى أسماء نخمة ضخمة تسمى بها نفوس خائفة للأجنبي الظالم الذي لا يورد للإسلام إلا خبالا ، وهي مع ذلك مستبدة طائفة على المسلمين تسومهم الخسف ، وتذيقهم الخنف ؛ فكان الضعف المستغنى ، والنفاق المردى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فكلية ذلك الإمام الهاشمي العلوي الفاطمي هي نور يشق حجب الغيب ، ويهدي إلى الرشاد .

٣ - ولكن ليست الخصومة في الدين هي الاختلاف في استنباط حكم من أحكامه ليس فيه نص قطعي الدلالة والثبوت ؛ فإن ذلك الاختلاف دليل على الحيوية الفكرية ، ولذا لم يكن اختلاف الصحابة والتابعين في استنباط الأحكام التي تعتمد على الرأي خصومة في الدين ، ولكنه اختلاف منهج

في طلب الحق ، وكانوا يقولون في آرائهم : « إن كانت حقاً فمن الهام الله وتوفيقه ، وإن كانت باطلاً فمنهم ومن الشيطان ، ولقد استحسن المخلصون لديهم أن يكون بين الصحابة ذلك الاختلاف حول ما يستنبط بالرأى ، ولذا قال عمر بن عبد العزيز : « ما يسرني باختلاف أصحاب رسول الله حرم النعم ولو كان رأياً واحداً لكان الناس في ضيق ، ولقد اختلف بعد الصحابة والتابعين أبو حنيفة ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، ثم من بعدهم الشافعي مع أصحاب مالك وتلاميذه . ولم يعتبروا ذلك خصومة في الدين ، ولا اختلافاً في يقين ، بل كان من ظواهر الإيمان الصادق والإدراك الحقيقي لمعاني الإسلام أن تباين وجهات النظر فيما ليس من أصول الدين ، ولا حقائقه المقررة الثابتة ، ولقد كانوا مع اختلافهم يرجعون إلى رأى مخالفهم إن بداهم نور الحق فيه ، وكانوا يقولون دائماً : « رأينا صواباً يحتمل الخطأ ، ورأى غيرنا خطأً يحتمل الصواب ».

إن الخصومة في الدين إذن غير الاختلاف في فروعه التي لم ينص عليها ، إذ أن الاختلاف ينشأ من الانبعاث الفكري ، والخصومة تنبعث من التعصب ، فالاختلاف يكون فيه تعرف لوجهات النظر المختلفة ، أما الخصومة فهي النظرة الجانبية الحادة التي تعمي عن إدراك الجوانب الأخرى ، وإن الخصومة افتراق ، لأن كل فريق يكون في جانب يتعصب له ، ويشدد في صرته بالحق والباطل ، فهي ضيق في الآفاق الفكرية ، ونظر تميز ولا يدرك وإن الاختلاف فيما يختلف فيه الأنظار ، وتبادل فيه الأفكار من شأنه أن يوسع الآفاق الفكرية ، ويوسع ميدان النظر ، وتولد عنه مسائل لم تكن في تفكير أحد قبل إبداء أوجه النظر ، فالاختلاف المخلص ينمي العلم ، والخصومة تضيقه ، وفرق ما بين الأمرين عظيم .

٣ - ولكن إذا كانت الخصومة في الدين تحدث ذلك الارتباك ، وتورث النفاق فإن ذلك يكون في إبان قيامها ، حتى إذا مضى عهد المتخاصمين

وجهه من معدن الأحلاف ، ووزنوا في هداة البحث مقالات المختصين ، وأقوال المتجادلين أبي التاريخ في مسجده المظوى ما يصلح لبقاء ، وذهب في عواصف الأزمته مالا يصلح ، ، فأما الزيد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكنك في الأرض ، وعلى هذا تكون من آثار الخصومات بقية صالحة للدرس والنظر والمحصص ، واستخلاص ما ينفع ويفيد منها ، وكل شر لا يخلو من خير ، لأن الله سبحانه وتعالى لم يخلق شيئا هو شر محض ، فما من شر إلا تأشبه بعض الخير ، وإن المخاضات النديبة وإن كانت شرآ في ذاتها ، ولا تفتح إلا ملاحاة وحده في إيمانها . فإنه بعد أن يعبر التاريخ ، ويطوى الله المختصين في طياته تبقى آثار الإلهام لكبرى خلاف في العكر والنظر فيذهب الشر ويبقى الخير .

٤ - وإليك لرى ذلك في التاريخ الإسلامى واحصأ جلجا ، لقد قامت العنق في عهد أمير المؤمنين دى النورين عثمان بن عفان ، واشتد أوارها ، حتى ذهب فريسة لها ذك الحليفة الشهيد ، ثم أتعف هذه العنق من طغياء تموج كروح لحر ، فكانت فتنة حروح معاوية على إمام الهدى على ، ضى الله عنه ، وفتنة حروح نصرة عليه ، ثم فتنة القتال بين المسلمين ، ثم فتنة الحوارح ، ثم اشتق البشق الكبير باعصام المسلمين إلى فرق في السياسة وفي العمائد ، فكان الشيعة ، وكان الحوارح ، وكان المعرلة ، وكانت المرجئة ، وكانت الجبرية ، وهكذا ... ولكن ما إن سار التاريخ سيره حتى صرنا بعد أن هدأت النفوس ، ورجعت الفضب إلى أجفائها نجد بدل الإحن التى كانت تأكل القلوب ، والمحس التى كانت تمرل بالنفوس آثارا فكرية احترها التاريخ ، ونحلتها الأفكار في الأجيال المتعاقبة ، وكانت ناعمة مفيدة .

انظر إلى الآثار البياية التى خلفها الحوارح في حماسهم وحرارتهم وقد سجل الكامل للمبرد طائفة كبيرة من هذه الأقوال ، وهى ثروة لأدبية قيمة خلفها أولئك الذين انصرف كثيرون منهم في تفكيره ، فهنا

الذين عاصروهم بحدة الخصومة ، وانتفع الذين خلفوهم بذلك التراث الأدبي ،  
وتلك الثروة البيانية .

وكذلك الأمر في الشيعة نجد بين أيدينا ثروة عليية حظي بها الأحراف  
من غير أن يالهم شيء من حدة الخصومة في الدين ومما تحدثه تلك الحدة ،  
وتورثه تلك المحاصمة في الفوس . وهكذا التاريخ العسكري كالهراوات المانح  
يشهد في سيره فتتلاطم أمواجه ، ولكن ذلك التلاطم الذي يصطفي بالآذى  
لا يلبث حتى ينتهي إلى جداول يجرى فيها الماء نقيرا عذبا ، ينبت الزرع  
ويسقي الضرع ، يحجى إلى البلد الطيب ويخرج مائه يادن ربه .

٥ - وهكذا نحن في عصرنا الحاضر ؛ لقد مضى الدين تحاصروا في الدين ،  
وحسابهم عند رب العالمين ، وكل امرئ بما كسب رهين ، ولكن علينا  
نحن الدين لم نشاهد تلك الحصومة ولم نعاينها أن نتفع بما خلقت من أفكار  
لأنه ثروة فكرية يحب الاستفاح بها ، وليس علينا شيء مما كان بين المتحاصمين  
هـ تلك أمة قد خلقت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت .

ولقد وجدنا محمد الله تعالى عد كل فرقة طائفة من العلم ما كانت لتكون  
لولا هذه الفرقة . فتلك الفلسفة الدينية التي تتصل بنزيرة الذات العلية ما كانت  
إلا بوجود المعتزلة بمنهجهم ، وتلك الدراسات الواسعة للحلافة شدا وجذا  
ما كانت لتكون لولا الشيعة وغيرهم . وهكذا ....

٦ - لذلك يجب علينا أن ندرس ما خلخته هذه الفرق الإسلامية ،  
وأن نتفع بها . ونريد هنا أن يبه إلى أمرين :

أولها ألا يعتقد معتقد أن الآثار الفقهية للشيعة بكل مذاهبهم تفتقر  
كثيراً عن الآراء الماثورة عن الأئمة الأربعة ؛ وخصوصاً الآراء المسوبة إلى  
الإمامين الجليلين أبي عبد الله جعفر الصادق ، وعمه زيد بن علي زين العابدين ،  
وحسب القارىء لمعرفة مقدار التباين بين آراء هذين الإمامين ، وآراء  
الأئمة الأربعة أن يعلم أن أبا حنيفة رضى الله عنه تعلمد للأمام زيد ، وعاصره

ومأصره ، حتى لقد قال إن خروجه على هشام بن عبد الملك ضاهى خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر ، وأن يعلم أن هذا الإمام السني الجليل روى أحاديث كثيرة عن الإمام جعفر ، كما بسا في غير هذا الكتاب حتى عد من شيوخه . وإذا كان ذلك التقارب قائماً وثائناً فإنه من الفائدة ولا شك أن ينفع بكل الآراء ، وما يكون الخلاف فيه كبيراً ، والمسافة بين الرأيين بعيدة ومن رأى الشيعة لا يخلو من وجهة نظر صالحة للدراسة والفحص ، وإن لم تكن حافضاً خالصاً في طرما ، كما سرى في ميراث الفروع ، فسر الرأي فيها وأصبح البطلان . كما يظن بعض الذين يحكمون أحيانا على الآراء من غير فحص دقيق لها ، ونظر مستقر فيها ، وإن كانوا يرجح رأي الأئمة الأربعة في هذا ، ونعتقد أنه السنة المتبعة .

الأمرك في أنه يجب أن تدرس هذه الآراء على أنها مذهب مستقل قائم بذاته ، كما يدرس مذهب الشافعي ، وأحمد ، وليس كما يحاول بهد أن يقرب الناس إلى الشيعة ، ولا أن يقرب الشيعة إلى الناس ، إنما تدرس ثروة فقهية ليست ملكاً لأحد ، ولا مقصورة على طائفة ، ولا تحاول في هذه الدراسة أن ترجحها على غيرها ، أو ترجح غيرها عليها ، إنما يدرسها كما فكر الذين ارتأوها معينين وجهة نظرهم ما وسعنا البيان .

٧ - وإنه من الحق علينا في هذا المقام أن نشير إلى رأينا في فكرتين ظهرت في السير الأخيرة : أولاهما - تدعو إلى اختيار رأي وسط من بين المذاهب الإسلامية ، وإطراح ما سوى ذلك الرأي وهو اللامذهبية كما عبر الذين دعوا إليها - والثانية ما يسمى بالتقريب بين المذاهب الإسلامية<sup>(١)</sup>

ونحن نرى أن الدعوة الأولى لس فيها حدود عقلية ، ونحشى أن يكون فيها خطر على ذلك التراث الخالد من الآراء الفقهية ، وهي ليست قريبة

(١) في مصر جماعة تحمل هذا الاسم ، وفيها علماء أفاضل ، ويدعون من مذهبهم لا قصد التقريب بين المذاهب ، بل قصد غرس بين المسلمين ، وذلك عرس حسن روحاً أن يكون وصفاً واسماً ، كما رجحوا أن يكون هذا مباح وأصبح من بعد أهدافها لتقدم العمل معها الراغبون في الوحدة الإسلامية

التحقيق ، وذلك لأن احتيار ذلك الرأي يحتاج إلى عباء قد اطلقوا من قيود المذهبية . ولئن وجد أولئك العباء لا يمكن أن يتفقوا على رأى واحد مختار من بين هذه المذاهب في كل المسائل التي درساها لفقهاء ، ولئن وصلوا إلى رأى موحد في كل المسائل لا نجد فائدة إذا كان القصد هجر الباقي من المذاهب . من هذا حذر على ماركس بوترث لما سئل تلك المذاهب مصرفين إليه . ولم يتجهوا إليها في دراساتهم .

أما الدعوة النابية وهي التعريب بين المذاهب ، فإن أراد الدعاة أن يعرفوا عباء المسلمين بالمذاهب التي سفروا من دراستها ، فمن نرى أن ذلك واجب العباء من غير دعوة إليه ، وإن أرادوا الدعوة إلى اعتناق هذه المذاهب فإن أحسن أن يأتوا إلى إعادة الخصومة في الدين حذراً ، ومن يريد أن يتركها ، ويستفح ، لأنار لسكرية التي حلها المناصرون من غير خصومة ، وإن أرادوا بيان وجه الفرق في المذاهب الإسلامية التي كانت تعنفها الفرق المختلفة ، فإن ذلك دراسة لا تنحصر من فائدة . ويجب أن تضطلع بها دور العلم ، وإن كانت جماعات التعريب تدعو إليها فهي .

٨ إنه ليس من الخير أن يكون الفكر الإسلامي في لغز على وجه واحد مادام لا نص من كتاب أو سنة ، وإن أوجه الرأى مختلفة متباينة ، وهي في اختلافها متأثرة بأعراف البلاد المختلفة التي نلت فيها الآراء ، وليس لأحد أن يدعى أن رأيا منها بعيد عن شرع الإسلام إذا لم يكن نص من القرآن أو السنة يعارضه ، ولم يخالف أمراً عرف من الدين بالضرورة . واعتقد عليه جماع المسلمين من أقدم العصور إلى الآن .

وإن لفقه المبنى على الرأى المخصص كما أنه متأثر بالعرف — يتأثر بالمصالح المرسنة المصلحة ، وهذه المصالح تختلف باختلاف الأقاليم ، فهي في إقليم غيرها في إقليم آخر ، وليس من مصلحة للناس . ولا من طبيعة الاجتماع الإنساني أن يكون لهؤلاء الذين تفرقوا في الأقاليم رأى واحد ، لا أن يكون كتاباً أو سنة أو أمراً مجمعاً عليه من كل المسلمين . وهو ما عرف من الدين بالضرورة .



٩ - إن توحيد الفكر على هذا النحو غير سائع ، إنما الأمر السائع المصلوب الذي لا يسوع لمسلم أن يتركه هو الوحدة الإسلامية ، وجعل الجماعات الإسلامية تتلاقى في سياستها ، وفي اقتصادها وفي أن تكون أحكامها في ظل كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا ضرر إن اختلفت مع ذلك وجوه الاستنساخ مع التقائها جميعها حول المورد "صافي" ، وأخير العذب من الكتاب والسنة والميراث أنسى حلقه الصحابة في فهمهم ، ودراستهم لشئون الاحتجاج الذي تفتقت سبله بين أيديهم بما لم يكن معهوداً لهم من قبل .

وحدة المسلمين فرص يجب على كل مسلم أن يعمل له ، والتقريب بين المسلمين في عرق كل مسلم ، ويجب عليه أن يسمى إله ، لأن المسلم أحق المسلم مهما تناء الديار ، وتباعد الأمصار ، والمسلمون جميعاً جسم حي واحد ، إذا شككوا عضوه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

وإن التقريب بين المسلمين غير التقريب بين المذاهب كما يوهى ، فالتقريب بين المذاهب بمعناه اللغضي قد يكون فيه إحصاء على المذاهب ، وهي التراث الفكري الذي لا يقع إلا في حوزة العلم والعلماء ، أما التقريب بين المسلمين فهو العمل على تحقيق معنى الوحدة الذي قرره القرآن وقرره السنة ، وبه وبالتعاون على البر يكون فصل الإسلام والمسيح . كما قال تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » .

١٠ - وإذا كنا لا نريد إدماج المذاهب الإسلامية بعضها في بعض ، فليس معنى ذلك أننا لا نريد تقريب الثقافات الإسلامية ، فإن الثقافة الإسلامية ليست هي إدماج المذاهب ، إنما الثقافة الإسلامية دراسة القرآن ودراسة السنة ، ودراسة آثار الصحابة والتابعين ، ودراسة المذاهب الإسلامية حمله وتفصيلاً ، وإحياء اللغة العربية في كل البلاد الإسلامية التي أحيت لغتها القديمة ، وأما لغة الإسلام ، ونقل ينابيع الفكر الغربي إلى تلك اللغة الشريفة ، ليجد المسلم في لغته وهي لغة القرآن كل ثمرات الفكر العشري ، ونريد من التقريب في الثقافة الإسلامية أن يكون للمسلمين جامعة إسلامية

علية عالية يدرس فيها كل ما يتصل بالإسلام سياسة واجتماعا واقتصادا ، ويرد إلى هذه الجامعة شر من كل إقليم إسلامي .

وفي الخلة نريد ثقافة إسلامية متسعة متراعية الآفاق ، توسع ولا تضيق وتقرب ولا تبعد ، من غير اعتداء على التراث الفكري للإسلام ، من تقصيد إلى إحيائه على أنه جزء من الثقافة الإسلامية .

١١ بهذه الروح التي توجه إلى دراسة الثقافة الإسلامية على أنها وحدة غير قابلة للتجزئة وإن اختلفت مذاهبها توجه إلى دراسة قواعد المذهب الجعفري في المواريث ، ورجو أن يكون بهذه الدراسة قد أسهمنا بلبية صغيرة في ذلك الصرح "شامخ الذي يصمم الدراسات الإسلامية والثقافة الإسلامية على أنها وحدة كاملة. كل مذهب ركن من بنائها وجماد من جوانبها. وإن دراسة المواريث ولوصابا وصائر الأحوال الشخصية في هذا المذهب من الأمور التي لابد منها للقانوني المصري كما نوهنا من قبل . ذلك لأن محاكم الأحوال الشخصية تقضى بالنسبة لمير المصريين في الأحوال الشخصية على حسب قوانين بلادهم كما نوهنا ؛ ولأن القواعد القانونية تقرر أن قوانين الأحوال الشخصية يصدق فيها قانون الشخص ، لا قانون الدولة ، وإن الأحوال الشخصية يقضى فيها بإيراد على مقتضى مذهب الإمام جعفر الصادق ، فكان من الحق أن تدرس ليتمكن القضاء بين الإيرانيين وغيرهم من أمرب الدين يتبعون المذهب الجعفري على مقتضى قوانينهم .

ولقد مثلت من بعض القانمين بالشهر العقارى المصرى عن مسائل في التوريث بين الإيرانيين ، لأهم يريدون معرفتها لشهر ميراث عدهم ، فكانت أجب بعد المراجعة ، لنخص

لذلك كانت حاجة خاصة إلى دراسة الميراث عند الجعفريين بجوار تلك الحاجة العامة ، وبجوار ما تقتضيه الدراسة العلمية لمجرد البحث والفحص . ولتكمين الدراسات العلمية لتراث الإسلامى

١٢ - وإذا كما ندرس جزءاً من قصة الإمام جعفر الصادق فإنه من الحق علينا أن نقرر أمرين :

أولهما أن ذلك المذهب الجليل هو الذي تسير على مناهجه طوائف كثيرة من الشيعة الإمامية وبعضها في البلاد العربية ، وأولها الإمامية الاثنا عشرية ، وعلى ذلك يكون من الحق أن نقول كلمة عن هذه الطائفة تعرف بها ، ولا نذكر بالتفصيل تاريخها . ولا بد لتقريها من أن تشير إشارات عابرة إلى طوائف الشيعة التي تعد من أهل الغلة . وصرح صريحاً عن أولئك الذين حملوا اسم الشيعة ، وتبرأ منهم الشيعة كما تبرأ منهم ، وكما تبرأ منهم كل مسلم وكما تبرأ إمام الهدى على كرم الله وجهه من لسانه التي نشت منهم في عصره رضى الله عنه .

الأمر الثاني - أنه لا مناص من أن نكتب ترجمة موجزة كل الإيجار للإمام جعفر رضى الله عنه ، حتى تكون هذه الترجمة الموجزة كوة تكشف بعض الكشف عن مكانة ذلك الإمام الجليل ، على أساسه عندما من أن نكتب فيه بعد ذلك بحثاً عندما يوافي الزمان ، ونسحب المصانير .  
وليبتدىء بالأمر الأول .

# الشيعة

نُزلة الشيعة ونحوها :

١٣ - أطلقت كلمة الشيعة على الذين يرون أن علياً من أنبياء صالبي كرم الله وجهه كان أولى بالخلافة من الشيخين أبي بكر وعمر ، ولم يعد من الشيعة من يقول إنه كان أولى بها من عثمان رضى الله عنه ، لأن ذلك قاله غيرهم معهم ، هاتو حبيفة روى عنه أنه كان يفض علياً على عثمان رضى الله عنهما ، ولكل منهما فضل كبير . وروى ذلك عن غيره ، ولقد توقف ابن حزم مع شدته على الشيعة في تفصيل عثمان على علي ، ولم يجد مسوعاً من دلس للحكم انقطاع في التفضيل ، وإن كان يميل إلى تفضل دى النورين عثمان من غير دليل مرجح ولهذا لا تنطق كلمة الشيعة إلا على اسير فصلون علياً رضى الله عنه على لإمامين أبي بكر وعمر فقط ، والشيعة تعد أقدم الفرق الإسلامية ، حتى لقد يقرب ابن أبي الحديد في شرح موج الملاعة إن التشيع لعلى كرم الله وجهه أو اعتباره أولى بالخلافة من أبي بكر بنت عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم . وذكر أن ذلك كان من رضى سيدان الفارسي ، وعمار بن ياسر ، والمقداد بن الأسود وأبي س كعب ، حذيفة ، وبريدة ، وأبي بوب الأصراري ، وسهل بن حنيف ، وعثمان ابن حنيفة ، وأبي أمية . وحزينة بن ثابت ، وأبي صفير عامر بن وائلة ، ولعاس بن عبد المصعب وبنيه ، وبن هاشم كافة ، ويحول ابن الحديد أيضاً أن الربر من اعوام كال من لفتلين بذلك في بدء الأمر ، ثم جمع عنه وطهر ذلك عقب مقتل الإمام الشهيد عثمان رضى الله عنه .

١٤ - وعلى ذلك تكون "شيعة أقدم" تعرف الإسلامية من حيث امتد . فكريها ، ولكيهم لم يجهرو عددهم السياسي . لا في آخر عصر عثمان ثم عاد وترعرع في عهد علي رضى الله عنه . لما بدا من مواهبه ، إذ كان كلما احتلظ بالناس إزدادوا إعجاباً به ، وبدأ عنه ، وقوة دينه ، فاستعن لدعاة

ذلك الإعجاب ، وأحدوا ينشرون نحلتهم بين الناس من وراء ذلك الإعجاب ، وزادت الفارقة وامت لما كثرت الخروح بعير حق عليه ، وثلاقت قوى البغاة لإصعافه . فكان استمساكه بالحق وكثرة الخروح عليه مبدأ في حدة المتعصبين له ، وقوة استمساكهم بإمامته ، وبأبوابه ، فإن شدة الملاحاة تريد المتعصب تعصباً ، بن توجد التعصب حيث لا يكون ، وبه تصوير الفكرة عقيدة للفكر ، فإن استقبلها الناس بعد ذلك في هدوء سارت في طريق هادىء واحتق التعصب فيها وقد يرجع عنها ، فإن حوصم صاحبها واشتدت الخصومة وسلك المحارب لها كل مذهب بالحق وبالباطل ، فإنه حينئذ يكون التعصب الشديد الدائم .

وكذلك كان الأمر بالنسبة لشيعة على كرم الله وجهه ، كانوا كما اشتد الخروح عليه أرداد التعصب له ، حتى إذا جاء العصر الأموى ، وقتل الحسين ابن عبي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم توالى المظالم على ذلك لبيت الكريم أرثت بيران التعصب ، وكما نزلت مظلة بعوى كان تحير هذه الفارقة أشد وأحد ، وهكذا سار ذلك انحط الرتيب في العصر العباسى . فاشتدت المظالم على آل البيت من أبناء عمومهم العباسيين ، كما اشتدت من قبل من حصومهم الأمويين ، واستمر ذلك الأذى والاضطهاد رماً غير قصير ، فبمع التحير أقصاه ، ورصوا أن يكون لهم اسم خاص بهم ، وفى أول العصر العباسى كانت الحرافات من بعضهم ، وكان من هؤلاء المنحرفين من حاولوا السيطرة كافر امطة ، ثم كان سدير اسرى ، كالى طهر باسم دولة البصية أو الحشاشين في إن الحروب الصليبية .

وفى هذه الأثناء قامت دولة العاضيين بالمغرب ثم بمصر وكان تحت حورته لشام ، واستمرت تحكم أحياناً ، بعدل ، وأحياناً كثيرة بعير بعدل كالمشأن في كل حكم استبدادى .

### فروق الشيعة .

١٥ وإن هذه الفرقة وإن كانت تحمل اسم الشيعة في عموم شعوبها هي في ذاتها شعب مختلفة كل شعة منها فرقة قائمة بذاتها ، ولذلك كانت الانحرافات الشديدة في بعضها ، واستسكر آراء هذا البعض الآخرون ، ولقد حمل التاريخ العاتقة وزر هؤلاء المحرفين مع أن الله سبحانه وتعالى يقول : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، فإذا كان المرامضة قد طهروا بأحرفات شديدة ، والحشاشون قد دروا درائع الاستهواء ثم الاستغلاب ، ثم الاعتقال والصبرية قد بدت منهم انحرافات في العقيدة كالحلول ، لئلا يذات العلية ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - فإن إسم الشيعة قد حمله التاريخ هذه الأورار جميعاً ، وليس ذلك من الإيضاف في شيء ، فهم أمة مقتصدة ، وإن كان بعضهم ساء ما يفعلون . ومن الحق علينا أن نشير إلى بعض أسماء هذه الفرق بكلمة موصحة لعلم طائفة الانثا عشرية من بينهم فهذه الفرقة هي التي حملت علم الإمام جعفر الصادق رضى الله عنه ، ونشرته بين فرق الشيعة المعتدلة ، كما حملت الزيدية علم الإمام زيد بن علي زين العابدين ، ونشرته ودوته ، وسجلته في تاريخ المنكر الإنساني .

### منى سميت باسم الشيعة :

١٦ - ثم لعد في هذا إلى ما بدأنا ، فإنه قد ظهرت هذه الفرقة قوية في آخر عثمان كما هو هنا ، ولكنها لم تحمل الاسم إلا بعد أن قتل علي رضى الله عنه ، وقد شايعوا من بعده الحسن ، وأخذ التاريخ يسميهم بتلك التسمية ، ولما سلم معاوية بن أبي سفيان لم يسلموا ، وإن سكنوا ، فلم يتحركوا بحركات إيجابية ، وأخذت الأفكار تسمى ، فكان عهد معاوية عهد ركود وسكون من حيث العمل ، وكان من حيث التفكير عهد التفرغ ، والسبب في هذا السكون رضى أهل البيت بصنع الحسن رضى الله عنه ، حتى إذا ولي عهد معاوية ، وجاء عهد يزيد الذي أخذت له البعة بغير رضى شامل كامل ، وتحرك الحسين



ابن علي ، وذهب إلى العراق حيث توهّم البصرة في أهله ، ولكمهم كانوا كما وصفهم الفرزدق له : « قلوبهم معك وسبوتهم مع بني آية ، ثم كان أن قتل سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك القطة الفاجرة ، قتله جش عبد الله ابن زياد ابن أبيه ، فبكى المؤمنون ، وقال الحسن البصري في بكائه : « وأحسرتاه ، ماذا لقيت هذه الأمة قتل ابن دعيها ابن نبيها (١) » .

عندئذ قويت الدعاية الشيعية ، وقام المختار بن عبيد الثقفي يجمع الناس في العراق للأخذ بثارات آل البيت ، ودعا بالحلقة لمحمد بن علي بن أبي طالب المسمى باسم الخنسية نسبة إلى أمه . وكانت من بني خنيزة ، ولم يوافق كثير من الشيعة على أن يكون محمد هذا إماما . لأنه ليس من فاطمة .

١٧ — وقد أحدث الشيعة من بعد ذلك تفرق إلى فرق ، من حيث الإمام الذي يدعون إليه من أولاد علي . ثم إنه يتلور المدأ الجامع لفرق الشيعة ويتكون من عشرين .

أحدهما — « أن الإمامة ليست من مصالح العامة لتي تفوض إلى نظر الأمة ، ويتعين القيام بها تعيينهم ، بل هي ركن الدين ، وقاعدة لإسلامه ، ولا يجوز لشيء اغفالها ، وتوحيصها إلى الأمة ، بل يجب عليه تعيين الإمام هم (٢) » .

والعنصر الثاني — أن علي بن أبي طالب هو الحلقة المختار من النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه أفضل الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الخليفة من بعد علي رضي الله عنه أنه من فاطمة الحسن ، وبعد الحسن الحسين رضي الله عنهما ، ثم اتفقوا من بعد ذلك فيمن يكون أولى بالحلقة ؛ كما اختلفوا في احتيار النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء من بعده أكان بالوصف أم كان بالشخص ، وهل إمامة غير الإمام الذي عرفه النبي بأوصافه

(١) خير جهد إلى أن زياد ابن أبيه لم يلق نسب في بني أبيه ، فهو دعي والله مولد لأما جعل أدعياءكم أمهكم ذلك قولكم بأفواهكم وقتة قول الحق ، وهو يهدي سبيل دعهم لأنهم هو قسط عند الله» (٢) مقدمة ابن خلدون

تكون باطلة أم تكون صحيحة ، وهذا ما يسمى إمامة المفضول ، وفي محيط هذه المسائل جرى اختلاف فرق الشيعة بعد أن أحجموا على العصرين السابقين ، فهما محور التشيع :

### الكيسانية :

١٨ - الكيسانية<sup>(١)</sup> ، وهم أتباع المختار بن عبيد الثقفي الذي جمع الخوارج ، لتأثر الحسين بن علي رضي الله عنهما كما أشرنا ، وقد كان من الحوارج الذين باؤنوا الأمويين والعلويين معاً ، ولكنه خرج من محنته إلى التشيع عندما قتل الحسين ، وروى عنه أنه كان يقول : « سأطالب بدم الشهيد المظلوم المقتول سيد المسلمين ، وابن بنت سيد المرسلين الحسين بن علي فخور بك لأقتل بقتله عدة من قتل على دم يحيى بن زكريا » .

ولكنه لا يمكن أن يلغف الناس حوله إلا إذا انتهى إلى دعواه لأحد من آل البيت ليجتمع الناس حوله ، ويشدوا أزره ، فبدأ محمد بن الحنفية كما أشرنا ، وقال إنه جاء إلى العراق من قبله ، وذلك لأن محمداً هو الذي كان قد بقي من أولاد علي فهو أخو الحسين وولي دمه ، وقد كان محمد رضي الله ذا منزلة امتلأت القلوب بحبه ، وكان كما وصفه الشهرستاني : « كثير العلم غزير المعرفة ، رواد الفكر مصب النظر في العواقب ، قد أحمره أبوه أمير المؤمنين علي أخبار الملاحم » .

ولكن المختار أعلن في دعايته أوهاماً ، وآراء فاسدة منها القول بالبداء ، وهو أن الله سبحانه وتعالى تتغير إرادته تبعاً لتغير علمه ، فإرادته سبحانه وتعالى ليست أزلية ، وعلمه سبحانه وتعالى ليس أزلياً ، وليس ذلك من الدين في شيء ، وأعلن القول بتناسخ الأرواح ، وهو أن الأرواح تخرج من جسد لتسكن في جسد آخر ، وهذا مأخوذ من الأفكار الهندية . فإن ذلك المبدأ

(١) سببه في كيسان قبل إنه اسم مولى علي ، وقيل إن كيسان نفسه محمد بن الحنفية ، وقيل إنه رجل كان يحرس المختار .

عند البراهمة ، وكان المختار هذا يقول : « إن لكل شئ ظاهراً وباطناً ، ولكل شخص روحاً ، ولكل شئ قلوباً ، ولكل شئ في هذا العالم حقيقة . والمتشر في الأفاق من الحكم والأسرار مجتمع في الشخص الإنساني ، وهو العلم الذي استأثر على عليه السلام به ابنته محمد بن الحنفية . وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقاً » .

ولما بلغ ابن الحنفية هذه الأوهام التي هو لها حول شخصه ، وعلمها من الناس ، وأنه يدعو باسمه أعلى الترامة . ولكنه استمر في دعايته . ولما مات محمد بن الحنفية ادعى أنه لم يمت ، وأنه سيحيى ، ويحمل أسواء ، ويقود الجيوش إلى الحق . ومهما تكن أوهام المختار ودعاياته ، فإنه أصرى قلوباً كانت عطشى للثأر من دماء آل البيت أتى أهدرها يزيد . وناعه يوم قتل الحسين عليه السلام ، بعد أحد في محاربة أعداء العلويين ، وأكثر من القتل أسير فيهم ، ولم يعلم أن أحداً اشترك في محاربة الحسين الا قتله ، فحده ذلك في قوم شيعه على وأولاده ، فالتفوا حوله ، وقاتلوا معه ، وقد استمر يقاتل ، حتى قتله مصعب ابن الزبير ، بعد أن انتصر عليه نجوش أحبه عند الله من الزبير .

الزبيرية :

١٠ - وهذه الفرقة هي في أصلها كانت أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية ، ومظهر ذلك أنهم لا ينجرون لعن الإمامين أبي بكر وعمر ، وأهم يرون جوار إمامة المفضول ، مع اعتقادهم أن علي من أنى طالب كان أولى بالخلافة من أبي بكر وعمر يرون صحة بيعتهما ؛ لأن علياً رضى الله عنه قد بايعهما ، ورضى بحلفتهما ، فلم يسعهم إلا أن يرضوا ما ارتضى ، ويقرروا ما أقر . ويرون أن الإمام منصوص عليه بالوصف لا بالاسم ، وأوصاف الإمام التي قالوها هي أن يكون فاطمياً ورعاً ، عالماً ، ساجداً ، يخرج داعياً لنفسه وقد خالفهم في اشتراط الخروج غيرهم من الشيعة الإمامية ، ولما قال إمام هذه

الفرقة زيد بن علي زين العابدين ذلك الرأي ماقره فيه أخوه محمد الباقر ، وقال له كما نقل عنه الشيعة : « على قضية مذهبك والدك ليس بإمام فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج » (١) .

ومن مذهب الزيدية جواز خروج إمامين في قطرين مختلفين ، بحيث يكون كل واحد منهما إماما في قطره الذي خرج فيه ، وأنه على هذا لا يجوز قيام إمامين في قطر واحد . لأن ذلك يستدعي أن يبايع الناس لإمامين ، وذلك منهي عنه بصرح الأثر .

٢٠ - وإمام هذه الصائفة زيد بن علي زين العابدين ، وقد خرج على هشام ابن عبد الملك بالكوفة ، ولكن حذله أهل العراق ، كما حذوا من قبل جده الحسين ، فقتل وصلب بكفاسة الكوفة .

ويقول المسعودي في سبب خروجه : « كان زيد دحرج على هشام ، فلما مثل بين يديه لم ير موصعا يجلس فيه ، فجلس حيث انتهى به مجلسه ، وقال يا أمير المؤمنين ليس أحد يكره علي تقوى الله ، ولا يصغر دون تقوى الله . فقال هشام أسكت لا أم لك ، أنت الذي تمارع بك في الخلافة ، وأنت ابن أمة . قال يا أمير المؤمنين إن لك جوارا ، إن أحببت أحببتك به . وإن أحببت أسكت عه ، فقال . بل أحب . قال إن الأمهات لا يقعدن بالرجال على الغايات ، وقد كانت أم اسماعيل أمة لأم اسحاق صلى الله عليهما وسلم ، فلم يمنع ذلك أن يعنه الله نبيا ، وجعله للعرب أبا . فأخرج من صلبه خير البشر محمدا صلى الله عليه وسلم ، أفنقول لي هذا وأنا ابن قاصمة . وابن علي ، ثم خرج معاصبا . وهو يقول :

شرده الحوف وأررى به كدائد من يكره حر الجلال  
وريد بن علي هذا كان له نشاط على ممتاز ، ومرة بين العلماء ، ولهم به صحة ، فقد كان أبو حنيفة يجله ، وعادى من أحله ومن أجل أهل بيته بني أمة أولا ،

وربى العباس ثانياً، ولقد قال أبو حنيفة عند حروجه، صاماً حروجه خروج رسول الله يوم بدر، وكانت له صداقة بواحد من أعضاء رأس المعتزلة، ويقول المعتزلة إنه تلمذ على واحد هذا، ويقولون إن ريدا كان لهذا ينتحل رأى المعتزلة، وهو أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، وأنه مخلد في النار ما لم ينب توبة نصوحاً، وهذا هو ما يسمى الملة بين المبرتين، أى أن مرتكب الكبيرة في منزله بين الإيمان والكفر، وإن كان يصح أن يسمى مستملاً.

وقد أثر عن زيد مذهب فقهي جليل، ويسب إليه كتب اسمه المجموع الكثير في الفقه، وعلى مقتضى المأثور من مذهب زيد يتفقه الشيعة في الدين، وهم كثيرون.

ويجب أن يلاحظ أن بعض الشيعة الزيدية من بعده وأولاده تركوا القول بإمامة المفضل، وأخذوا يصنعون في الصحابة كما يفعل غيرهم.

البرصانية :

٢١ هذه الصائفة هي أصل للمذهب الجعفرى الذى يريد أن يتكلم في بعض فقهه، وهذه الصائفة من الشيعة ترى أن إمامة على رضى الله عنه ثبتت بالنص عليه بالذات من الله صلى الله عليه صافياً، ويقبى صادقاً من غير تعريف بالوصف فقط، بل إشارة بالعين، قالوا، وما كان في الدين أمر أهم من تعيين الإمام حتى تكون معارفته الدنيا على فراغ قلب من أمر هذه الأمة، يرى كل واحد منهم رأياً، ويسلك كل واحد منهم طريقاً، لا يؤاخذ عليه غيره، بل يجب أن يعين شخص هو المرجوع إليه، ويص على واحد هو الموثوق به، والمقول عليه<sup>(١)</sup>.

ويستدلون على تعيين رضى الله عنه بالذات بما يروون عن النبي صلى الله

(١) الملل والنحل للشهرستاني.

عليه وسلم أنه قال : « من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « أقضاكم عني ، ولقد كلف النبي صلى الله عليه وسلم علياً قراءة سورة راءة يوم الحج الأكبر ، وقد كان أمير الحج أبا بكر الصديق رضي الله عنه ، فتكليف علي دون أبي بكر دليل على استحفاقة الامرة دونه ، وقد جهز النبي صلى الله عليه وسلم جيش أسامة وجعل فيه أبا بكر وعمر بإمرة أسامة ، ولم يجعل علياً في هذا الجيش ، ليكون بالمدينة ويتولى أمرها من بعده صلى الله عليه وسلم . وإليه يلاحظ أنه ما كان علي تحت إمرة أحد غير إلى صلى الله عليه وسلم ، بل كان حيث يفرده عن النبي صلى الله عليه وسلم في عروة يكون الأمير فيها دائماً

٢٢ - ولقد عين النبي صلى الله عليه وسلم علياً بالنصر . وعلى عين بالنصر من بعده الحسن ، والحسن عين الحسين . وهكذا كل إمام يعين من يليه ، ولا ترك الأمر لمن بعده حتى لا يكون أمر الأمة سدى ، وتكون من بعده هو صلى الله عليه وسلم وقد اتفق الإمامية على إمامه علي والحسن والحسين ، ثم اختلفوا من بعد ذلك في سوق الإمامة ، ولم يثبتوا على رأي واحد ، بل اقساموا فرقا عدة ، وقد أحصاها بعضهم بيفا وسبعين ، وأظهروا وأبهم أثراً في التاريخ الاسلامي مرتان . هما الاثنا عشرية ، والاسماعيلية ، وكلتا الفرقين تدينان بإمامه جعفر الصادق ، شيخ أئمة حنيفة وصدقه ، وصديق مالك رضي الله عنه

### اثنا عشرية :

٢٣ . والاثنا عشرية ، يرون أن الإمامة بعد الحسين لعلي بن العباس ابنه ، ثم لمحمد الباقر ، ثم لجعفر الصادق ، وبعد جعفر الصادق ابنه موسى الكاظم ، ثم لعلي الرضا ، ثم لمحمد الجواد ، ثم لعلي الهادي ، ثم لحسن العسكري ، ثم لمحمد ابنه ، وهو الامام الثاني عشر ، ويعتقدون أنه دخل سرداباً في دار أبيه سر من رأى وأمه تنظر إليه . ولم يعد بعد ، وهو المهدي المغيث ، ويتربون ظهوره كل حين ليحكم ويعلأ الأرض عدلاً .



وإن هؤلاء الاثنا عشرية يسمون أنفسهم الإمامية ، ويكادون بقصرون الاسم عليهم ، كما يسمون أنفسهم جعفرية نسبة إلى الإمام جعفر الصادق ؛ لأنهم يأخذون بفقهه ، ويتبعون آراءه في العقائد وفي الأحكام الفقهية ، فهو إمامهم في الأصول وفي الفروع معا .

٢٣ — وإن هؤلاء يعتقدون في هؤلاء الاثمة الاثنا عشر الدين يتدنون بالإمام علي رضي الله عنه ، ويتبنون محمد المهدي المغيث — أنهم معصومون عن الذنوب كبيرها وصغيرها ، بل يعتبرونهم معصومين عن الخطأ والسيان وللغفلة فيما يتعلق بأحكام الشريعة ، وإن هذه العصمة قد اشتقوها من صلواتهم بالي . ومن إمامتهم الثابتة المقررة المتسلسلة عن النبي صلى الله عليه وسلم بعهدته لعلي رضي الله عنه ، ثم عهد على لمن يليه ، ثم عهد من يليه إلى من بعده ، وهكذا .

وإن أولئك الاثمة في طر الاثنا عشرية عليهم إلهامي وليس بكسبي ، فقد جاء عليهم بالوارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد آله إليه علم المرسلين الذين سبقوه ؛ لأنه خاتم النبيين ، فعلم حلفائهم ، وهم أولئك الاثمة الذين احتبوا بأشجعهم من علمه صلى الله عليه وسلم بحالهم من وراثته النبي صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان علم هؤلاء الاثمة المظهرين للمعصومين إلهاماً من رب العالمين ، ووراثته عن النبي الأمين ، فأهم الذين يرجع إليهم في معرفة الأحكام الدينية ، فلا تمتد عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤخذ به ، وكذلك ما ثبت عنهم يؤخذ به والشيعة يتبعون ما أثر عنهم . كما يتبعون ما أثر من طريق الشيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا اختلفت الرواية عنهم أعملوا فيها قواحد الترجيح ، بل إنهم يرون أن الأحاديث المروية عن هؤلاء الاثمة من السنة ، إذ هم الذين حملوا إلى الناس علم النبي صلى الله عليه وسلم مما عندهم من علم ، فهو من علم الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلم الرسول متبع ، فعلمهم متبع أيضاً .

٢٤ - وهكذا ترى هذه الفرقة ترفع الائمة إلى هذه المرتبة التي لا تعلو عليها الا مرتبة النبوة فهم يعطون الإمام من الاتباع ما يعطونه للنبي ، ويعصونه عن الكبار والصغار ، وعن الخصال والنسيان والعقلة ، ولا يعطون عليه التي صلى الله عليه وسلم إلا بأمره يوحى إليه ، وأنه النبي المبعوث رحمة للعالمين ، وأن كل علم هم مشتق من علمه النبوي الشريف .

والاثنا عشرية من الفرق الناقبة من الشيعة فالإيرانيون من الاثنا عشرية ، واكثر فرق الشيعة في العراق منهم ، ومنهم بعض الذين في لبنان وسوريا من الشيعة . وإن عدم صفاتها لا يفتروا كثيراً عن هذه الائمة الاربعة إلا فيما يتصل بالمواريث ، فالاعتراق فيها جوهري .

### الاسماعيلية :

٢٥ - هذه هي الفرقة الثابتة من فرق الإمامية ، وهي تتفق مع الاثنا عشرية في الإمامة إلى جعفر الصادق ، وتختلف عنها من بعد جعفر فأما تقول إن الإمام بعد جعفر الصادق أنه اسماعيل بن من أبيه في زعمهم لأن الإمامة عندهم تكون للأب الأكبر ، واسماعيل كان الابن الأكبر مع ما كان له من الفضل ، ولكنه مات قبل أبيه ، فقالوا إن من أبيه إمامته يستمر ، فتكون الإمامة في عقبه ، وإياه إذا تعذر أن تكون له الإمامة لوفاته قبل أبيه ، فإنه لا يتعدر نقاؤها في عقبه ، فيستمر النصب عاملاً بالنسبة للعقب ، ثم انتقلت الإمامة بعد جعفر الصادق رضي الله عنه إلى محمد بن اسماعيل المكنى ، وهو أول الائمة المكنومين ، ثم من بعده ابنه جعفر المصدق وبعد جعفر ابنه محمد الحبيب . وهو آخر المستورين ، ثم من بعده عبد الله المهدي الذي استولى على بلاد المغرب ، وملك بعده بنوه مصر ، وأقاموا بها دولة الفاطميين .

ومن الاسماعيلية من قالوا إن اسماعيل بن جعفر لم يمت : لأنهم زعموا أن أباه جعله الإمام من بعده ، ولا يمكن أن يقول المعصوم الذي لا يخطئ .

ما يتضح حظوه ، فدعوى أنه مات لا تتفق مع العهد إليه بالإمامة ، هذا رغم هؤلاء . ولكن الآخرين حكموا بموته ، وحلوا فائدة النص تظهر في إمامة ابنه

وأولئك الأئمة المكنومون كتبوا لأن الأحوال اضطرتهم إلى الاحتفاء ، إذ أن مبدأ التقية الذي سوغه الشيعة جميعاً أوجب عليهم أن يخففوا سب الاصطهاد .

٢٦ — وأن هذه الفرقة نشأت بالعراق حيث كان الاصطهاد من العباسيين ومن قبلهم كل اصطهاد الأمويين ، فعروا تحت تأثير ذلك الاصطهاد إلى فارس وهناك حالي مدعهم بعض آراء من عقائد الفرس القديمة ، ولما ذهب عصر الكتمان وظهر الأئمة في بلاد المغرب وبلاد مصر كانت لهم دولة ؛ ولكن بعد أن احتلظ بآرائهم في عهد الكتمان آراء أخرى ، ولقد حمل هذا الاسم طوائف كثيرة ، بعضهم لم يخرج عن دائرة الإسلام ، ، بعضهم خرجوا عما انتحلوا من فعل عن الإسلام .

وقد سماوا جميعاً بالباطنيين أو الباطنية ، وهذه التسمية أسباب مختلفة كلها فيهم : منها أنهم قالوا إن لشريعة ظاهر آ واطناً ، وأن الناس يعدون علم الظاهر ، وعند الإمام علم الباطن ، بل إن عنده باطن الباطن ، وأولوا على هذا ألفاظ القرآن وتأويلات غريبة ، بل أول بعضهم بعض الألفاظ العربية تأويلات غريبة ، وحلوا هذه لتأويلات هي الباطن ، وما عند الإمام من أسرار هو باطن الباطن ، وكانوا يقولون الإمام المستور غير المكشوف ، وكانوا لاخذهم بمبدأ التقية يسترون آراءهم ولا تكشفوها ، ولا يعلنون إلا ما تسمح الأحوال بإعلانه . ولهذا كله كانت تسميتهم بالباطنية متلافة مع هذه الآراء ، وتلك المسالك .

٢٧ — وقد بنيت تعاليم المعتدلة من الإسماعيلية على عناصر ثلاثة :

أولها — الفيض الإلهي من المعرفة الذي يقصر الله به على الأئمة ، فيجعلهم

بمقتضى إمامتهم فوق الناس قدراً ، وفوق الناس علواً ، فهم قد احتصوا بعلم  
 ليس عدد غيرهم ، وأن عددهم علماً قد أوتوه فوق مدارك الناس ، وبشارتهم  
 في هذا القول الإمامية الاثنا عشرية .

ثانيها - أن للسرعة ظاهراً وباطناً كما ساء ، وأن الباطن الحقيقي الذي  
 هو لها ومصدرها لا يعرفه إلا الإمام الذي أحص الله عليه سور المعرفة ،  
 وشرقت عليه ، وأنه لهذا ليس الإمام مستولاً أمام أحد من الناس ،  
 وليس لأحد من الناس أن يختصه مهما مات من أفعال ، من يجب عليهم أن  
 ينموا بأن كل ما يفعله خير لا شرف فيه ، لأن عدده من العلم مالا يقل لأحد  
 معرفته ، ولهذا قررنا أن الأئمة معصومون : لا بمعنى أنهم لا يرتكبون  
 ما نسميه خطايا بالنسبة لنا ، بل على معنى أن ما نسميه خطايا بالنسبة لنا قد  
 يكون عددهم من العلم ما يثير السنين لهم فيه ، ويكون سائناً لهم ، وليس  
 بسائغ لسائر الناس .

ثالثها أن الإمام لا يلزم أن يكون ظاهراً معروفاً ، بل يصح أن يكون  
 خفياً ستوراً ، كما ذكرنا من قبل ، ومع ذلك يجب طاعته ومحبة الإيمان  
 بأنه هو الذي يهدي الناس ، وأنه إذا لم يظهر في جيل أو أجيال لا بد أنه  
 ظاهر بعد ذلك ، وأنه لن تقوم الساعة حتى يكون الحكم الكامل لهذا المهدي  
 المحتق الذي يملأ الأرض عدلاً ، كما ملئت ظلاماً وجوراً .

٢٨ - وإياه نسب هذا كانت السرية دائماً هي العنصر التي تعرج فيه آراءهم ،  
 حتى إنهم يكتبون الرسائل ويثبونها بيز الناس من غير أن يعلنوا أسماءهم  
 وهي هذه السرية سرية بين بعض طوائفهم آراء متعرفة كما أشرنا من  
 قبل ، حتى إنه ليوجد في المسمين إليهم طائفة تسمى الخاكية وقد عالت هذه  
 الطائفة في معنى الإشراف الروحي ، حتى قالت إن الله حل في نفس الإمام ،  
 وقد كل رأس هذه الطائفة الحاكم بأمر الله الذي ادعى أن الإله حل فيه ،  
 ودعا الناس إلى عبادته ، ولذا نسبت الفتنة إليه ، وقيل عنها حاكية كما ذكرنا .

والاكتفى بذلك القدر من الاشارة إلى طوائف الشيعة ، ولا يهمل في هذا البحث إلا ذكر الفقه عند الاثنا عشرية ؛ لأنهم المعيون بدراسة فقه الامام جعفر ، وحاموه إلى الأحلاف . وقواعد الفقه عندهم مشتقة في نظريتهم من أقوال الامام جعفر ، أو منسوبة إليها ، ويجب أن تشير إلى ترجمته بكلمة .

---

# الامام جعفر الصادق

من سنة ٨٣ إلى سنة ١٤٨

٢٩ قال إمام دار الهجرة مالك رضى الله عنه . « اختلفت إلى جعفر بن محمد زماناً . فما كنت أراه إلا على إحدى ثلاث حصال . إما مصلياً . وإما صائماً . وإما يقرأ القرآن . وما رأته قط يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على الطهارة . ولا يتكلم فيما لا يعنيه . وكان من العناء الزهاد الذين يخشون الله (١) » .

تلك كلمة مالك بن أنس الإمام . وهو فاضل غير منحير . فلم يعرف بموالاة الشيعة . ولا بالدعاية لهم أو لائمتهم . بل كان أقرب إلى البرقة الأموية . وكان أميناً لا مويداً ولا منيراً غير بمالاة على طل . ولا مناصرة على ظلم . فكلته في ذلك الإمام الجليل كلمة العالم بقولها في عدم راخذ خاشع صارع لله . لا يعترف بأحد سواه . فلا تحير فيها ولا ميل . بل هي الحق الصادق الذي لا شبهة فيه .

ولقد كان الإمام مالك من تلاميذ الإمام جعفر كما تدل العبارة . فهو يقول . « اختلفت إلى جعفر بن محمد زماناً . أى أنه كان يحضر مجلسه في الحديث مدة وإن لم يكن ذلك على طريق الملازمة . ولا يجب في أن تلقى مالك عن جعفر . فقد كان معه بالمدينة . وكان محدثاً . وكان خشعاً تقياً . وكان يقطاً مسروراً . وكان قادراً على فهم ما يحتمل وما يقول . فتحققت فيه ثلاث شروط الرواية التي يريد بها مالك رضى الله عنه . ثم كان فوق ذلك تكبر مالكاً بنحو عشر سنين . فقد ولد مالك نحو سنة ٩٣ . وولد الإمام جعفر نحو سنة ٨٣ . فهو شيخه . وهذه شهادة التليذ الإمام لشيخه الإمام .



٣٠ - والإمام جعفر الصادق هو ابن الإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب من فاطمة سيدة نساء العالمين . كما قال سيد المرسلين ، وهي بنت محمد ، وهي التي بقيت منها العترة النبوية ، والسلالة المحمدية ، في أولادها وذريتها إلى يوم القيامة لعنة البويع ، والسلالة الهاشمية ، إن صحت النسبة واستقاموا على الجادة .

ولد الإمام جعفر سنة ٨٣ ، وقيل سنة ٨٠ ، وتوفي سنة ١٤٨ - فسنة قريبة من سن الإمام أبي حنيفة ، وإن كان يعد من شيوخ أبي حنيفة ، فقد روى عنه وعن أبيه محمد الباقر .

وجعفر الصادق إمام ابن إمام ، حتى تنهى لسلالة إلى الإمام علي بن أبي طالب الذي قال صلى الله عليه وسلم إنه أفضى أصحابه ، وهو الذي كان يحمل كل معصية في عهد الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حتى لقد كان يقول عمر عند ما تكون معصية : « مسأله ، لا أما حسن لها ،

ولسا عن يفون إن العلم ينقض بالوراثه ، ولكما يقول إن العرق دماس ، وإن الرجل الذي يست في مننت العلم ، ويتوارث ذكر العلم كارا عن كابر ، لا بد أن يكون فيه روع إليه ، واتجاه نحوه ، فإن وجد السنة الصالحة والفراع الذي يشعله بأعلم ، ولا يشغل عنه بشاغل آخر ، فإنه لا بد أنه ينتج في العلم وشهر ، والإمام جعفر الصادق ، هو غصن كبير من أعصان تلك الدوحة الهاشمية التي اصرفت في العصر الأموي والعباسي إلى العلم ترحي به الفراع ، وتعمل فيه بما تنفق مع شرف النسب ، والاتباع إلى محمد صلى الله عليه وسلم .

٣١ - وقد تهيأت لجعفر الصادق نشأة علمية ، وبيئة علمية ، فأبوه محمد الباقر ابن علي زين العابدين كان إماما من أئمة العلم بالمدينة يَحْذَرُ عنه في الدنيا ، ويرجع إليه ، وقد اتى فيه شرف النسب ، وشرف النفس ، والعزة الهاشمية ، مع العلم الذي اصرف إليه ، ولم يجد عملا له دون سواء<sup>(١)</sup> وقد قالوا إنه لقب باباقر لأنه لما اشتهر بعلمه وعذاذ البصيرة فيه قيل كأنه بقر العلم أي شقه

(١) لقد توفي الإمام محمد الباقر سنة ١١٤ .

ووصل إلى لايه وأقصى غايته . وعنه الإمام زيد بن علي أستاذ أبي حنيفة .  
 وصاحب أصل بن عطاء ، كان عالماً بالفقه وفي العقائد ، وحديثك أن أبا حنيفة شيخ  
 الفقهاء قد أخذ عنها ، وابن عمه عبد الله بن حسن كان إماماً في الفقه والحديث ،  
 وقد أخذ عنه أبو حنيفة أيضاً . فالإمام جعفر نشأ في ذلك البيت العلمي ، وكان  
 مقامه مدبة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كانت مثابة الحديث ، وفقه  
 الصحابة والتابعين ، ولذلك كان من أعلم الناس بأقوال العلماء ، وقد علم فقه  
 الأثر ، وفقه الرأي معا ، ولقد قال أبو حنيفة في مقدار عمه : ما رأيت أفقه  
 من جعفر بن محمد الصادق ، وقد روى أن أبا جعفر المنصور قال يا أبا حنيفة  
 إن الناس قد فتوا بجعفر بن محمد ، فهي من المسائل الشداد ما تسأله به فهي له  
 أربعين مسألة ، وإن أبا حنيفة يقول في لقائه وعرض هذه المسائل : أنته  
 قد حلت عليه ( أي على أبي جعفر المنصور ) وجعفر بن محمد جالس عن يمينه  
 فلما بصرت به دخلتني من الحمية لجعفر بن محمد ما لم يدخلني لأبي جعفر المنصور  
 فسلمت عليه ، وأوماً جلست ، ثم التفت إليه ، فقال يا أبا عبد الله هذا  
 أبو حنيفة فقال : هم ، ثم التفت إلي فقال يا أبا حنيفة ألق عني أبي عبد الله  
 مسألتك ، فجعلت ألق عليه فيجيبني ، فيقول أنتم تقولون كذا وأهل المدينة  
 يقولون كذا ، ونحن يقول كذا ، وربما تابعنا ، وربما تابعهم ، وربما خاطبنا ،  
 حتى أتيت على الأربعين مسألة ، ما أحسن منها مسألة واحدة ، ثم قال أبو حنيفة  
 : أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس .

٣٢ — فإذا كان قد تلقى العلم بالمدينة ، فهو لم يقطع عن علم العراق ، بل  
 كان يعرفه كما حكى شيخ فقهاء العراق ، وإمام القياسين في الفقه الإسلامي  
 ولقد كان أبو عبد الله كآية محمد الناصر من لم تشغل السياسة العملية حيرا  
 كبيرا من تفكيرهم فيما يظهر ، بن الحصر إلى العلم كآية ، ولم يشغل هو  
 ولا أبوه أنفسهم بأسياسة عملية ، كما فعل عمه زيد ، وكما فعل أولاد عمه  
 إبراهيم ومحمد بن الحسن الزكية أولاد عبد الله بن حسن .

وكان في آرائه السياسية كآية معتدلا غير معال ، وقد كان أبوه يهي

عن سب الشيخين أبي بكر وعمر ، وعن سب دى النوير عثمان رضى الله عنهم . ويروى أنه ذكر بمصرته بعض أهل العراق هؤلاء الأئمة الثلاثة سوء . فغضب وقال لهم مؤباً . أنتم من المهاجرين الأولين الذين أحرخوا من ديارهم وأموالهم ١١ قالوا : لا . قال فأنتم من الذين نبهوا الدار والإيمان ١١ قالوا : لا . قال ولستم من الذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، قوموا عني ، لا قرب الله داركم ، تقرون بالإسلام ، ولستم من أهله .

٢٣ — ولقد كانت الأحواض في العصر الذي عاش فيه الإمام جعفر تجره إلى السياسة جرأ شديداً ، ولكنه استعصم ولم يسر في تيارها العلى ، كما فعل عمه ، وأساء عهده من أولاد الإمام عبد الله الحس رضى الله عنهم أجمعين . ولقد بلغ أبو عبد الله أشده والدولة الأمية قد شاحت ، وآدت بزوال ، وأخذت الشعوب الإسلامية تتملى من عبء أحكامها ، وتترم بها ، وحركات الشيعة تشتد وتقوى ، وتخرج من السر إلى الإعلان . مما حصر الإمام ريذا وابنه من بعده إلى الخروج والاستشهاد في سبيل الحق الذي دعوا إليه ، ثم أدرك أبو عبد الله الدولة العباسية وقد حملت المشعل باسم الشيعة ابتداء ، ثم استبدت بالفاطميين انتهاء ، وباصوها العداوة ، وباصتهم ، واشتدت الحرب بينهم ، وانتهت الحال باستشهاد محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم ، وسجن أبيهما عبد الله حتى مات في سجنه . أدرك الإمام جعفر ذلك ، ولكنه آوى إلى دكر العلم ، كما آوى إليه أبوه محمد ، وجده زين العابدين بن الحسين ، ولقد حاول الشيعة أن يحصوه على أن يقود حركتهم أو يشترك في قيادتها في عهد السفاح وأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي ، فلم يسر وراهم ، بل استمسك بالعلم لا يتركه إلى غيره . فلم يخرج مع الخارجيين على دولة بني أمية . ولم يخرج على بني العباس ، وتماهى أن يباوى المنصور ، بل كان كاه للعلم ، مع أن أعناق الشيعة انرأت إليه تشعيه الخليفة الفعلى لستين . ولكنه لم يغادر محراب العلم إلى ذلك المعترك المضطرب الدافع المانح . ولقد حاولوا أن يجروه

إلى الخلافة بعد موت إبراهيم الامام الذي كانت تدعو إليه الشيعة العلوية في آخر العصر الأموي ، ولكنه أثر الاعتزال فهددوا من بعد إبراهيم الامام إلى أبي عبد الله محمد السفاح ، وتحولت الدعاية من العلوية إلى العباسية فانقم ، وما تحرك ، بل استمر في مناجاة الذي رسمه لنفسه .

ولما استقر الأمر للعباسيين وخرج بنو عبد الله بن الحسن محمد النعمان الزكية بالمدينة وأخوه إبراهيم بالعراق ليخرج معهم ، فإنه نهاهم عن الخروج قبل أن يخرجوا ، وذلك لأنه كان لا يرجو من الذين كانوا يخرجونهم على الخروج صراً ومعصاة كاملة . بل كان يرى في الخروج صاعاً ، وإهدار دم المسلمين من غير نتيجة مرضية ، كما رأى من قبل من خرج زيد وأولاده ، والذين على أنه ما كان يرى في الذين يباصرون أولئك الأئمة قوة مجدية . أن أبا جعفر المنصور قال له ومحمد وإبراهيم أبناء عبد الله بن الحسن يشون الدعوة صده العباسية : « ألا تعذرني من عبد الله بن الحسن وولده يشون الدعوة ويريدون الفتنة ، فقال جعفر رضى الله عنه : « تدعرت الأمر بيني وبينهم . فإن اقضيتك مني آية من كتاب الله تعالى تلوثها بليك ، قال هات قال : « لن يخرجوا إلا يخرجون معهم ، ولن يقاتلوا إلا يصرونهم ، ولن يصرونهم ليولن الأديار ، ثم لا ينصرون » .

وإن كانت هذه الكلمات على شيء فيها تدل على أنه مع بعده عن السياسة وعوجانها ولأدائها كان بعيد النظر قوى الدراسة مدركاً لما حوله ، فاعلموا لفوس الناس ، وكأنه في هذا كان عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عندما نبى الامام الحسين بن علي كرم الله وجههما عن الذهاب إلى العراق ، لكيلا يحدلوه في ساعة العسرة .

٣٤ - ولكن إذا كان قد حاق اليأس وما عديسه وبئها هي سلم من أعين أبي جعفر المنصور المترصدة المترفة ، فإنه كان شديد الرقابة عليه في المدينة . يظهر المودة والتكريم إن لاقاه ، ويبت عليه "عون من ورائه تعرف أمره وتقضاه ، فإنه الملك يحرض عليه طاله ومن قبض عليه - حرص الام على

مولودها من العوادي ، وثوهم أنها في مذبذبة دائما ، فهي ترقب كل شيء ، وتحشى عى ولدها من كل شيء .

ولقد كان المصور يدعو له كلما ذهب إلى الحج ، وكان أحيانا يدعو له لستمع إليه بحلا محترما ، وأحيانا مبدأ شكوكه وظو به متها ، وفي كلتا الحالتين يخرج من عنده ، وقد رل الرب من قبه ، واطمأن إلى أنه لا يعمل للفتنة ولا يشغها ، ثم لا يلبث إلا قبلا حتى يساوره الرب وتجرى بقلبه انشئون ويقولون انيس يحضون به : إليه الأقاويل ، فذهب الاطمئنان ، وقد كان ذلك الرب يشتد في أيام الفتن أو بعدها .

ولقد دعاه مرة إلى بغداد عندما بلغه أنه يحيى الركاة من شيعته ، وأنه كان يمد بها محمدا وإبراهيم أولاد عبد الله عندما خرجا ، فلما جاء قال المصور : يا جعفر بن محمد ، ما هذه الأموال التي يحبسها إليك المعلى بن حبيب<sup>(١)</sup> ، فقال أبو عبد الله معاذ الله من ذلك يا أمير المؤمنين قال له : ألا تحلف على برأتك من ذلك بالصلاق والعقاق ، قال نعم أحلف بالله أنه ما كان من ذلك شيء ، قال أبو جعفر لا ، بل تحلف بالصلاق والعقاق<sup>(٢)</sup> قال أبو عبد الله أما ترضى بيمينى الله الذى لا إله إلا هو ؟ قال أبو جعفر لا تنفقه عى فقال أبو عبد الله ، وأين يذهب النقة مى يا أمير المؤمنين<sup>(٣)</sup> ، ولقد احتار بعد ذلك المصور أن يعرض على جعفر من وثى به فأصر أو اتى على قوله ، ولم يحلف بالصيغة التى وسمها له الإمام جعفر فغير كذبه ، واطمأن المصور ، وقال : يا أبا عبد الله سر من عند إلى حرم جدك إن احترت ذلك ، وإن احترت المقام عندما لم بال فى إكرامك ورك ، فوافقه لا قبلت فيه قول أحد بعدها أبدا .

(١) هو مولى الإمام جعفر ، كان يلازمه وقد قتله داوود بن علي وابن ملجم من قتل المصور ، وقال جعفر : «أذى ، وحل داوود هذا هو عى أسمع قتله لسوء عى الإمام ومداه » ويمكن أن جعفر من قتله ، كما قتل هو مولاه

(٢) احلف بالصلاق والساق بدعائه لها لمصاح لأحد سعة الوثقة للاموى ، وأمن لبيت لا يقع الصلاق عندهم بالحلف والمث فيه

(٣) راجع فى هذا كتاب المصنف للاستشارة محمد حسن النضر

(م - ٣ قواعد ابن عبد جعفرية)

٣٥ - وكان يصح لنا أن نستبط من هذا القصص أن أبا عبد الله الصادق قد صاحب السياسة ولم يعن بها ، ولم يتم لها ، ولكن الشيعة الإمامية تتفقون على أنه إمام ، كما يتفقون على أن فقهاء معتبرين عندهم جميعاً ، فكيف يمكن أن يكون إماماً مهتماً في بطونهم ، ويكون في وقت نفسه مصرفاً عن السياسة لعملية الإيجرة ؟ لقد أحسوا عن ذلك بحواشٍ :

أحدهما - أنه ألزم مع بني أمية وبنو العباس سياسة سلبية لا يعاينهم ولا يباشرهم ، وإن كان يرى أن حكمهم باطل ، وأنهم يترتبوا الأمر من أهله وأن درة التي صلى الله عليه وسلم هم الأئمة المهديون ، ولقادة المرشدين وأحكام الأئمة الذين عهدت إليهم الإمامة ، يحملوها من صاحب الرسالة . - الجواب الثاني أنهم يأخذون مبدأ الثقة بمعنى أنهم إذا رأوا ظمناً سير بهم لعبد شديد ، ولا حول لهم ولا قوة يستدعون بها هذا العذاب اتخذوا الثقة والامتثال ذريعة لمع لادى ، يتقون بهما ظم المصطفيين ، وينسبون للصادق رضي الله عنه أنه قل : « ثقة دعي ودين آتاني ، ولا دين لمن لا ثقة له » ، وإن المديح لأمرها كالجاحدين ، ويأخذون مبدأ الثقة في الإسلام من قوله تعالى : « لا تتخذ الممنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن فعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن اتقوا منهم تقاة » ويحذركم الله نفسه ، فقد سوع هذا سبحانه أن يتظاهر الممنون بموالاة الكافرين عندما يكون للكافرين قوة تتي ، فكذلك يجوز أن يتظاهر المؤمنون بالولاء لعير صاحب الحق من الولاة والأمراء . ولقد قالوا إن علي ابن أبي طالب لم يتأخر عن محضوعه لحكم أبي بكر وعمر وعثمان ، وأن الحسن اتخذها ذريعة في حكم معاوية ، وأن علي بن الحسين اتخذها ، واتخذها من بعده محمد الباقر أو جعفر الصادق ، ولا عجب إذا اتخذها هذا أيضاً ، وهذا يصير مداه لآل جعفر المصورين أمير المؤمنين .

ولمبدأ الثقة هذا لم يشترط الإمامية أن يدعو الإمام لنفسه ، بل يجوز

أن يكون إماماً ولا يدعو إلى نفسه ، ويجوز أن يكون إماماً مستوراً ، وهذه قضية الخلاف بين الريدية والإمامية ، فالريدية يشترطون أن يدعو الإمام إلى نفسه ، كما فعل علي كرم الله وجهه وأخيه من بعده ، وكما فعل زيد أو علي . أما الإمامية فلا يشترطون ذلك الشرط ، وسوغوا ألا يدعو الإمام إلى نفسه ، بل سوغوا أن يكون مستوراً كما ذكرنا

٣٦ — عبيد الله بن محمد بن النعمان بن بشير قال : تصور الإمام جمعاً من الصادق رضى الله عنه ، كان معتزلاً للبيعة في ظاهره ، ومعياً بها في حقيقة والواقع ، كما يصوره لنا الشيعة قديمهم وحديثهم ، فقد قالوا به كان يفتي به رعاياه الشيعة ويذمرون أمرهم معه ، ويهاجمون من يدعو إلى هذه الاجتماعات ، ويذمرون بعقاب الله تعالى كل من يفتي سره . ويذمرون أمره ، ولقد روي أنه قال جماعة من أصحابه بعد أن حاص معهم في أمور السياسة : لا تدعوا أمراً ولا تحدثوا به إلا أهله ، فإن المذبح علياً سره أشد منوة من عدوياً ، انصرفوا رحمكم الله ، ولا تدعوا سرنا<sup>(١)</sup> .

وليس لنا أن رد هذه الأحبار ، بل علينا أن قبلها ، لأنه ليس بين أيدينا ما يبي ، وإن هذه الأحبار تتفق مع الحوادث في إخفاء ، فإنه ليس لنا أن تصور من ألقى عدداً من يرى الدماء تسرى في بني عمه القريب زيد ، وأولاد عمه بني الحسن ، وصمت صمت أنوف ، ولا يتكلم حتى بين شيعة وأهله ، ولا أن يكون له الحوادث دوى في نفسه ، وأن يجري لسانه ما بين شيعة وأهله ، وإليه لا ممانع من أن يتكلم ويذم ويذم . وإن لم يكن ثمة مظهر عملي لتفكره وتدينه في حياته ، فقد يكون له صدق بعد وفاته .

٣٧ — ولكثرة الانحياز والسرية التي كان يفتي فيها مع أصحابه وشيعة بيته ، قد أشيعت حوله الإشاعات ، ووجد من مدعى الاتهام إليه من ينتحل

النحل لياطله وينسها إليه ، ويجهر بها بين الناس باسمه ، حتى كان مضطرا أن  
يعد متحليا عن خطيره ، لكي يسد ثغرة الأقوال الباطنة إليه

ومن ذلك أنه كان في عصره . جل اسمه أبو الخطاب<sup>(١)</sup> قد تبعه حتى  
صار من أحسن دعاة وأقرهم إليه ، ولكنه لم يلبث أن ادعى أن جعفرا  
الصادق قد حل فيه روح الإله ، وأن شهادة الشخص تجوز على أنه عاين  
ورأى وإن لم يعاين ، مادام قد ذكر له أحد من أهل فرقته أنه عاين ويقول فيه  
القاضي أبو حنيفة المعين اتبعني المعرفي في كتابه دعائم الإسلام : « كان  
أبو الخطاب في عصر جعفر بن محمد من أجل دعاة ، ولكنه كفر ، وادعى  
النسوة ورغم أن جعفر بن محمد إليه ، تعالى الله عن قوله ، واستحل المحارم كلها  
ورخص فيها ، وكان أصحابه كل ثقل عليهم أداء فريضة أتوه ، وقالوا  
يا أبا الخطاب خفف علينا ، فأمرهم بتركها ، حتى تركوا جميع الفرائض  
واستحلوا جميع المحارم . وارتكبوا المحظورات ، وأباح هم أن يشهد  
بعضهم لبعض بالزور . وقد من عرف الإمام فقد حل له كل شيء كان حراما  
عليه ، فبلغ أمره جعفر بن محمد فلم يقدر عليه بأكثر من أن لعنه وتراءمه  
وجمع أصحابه فغفرهم ذلك . وكتب إلى البلدان بالبراءة منه ، وباللعنة عليه<sup>(٢)</sup> ،  
ولقد روى أن أبا عبد الله جعفرا رضى الله عنه أرسل إليه كتابا جاء فيه  
يلعى أبك تزعم أن لرجل رجل ، وأن الحر رجل ، وأن الصلاة رجب ،  
والصيام رجل والنواحيش رجل وليس كما تقول<sup>(٣)</sup> ،

٣٨ — وهكذا نرى أن هذه السرية جعلت بعض المحرفين الذين حصرنا  
بجائسه ، واعتبروا أنفسهم من دعاة يستحلون النحل "الطاعة وينسوها إليه ،  
وهو براء ، ولا يعلم ما ينسبون إليه إلا بعد أن يذيع ويشيع ، فيضطر لأن

(١) أبو الخطاب هو رئيس طائفة أصحابه من شيعته قال بعضهم : لا أصل لهادتهم لأنهم  
يخبرون أن تشهد شخص على شهادة واحد من طائفته عن أنه عاين ورأى مع أنه لم يمس ولم ي

(٢) عن كتاب دعائم الإسلام يصرفه قليل من ٦٢

(٣) أخبار الرجال من ١٨٨



يكذبه ، ولذلك نقول إن ذلك الإمام كان فريسة لأولئك المنحرفين شيعة  
 عنه ماشاءت لهم أهواؤهم ، ولا يكتفون بأن يفوا عنه في حياته ما يقوون  
 به إن أولئك الذين سولت لهم أنفسهم "الكذب في حياته ، قد كانت جرأتهم  
 أشد بعد وفاته . فأولئك الحطاية رعموا أنه ترك سجداً وه كل ما يحتاجون  
 إليه من علم الغيب . وقد قال في ذلك الحق بزي في الحط ، رعمت الحطاية  
 بأجمعها أن جعفر بن محمد صادق أودعهم سجداً عال له جمر فيه كل ما يحتاجون  
 إليه من علم الغيب وتفسير القرآن (١) .

لذلك نجد الأقوال المنسوبة سالك الإمام الخليل فيها كثير لم تصح نسبتها  
 إليه ، وإذا كان قد كذب عليه في حياته ، فإن "الكذب عليه بعد وفاته يكون  
 أكثر شيوعاً وديوعاً ، وإذا أمكنه وهو حي أن يرد فريسة المفتريين ، فإنه  
 بعد موته لا يصدق فيرد ما افتري عليه من بعده . إلا أن يتولى ذلك صحابه  
 المحصلون .

وعلى ذلك يكون على المدارس حياة ذلك الإمام الخليل وأقواله أن يميز  
 الخبيث من لطيف ، والمقول من المردول ويزن الأقوال بما اشتهر عنه  
 في حياته ، وما كان له من مرة عيبة اعترف بها أمثال الإمام من أئمة حنيفة  
 ومالك رضي الله عنهما .

٣٩ - ولقد أثر عن ذلك الإمام العظيم عنه كثير برده الإمامية  
 ولا بد أنه في حياته كان له عنه حليل جعل أبا حنيفة سطق بالكذب عليه  
 ويحكم بأنه كل أعلم ساس ما أقوال ساس ، وإن هذا الفقه جدير بالدراسة  
 والعناية والبحث ، ونعرف الأصول التي اتفق عليها ، والمناهج التي رسمها ذلك  
 الإمام عنه وقيد عنه طرق الاستنباط ثم ما وضعه من مسائل ، وما  
 استسقطه من بعده المتجهدون في مذهبه ، وما يوه على الأصول التي تركها هو ،  
 ومقدار قرب هذا المذهب العظيم من هذه المذاهب الأربعة وإنه لقريب منها  
 في الجملة غير بعيد .

وإن ذلك يحتاج إلى دراسة خاصة ، ونرجو أن يمدنا الله بعبه تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى ، إنه نعم المعين .

٤ - وإن من لحاجة الملحة أن يعرف فقه الشعة في المواريث والوصايا والأحوال "شخصية والوقت ؛ فإن هذا لبقه معمول به في إيران وفي طوائف الشيعة في الهند والعراق وبعض البلاد "عربية الأخرى ، وبأفغانستان وغيرها ، ولا يسوع للأمم الإسلامية أن تعهل المعمول به من لشريعة في إقليم من أقاليمها ، وبتدى بعبون الله في دراسة الميراث ، فإن الميراث عدم له منطق ونظام يحتلجان عن منطق الميراث ونظامه عند الأئمة الأربعة ، فلنعرفه ولنعرف وجهته ، وإن الميراث عند الإبراهيم المقيمين في مصر يسير على مقتضى أحكام ذلك المذهب ويصدق عليهم ولنسدى بهامه في إيجار ونرجو ألا يكون محلا .

## الميراث عند الإمامية

٤١ يختلف تمام ميراث عبد الإمامة عن مذاهب عامة المسلمين اختلافاً جوهرياً في بعض النواحي ، واختلافاً جزئياً في نواح أخرى ، ويتفق كل الاتفاق مع المجمع عليه في المذاهب الأربعة أحياناً ، ويختلف مع بعضها متفقاً مع بعض الآخر في مواضع الخلاف أحياناً ، وسكى يكون الشكل كاملاً يجب دراسة المنفق عليه ، والمختلف فيه ، ولكن الجوهرى في موضوع هذه الدراسة هو ما اختلفوا فيه اختلافاً جوهرياً ، لأنه الخاصة التى تميزها لفقه الإمامى في الميراث عن غيره . ولهذا نجد من الواضح أن فصوص القول بعض التفصيل في ذلك الجزء المختلف اختلافاً كلياً عن هذه الأئمة الأربعة ، ويحمل الإجمال كله من غير إدخال فسق الكلام فيما يكون فيه الاختلاف غير جوهري . لأنه في أكثر الأحوال يكون اختلافهم مع بعض فقهاء الجمهور يصادف الاتفاق مع أقوال الآخرين ، ولأنه ليس الخاصة التى يمتاز بها لفقه الإمامى في الميراث ، وببشئ القول بترتيب المستحقين بتركة عندهم وذكر ما انفقوا فيه مع الجمهور ، وبين ما اختلفوا فيه

### ترتيب المستحقين للتركة

#### ١ - التجهيز

٤٢ يبدأ من تركة التجهيز والتكفين ، ويظهر أن شيعة الإمامية يعتبرون ذلك الحق مقدماً على الديون غير المتعلقة بأعيان التركة في الوفاة ؛ لأن التجهيز والتكفين من حاجات الشخص ، وحاجات الشخص الضرورية معدمة عن سداد الديون ولو كانت مستعرة لكل ماله ، وهذا حقه في الحياة ، فهو أيضاً حقه في الوفاة .

ولكن إذا كانت الديون متعلقة بالتركة قبل الوفاة كالأعيان المرهونة قبل الوفاة ، فيظهر في هذه الحال أن حق الدائنين حق عيني يسبق كل الحقوق ، ولكن قانون الميراث الإيراني يجعل الحق في مرتبة واحدة ، وهذا نص المادة فقد جاء في المادة ٨٦٩ ما نصه .

• الالتزامات المبرومة على تركة والتي يجب إيفائها قبل القسمة هي :

١ - ثمن كسر المتوفى والحقوق المتوقعة على الأشياء المتروكة كحق المرتين على الشيء المرهون .

٢ - ديون المتوفى والالتزامات الأخرى التي تكون عليه

٣ - الوصايا التي يكون قد أوصى بها ، ولا تعدى ثلث ديون موافقة الورثة ، والتي تعدى ذلك الثلث عواقبة الورثة ، فإن هذا النص يفيد أن ثمن كسر المتوفى مسار للحقوق المتعلقة بالتركة ، لأنها وصفا في مرتبة واحدة ، وهو في ظاهر القول يسند أولاً<sup>(١)</sup>

(١) عن جمهور الفقهاء على أن جهير وسكن يندم على ديون ، ثم يتعلق بالتركة قبل الوفاة ، وبوسع لأهل البيت الجمهور هو في عدم سحبه ، ولكن على ديون بني خلف بالتركة قبل الوفاة ، وبسبب جمهورهم يندم على جهير وسكن ، بهذا هو رأي أكر الفقهاء ، ويكون جهير والسكن من الزائد على ديون ، فإن لم يكن لأهل البيت فيها على ديون ، جهير والسكن يكون على من كان عار عنه بقية لو كان حيا وكان عار عن سكن ، وحجه ذلك برأي أن ديون بني يتبع بالأموال لا يستقيم المدين أن يصفه في ذمه ، حاجة حصة ، لأن الاستيعاب بعد الوفاة ، لأن موت يصف اسمه ولا يوصيها ، وهو يمتنع من ديون بالأموال ولا يصحفه ، وهذا الحجة ورويه صمدية عند الجمعية إن الجهير وسكن يندم على ديون كلها ، ومنها ديون بني يتبع بالتركة قبل الوفاة ، وحجه ذلك أن أي صاحب شخص يندم على سائر ديون ، لا يرى أنه يجب الإلتزام بدين الأموال بن شخص ماله وسكنه ، وبني جهير وسكن ، لا من ماله كسره وسكنه ، والمذهب حتى ينصرف جهير وسكن يندم على سائر ديون كلها على جهير يندم ويكفده وقد كان معمول به في مصر من قبل أوجهه ، إن أي حصة من ديون ، رقم ٧٧ ١٩٢٣ قرر أن جهير وسكن يندم على كل ديون بلا استثناء ، ويترجم فقد جهير وسكنه بن قدم نصاً على سند كل ديون جهير وسكنه ، من كان عليه جهير أو مات هو من أن جهير وسكنه ، ومن هؤلاء وجه إذ مات فيه ومات قبل أن يغيرها ، وهذا هو رأي الشيعيين من أئمة المذهب الحنفي ، فهما الاثنان يقران أن جهير بروحه على روحها ، وحالف في ذلك محمد رضى الله عنه .

## ٢ - الديون

٢٣ - والديون كلها مضمومة على الوصايا والمواريث في الأداء عند الإمامية . وذلك متفق عليه . وهو موضع إجماع فقهاء المسلمين . لم يخالف في ذلك أحد . فالديون تسدد كلها قبل تصيد الوصايا . ويبدأ بها سداد لديون التي تعلقت بالحركة قبل الوفاء . فيها حقوق عبودية تسع العين أفي ذهبت ، فلا يستوفى دين غير هـ من هذه الأعيان التي تضمنت هـ تلك الحقوق . حتى توفي . فإن بن شيء بعد الوفاء سددت منه الديون الأخرى

٢٤ - ولكن ما حقوق الورثة بحوار حقوق الدائنين إذا كانت التركة مستعركة بالديون أو غير مستعركة . أو كما تعبر كتب الإمامية : إذا كانت الديون مستوعبة بتركة أو غير مستوعبة ؟ تعرض لبيان ذلك كتب الإمامية فقد جاء في كتاب القواعد ما صه . من مات وعليه دين مستوعب فالأقرب بحديث أن التركة للورثة لكن يعمون بها كالأهل حتى يقضى الدين منها أو من غيرها . وقبل تبقى على حكم مال الميت . ولا تنتقل إلى أوارث . وتظهر الفائدة في إتمام . ويولم تكن الدين مستوعباً انتقل إلى الورثة ما فخص عن الدين . وكان ما قبله على حكم مال الميت . وتكون التركة بأجمعها كالأهل .<sup>(١)</sup> هذه عبارة من القواعد ، وهي مع إيجازها قد أشارت إلى تفصيلات فقد ذكرت الخلاف في شأن التركة المستعركة بالدين . وثمرة هذا الخلاف وحكم التركة المديونة بدين غير مستعرق .

ولمفص ببعض التفاصيل في ذلك منتمين إلى الشرح

٢٥ - إذا كانت التركة مستعركة بالدين فإن بعض الإمامية قال إن التركة تكون ملكاً للورثة . ولكن يتعلق بها حق الدائنين يتعلق حق الدين المرتب بالعين المرهونة ، واحتج لهذا الرأي بوجود أولها - أنها لا يمكن أن تكون نافذة على ملك الميت لفاء دمه معه ،

ولعدم صلاحه للملك ، إذ أساس الامتلاك القدرة على الاستعاضة ، ولا تنقض  
 بل العزماء ، لأن حقهم في الدين لا في العين ، ولم يتعلق بالعين إلا للاستيثاق  
 من الإيفاء ، ولذلك كان للوارث أن يقضى ديونهم ، وأن لهم أن يمتنعوا عن  
 الأخذ بدعوى أن حقهم متعلق بالعين ، ولا يمكن أن تكون لركة قد آتت  
 إلى الله ، وبلا كان مصرفها المساكين ، كما لا يمكن أن تكون لعير مالك ، وبلا  
 كانت سائمة ، ولا سائمة في الإسلام بعد أن تثبت الملكية عليها ، وإذا لم يكن  
 فرص واحد من الأمور السابقة فيه بعين الله ص الآخر . وهو أن تكون  
 ملكا للورثة ، وهو فرص لا يرد عليه شيء مما سبق ، وفوق ذلك هو  
 موجب الخلاف ، ولا يتعارض مع حقوقي الدائن ، لأن حقهم في وفاة الدين  
 وفاء حقهم في تسع لعين للاستيثاق من الوفاء كاف ، وهو لا يجمع ملكية  
 الورثة ، كما لا يجمع الرهن ملكية الراهن للعين المرهونة .

ثانيها - أنه ثبت أنه لو مات أحد الورثة قبل انقضاء الدين ثم حصص  
 انقضاء أو الإبراء ، فإن ورثة ذلك المتوفى يدخلون في لركة نصيب مورثهم  
 الذي مات قبل الإبراء . فلو لم يكن مورثهم مالكا للجزء الذي يخصه  
 في لركة ، ما آل إليهم شيء ، إذ أن الوارث إنما يأخذ ما كان المورث يملكه<sup>(١)</sup> .

- ثانيا أن الموت هو مسبب التوريث ، إذا لم يوجد مانع ، وفي لركة  
 المدية قد وجد السبب ، ولم يوجد المانع فيتحقق التوريث ، وتتحقق الملكية  
 به ، ولا يقال إن الدين مانع من موع ثبوت الملكية ، لأن الديون حقوق  
 تتعلق بالأعيان ، ولا تثر في ملكيتها لمن تتول إليه .

٤٦ - وقال بعض الإمامية كما يوهن إن لركة إذا كانت مستغرقة بالدين  
 قبل الملكية لا تتول إليه ، بل تكون على حكم ملك الميت ، إذ أن دمه  
 تبقى إلى أن تسدد ديونه ، وتعد وصاياه ، واحتج لهذا الرأي

(١) قد رد على هذا أن الوارث وإن كان لا يملك شيئا من لركة يستغفره فاندس على  
 رأي الآخر فله حق فيها وهو حق ملكه بخلافه عند براءة من الدين أو وفاته ، وهذا  
 حق قابل للورثة ، فإذا مات أحد الورثة قبل الوفاء تنقض ذلك الحق في ورثته







هذا الرأي . فكون الدين متعلقاً بأعيان التركة ومن أى نوع هذا التعلق ، أهو من قبل تعلق المرتب بالعين المرهونة ؟ أم هو من قبل تعلق حق تعلق الأرض برقة العبد الخاق . وذلك أن العبد إذا جنى جناية عقوبتها مال تعلق ذلك المال برقته ، وباع العبد في مداد المال .

لقد قال صاحب القواعد : «إن تعلق حقوق الدائنين بأعيان التركة من قبيل تعلق الدائن المرتب بالعين المرهونة ، وذلك لأن هذه الديون تعلقت بذمة الميت في حياته ، وآلت في تعنفها إلى الأموال ، فهي ديون متصلة بالأموال عن طريق ذمة المتوفى ، ولم تنصل بالأموال مباشرة ، فكانت جديدة بأن يكون تعلقها كتعلق الدين بالعين المرهونة

ولكن صاحب مفتاح الكرامة يرى أنه يحتمل أن يكون التعلق كتعلق أرض الحماية أى لعقوبة المالية برقة العبد الخاق ، وذلك لأن ثبوت ذلك التعلق ليس باختيار المالك سعي وهو النوارث بمقتضى الوراثة ، ولأنه يسقط ذلك الحق بطلب العبد مادام التلف من غير عمل أحد ، وكذلك يسقط الدين إذا تلفت التركة من غير أن يتسبب في إتلافها أحد . ولأن حق الدائنين يثبت في التركة بأقل الأمرين الدين أو قيمة التركة ، وليس كذلك حق الدائنين في العين المرهونة ، بل إن الدين لا يسقط جزء منه إذا كانت قيمة الرهن أقل من قيمته<sup>(١)</sup> .

وسياق هذه الأدلة يدل على أن صاحب مفتاح الكرامة يختار أن يكون التعلق من قبل تعلق أرض اجابة برقة العبد ، لا من قبيل الرهن ، وإن ذلك كله فرض فقهي ليس له أثر في العمل .

٤٩ هذا تقرير الخلاف في شأن ملكية لركة التي يستوعبها الدين ، وهو خلاف جوهرى يترتب عليه أثر عملي ، ولقد ذكر صاحب القواعد أن ذلك الأثر يظهر في انهاء ، فالدين يقررون أن الملكية تتول إلى الورثة مع

تعلق حتى الدائين بها قالوا إن نساء التركة يكون للورثة ، لأن النماء ثمرة الملكية ، والملكية لهم فالثمرة تكون لهم ، ولأن الخراج باصمان ف داموا ما سكن فهي في صحتهم فالملكية لهم ولا يتعلق به الدين . والدين يرون أن التركة تكون على حكم ملك الميت قالوا إن النماء يكون على ملك الميت . ولحق بتركته من حيث سداد الديون أيضاً فتعلق به كما تعلقت بتركته .

ويظهر أنه من ثمرة الخلاف أيضاً الملك المتجدد بعد الوفاة ، فحين قالوا إن تركته لورثة بقدر و أن الملك المتجدد بعد الوفاة يكون لهم ولا يتعلق به الدين ، والملك المتجدد بعد الوفاة هو ما نثر است سبه في حياته ، ثم توفي قبل أن يتحقق السب ، كأنه يحجر حجرة صد ، ولا يقع الصد في الحجرة إلا بعد الوفاة ، فإن هذا يكون ملكاً للورثة على نظر الدين قالوا إن الملكية للورثة في التركة المستوعبة بالدين ، وعلى رأي ادين قالوا إن لتركته لا تتول إليهم إلا بعد سداد الدين يكون هذا الملك كتركته تماماً ، وعلى هذا يجرح قول الدين قالوا إن الديون تسد منه كما تسد التركة فقد جاء في كتاب مفتاح الكرامة : « قيل قد يتجدد له أي البيت الملك بعد الموت فضلاً عن استصحاب ما ثبت له من قبل كملكه لدينه ، ولما يقع في شكته ، اختاره لشمس الثاني في الروضة (١) » .

٥ — هذا كله إذا كان الدين قد استوعب التركة ، أما إذا كان الدين غير مستوعب فإن الدين قالوا إن التركة تنقل ملكيتها إلى الورثة في حال الدين المستوعب يقولون إنها تنقل أيضاً في الدين غير المستوعب بالأولى . أما ادين قالوا إن التركة تستمر على حكم ملك المورث في الدين المستوعب فقد قالوا إن ما يبارى الدين يكون على حكم ملك الميت ، وما يزيد على الدين تعد من ثلته الوصايا . وما ين يكون على ملك الورثة ، ولكن بعد لقسمه ، لأنه ونض عن الدين ، ولأن حق الميت في أن يوفي دينه من تركته ، لا أن يزيد ، فتعلق ملكيته بما يوفي به فقط .

ولكن مع أن الملكية هي يزيد على أوفاء الدين لا يكون للورثة متفرقة إلا بعد القسمة ، فإن حتى الدين تكون تركته كلها صامة له ، إذ لا ينجز إلا الصالح ، ولا يكون صامدا للدين ما يوفي بحقوقهم فقط ، من تصبى لتركته كلها حقوقهم يستوى ذلك ما يكون على حكم ملك الشرفي ، وهو ما نأوى قسمة الدين ، وما هو ملك للورثة ، وهو الرثبة ، ولذا يقول صاحب القواعد ، وتكون الركة بأهلها كالأرض ، وإن مقتضى هذا في نظر الإمامية أنه لا يجوز التصرف في أي جزء من الركة حتى يوفي ، ليس ، إذ يجوز أن يتلف بعض الركة ويكون الاستبقاء من باقي ، ولأن الدين قد يتعلق بالركة أي بكل ما يمكن استبقاء الدين منه ، وليس حراً بأرض من جزء .

وسكن قد جاء في كتاب كفارة لأحكام أنه يجوز ما التصرف ، ولكن يكون قابلاً للنقص ، تلف بعض الدين ولم يصدق الدين ليتحقق معنى التعلق ، وذلك لأن المسح لأجل الدين ، وذلك يحقق بقدره ، ولا سيما إن تجاوزت الركة الحرة في استكثرة ، ويقول صاحب منتهج السكرامنة ، ويحتسب أنه يقلل من المال إذا كان كثيراً جداً يجوز التصرف فيه ينصل أو في الكل ، ويكون صامداً ، كما استقرت طريقة الناس ، ومثله إذا عين ما يقوم بالدين وزيادة<sup>(١)</sup> .

(١) هذه أقوال الإمامية في تركه يضمنه الدين ، ونحن في هذا المقام نذكر أقوال الأئمة الأربعة في هذا ، والامامة قول في تركه الدين ، ودرسه فيها رأيان أحدهما أنها رأي خمسة وخمسة عشرة وهو أن تركه الدين يكون من وراء وجه في حرمه الذي لا يملكه الدين ، ودره الذي يملكه الدين لا يضمن في تركه ، ويكون على وجه أيب ، بل حتى بعد وجهه حتى بعد دينه وبعد وصائه ، وعلى ذلك لا يملك دينه شيئاً من الركة المستقرقة بالدين ، ولكن هم فقط حتى سحلتها حتى الدين بعد ادماجها من دين لا يضمنها ، والركة غير المستقرقة بالدين يمكنها ما لا يضمن دين ، ومع ذلك يجوز قسمة هذه الركة غير المستقرقة ، ويخصص حرة الدين على أن نفس قسمة دينه ، أوله يعرف بالدين ، أو ظهر دين آخر ، ويجوز تصرف بعد عسمة على أن يكون التصرف قابلاً للنقص ، لظهور سبب من أسباب ساقطه هذا هو " أي لأن في مفاهيم الأئمة

٥١ - هذا كله في دين لعاد ، فهل مثله دين الله تعالى ، وهو ما كان على الرجل من ركوات وكفارات وبذور بصدقات بذرها لله تعالى ؟ لقد وجدنا الإمامية ينقلون عن الإمام جعفر الصادق أنه أتته بأن الركوات إن أوصى بها تدي من التركة كلها ، ولا تقتصر في ذلك على الثلث ، فقد جاء في منفتح الكرامة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل فرط في إخراج زكواته في حياته ، وما حصرتة أن وفاة حسب جمع ما كان فرط فيه مما يلزمه من الزكاة ثم أوصى به أن يخرج ذلك ، ويدفع إلى من يحب له ؟ قال جاز ، يخرج ذلك من جميع المال ، إنما هو عملة دين لو كان عليه ، ليس للورثة شيء حتى يقرروا ما أوصى به من الزكاة ، وهي صريحة ولا فرق بين الوصية بالزكاة وغيرها<sup>(١)</sup> ،

وهذا يقتضي أن مذهب الشيعة الإمامية أقرب من مذهب أكثر المالكية  
نسبة لديون الله تعالى ، فإسهم يقولون إن ديون الله تعالى لا يجوز أدائها  
إلا إذا أشهد الخوف على نفسه أنه م يؤدها ، وهذا الإشهاد بالإعلام ، وليس  
التقصير في الأوامر ، لا مجرد الإبقاء . ومن هذا يتبين وجه القرب بين  
الإمامية والمالكية في هذا .

### ٣ - الوصايا النافذة

٥٢ - الوصايا النافذة التي لا تحتاج في معادها إلى إجازة الورثة تزيد  
من التركة بعد سداد الديون ، وإن من أوصاها المأونة يراجع الفقهاء الوصية  
غير وارث مما لا يزيد على الثلث . فيها لا تحتاج في تنفيذها إلى إجازة لورثة  
بإجماع فقهاء المسلمين . لا ينفذ إلا بإجازة الورثة الجزء الزائد على الثلث ،  
وذلك أيضا باتفاق فقهاء المسلمين . وبما موضع الخلاف بين بعض شيعة  
وجمهور الفقهاء هو الوصية لوارث في حدود الثلث .

فلقد قال بعض أئمة الشيعة الإمامية الأثنا عشرية ، والهادي والباصر  
وأبو طالب وأبو الحسن من أئمة الرديّة بن أوصية لوارث عما لا يزيد  
على الثلث تجوز . ولقد احتج أولئك بزيادة طووها صححة في قوله صلى الله  
عليه وسلم : لا وصية لوارث بأكثر من الثلث ، فإن جمهور الفقهاء يروون  
الحديث هكذا ، وإن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث . فالزيادة  
في النص وهي - بأكثر من الثلث - جعلت حتى مناص على أكثر من الثلث  
لا على أصل الوصية لوارث .

والعض الآخر من الإمامية مع الجمهور في أن الوصية لوارث لا تجوز  
إلا بإجازة الورثة في نقلين وفي الكثير . وعند روى عن أبي عبد الله الإمام  
جعفر الصادق رضي الله عنه أنه مع أوصية لوارث ، لأن الوصية لوارث فيها  
تعبير بقرائن الله تعالى . إذ أن الثلث مثلا نصيبها نصف بعض القرآن الكريم  
فلو حارت الوصية لها لكان نصيبها النصف والثلث . وفي ذلك تعبير بقرائن

الله التي هي عليها في القرآن الكريم .

٥٣ وإن طاهر من القانون الإيراني يبيح الوصية لو ارث أحدًا بأمر بعض الفقهاء الذين أجاروا الوصية لو ارث . فإن الفقرة الثالثة من المادة ٨٦٩ التي قلناها أنها نصها هكذا ، الوصايا التي تكون قد أوصى بها ولا تتعدى الثلث بدون موافقة الورثة . والتي تتعدى الثلث بموافقة الورثة ، فهذا النص بعد معمومة أي الوصية التي تكون في دائرة ثلث تنفذ من غير حاجة إلى الإحارة من الورثة ، سواء أكانت وارث أم كانت غير وارث ، وإن هذا النص يتفق تمام الاتفاق مع نص المادة ٣٧٠ - من قانون الوصية المصري ، وهذا هو النص :

« تصح الوصية بالثلث للورث وغيره . وتنفذ من غير إحارة الورثة ، ونصح بما اراد على ثلث ، ولا تتعدى في إرثه إلا إذا أحارها الورثة بعد وفاة الموصى . وكلاهما من أهل شرع عالمين بمحبرته (١) . »

وبعد ذكر ما في شرح قانون الوصية أن ذلك النص مأخوذ من أقوال بعض الشيعة الإمامية وبعض الشيعة الزيدية ، والذين وضعوا المدكرة التفسيرية لهذا القانون ذكروا أنهم أخذوا ذلك المدرك من أقوال بعض الفقهاء ، فأشاروا إلى الشيعة الإمامية ، وإن لم يصرحوا بذلك ضد فالت المدكرة ، صحة الوصية لو ارث بما لا يزيد على الثلث مذهب جمهور فقهاء ، ونفاذها يؤخذ من الآية الكريمة « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك آية الوصية

(١) قد قلنا ذلك للحاكم في سنة ١٩٠٣ وشددنا في النقد ، وجوه ما اقتدنا به ذلك قانون وهو مشروع بعض ما أثر

( أ ) أن القانون في مدخله ، فيه جمهور فقهاء ، وإن كان عليه من جمهور المسلمين من أنهم يعصرون ، وأن هذه الفقرة تنهى عن صحة وصية له غيره في حوائث ، كما أسرار ذلك الإمام أبو عبد الله محمد صادق رضي الله عنه ، وقد كان له مؤلفه هذا إلى حد لو كانت الوصية لو ارث تكون « حرج » في الإرث بعد

( ب ) أن هذا الأمر من قانون سنة بعد « من أخذ لأمره » لأنه سيؤخر صدور من يرثه هذه « خصوصاً » من يكون سبيل عدل ، من سبيل « خصوصاً » ذوو حجة عنه « بعده »

( ج ) أن هذه وصية تكون « مصداق » « مبررة » ، ووصية « مصداق » لا يجوز

للو الدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين، وهو رأى فريق من المفسرين ومهم أبو مسلم الأصفهاني، كما قال فريق من الفقهاء من غير المذاهب الأربعة واختير القول بحوار الوصية للوارث لحاجة الناس إليها،

وإما في هذا المقام رى أن الأحاد برأى جمهور الفقهاء ومعهم الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق رضى الله - أخرى وأحفظ لمصلحة الأسرة وأبقى للمودة بين آحادها، وأقرب إلى العس بكتاب الله تعالى واحترام فرائضه التي فيها. وقاب في آخر بابها. . بين الله لكم أن تصلوا والله بكل شىء عليم . .

## ٤ حق الورثة

٥٤ يحق حق الميراث في المرتبة الرابعة بعد التجهيز والتكفين وتمسيد الوصايا التي لا تريد على الثلث. والميراث يكون في الأقارب وفي الزوجين أولاً، ثم يكون للولاء بأقسامه إذا لم يكن أقارب مطلقاً، فالرد على أصحاب الفروض من الأقارب وتوريث ذوى الأرحام مقدم على الولاء بأقسامه الثلاثة، وإن كان ثمة خلاف في تقديم ولأه الإمام، وهو القسم الأخير على الرد على الزوجين. وولاء أئمة وولاء صامس الجريرة مقدمان بالاتفاق على الرد على أحد الزوجين.

وعلى هذا يكون لترتيب بين الورثة هكذا: أولاً الأقارب والزوجان وثانياً الولاء بعد أن لم يكن أحد من الأقارب ولا أحد الزوجين، أو كان أحد الزوجين واستحق فرضه.

٥٥ - وقبل أن نحوص في بيان توزيع الميراث بين الأقارب والزوجين نذكر كل ولأه من هذه الأنواع الثلاثة بكلمة وكونه سبباً من أسباب التوريث ومرتبته فيه فنقول.

## (ولاء العتقة)

إن الولاء معناه صلة ترهط بين الشخص وآخر برأضة تجعل بينهما لجنة كلكمة العس، والولاء المحمض عليه هو ولأه العتقة أو ولأه النعمة، كما يعبر

الشعة ، وهو صلة بين العتيق ومن أعتقه تجعل المعتق حق الميراث إن لم يكن للمعتق قريب قط عند الإمامية ، وبأحد ما كان يأخذه اقريب ، بعد أن يأخذ أحد الزوجين حصه إن كان . وقد اتفق الفقهاء على أنه سبب من أسباب التوريث ، وإن اختلفوا في مرتبته وفي مداه . وفي كونه يحير ميراث عصابة المعتق أم لا يحير .

وقد قال الإمامية ، إن ميراث أولاء مطلقاً وأقواه ولأه النعمة من حر عن كل الأقارب وإن كان شرك مع الزوجين ، واستدلوا على ذلك بالإجماع عديم على ذلك ، ويقولون تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى من بعض » ، وبالصوحى القرآنية التى وزعت الميراث بين الأقارب ولم تتعرض لولاء العتاقة بذكر ، ولأن النص الذى ثبت به الميراث سبب الولاء قوله صلى الله عليه وسلم : « الولاء حمة كاحمة نسب » ، فأقصى قوته أنه شبه النسب الحقيقى ، ولا يمكن أن يرث مع النسب الحقيقى ، وهو نسب بحارى .

وقد اشترطوا الميراث ولأه العتاقة ألا يترأ المعتق من صمان الجريرة . وأن يكون متبرعاً بالمعتق غير محير عليه . فلو كان العتق تكفيراً يمين أو لدر لا يثبت ولأه .

ومعنى قولهم ألا يبرأ من صمان الجريرة ، ألا يترأ من العقل عنه إذا جنى بأن يدفع عنه الدية . وذلك لأن هذا الولاء يوجب أن يرث المعتق من أعتقه ، وأن يعمل عنه إذا جنى ، فإذا ترأ المعتق بما عليه من واجب ، فلا يثبت ماله من حق .

وهذا يبين أن ولأه العتاقة عند الإمامية يصح اشتراط ما يدفعه ، وهذا يخالف ما عليه جمهور الفقهاء ، فإنه لا يرون أنه يجوز لمعتق أن يعتق ويشترط عدم أولاء . أو يجع أولاء لغيره .

٥٦ . . . . .  
وهو يشمل الأثر بأولاء إلى الأباء والأولاد عند الإمامية ؟  
قال بعضهم لا ينشئ ، وهو حق شحصى للمعتق لا يورث عنه . لأنه كالمسب بين المعتق ومن أعتقه ، وانسب لا يورث . ولأنه المعتم دون غيره .





الاصحاب أن يقول أحد المتعاقدين ذلك دمي ، وثأرك ثأري ، وحر بك حرق  
وسلك سلكي ، وورثي وارثك . فيقول الآخر قبلت .

وإذا تم هذا العقد أصبح المولى الأعلى عليه أن يعقل عن الآخر إذا  
حي ، وإذا مات الأدنى ورثه الأعلى إذا لم يكن له وارث سواء من دى نسب  
أو معتق ، ويرث مع أحد الزوجين .

وهذا العقد عقد لازم لا يجوز لأحد العاقدين فسخه . وقيل يجوز  
لكل واحد منهما فسخه عند الإمامية . ولكن لا يفسخ الأدنى ، وهو المسلم  
حديثاً إذا كان قد عقره فعلا الأعلى . فيه حينئذ لا يجوز له أن يفسخ ،  
لأن الضرف الآخر قام بالالتزام من حاشه . فضاوون المساواة في العقود  
التي يجعل الالتزام متعاقلاً — يوجب المص من الفسخ وإلا كان تعديراً .

٥٨ — وقد اشترط الإمامية في هذا العقد أن يكون المولى الأدنى  
لا وارث له وقت العقد مطلقاً . ولكن الراجح أن ذلك شرط عند الميراث  
بالفعل وقت الوفاة ، إذ أن مرتبة ذلك النوع من الميراث بعد الأقارب  
جمعاً ، وبعد المعتق وعصاة المعتق . فإذا كان له وقت العقد ورثة ، ثم لم يكن  
له بعد ذلك أحد فإن المولى الأعلى يرث .

وهل المضمون يرث كما أن انضمام يرثه . لقد قال صاحب مفتاح  
الكرامة في ذلك ما نصه : انضمام يرث المضمون دون العكس إلا أن  
يكونا متضامين ، أي إلا إذا كان كلاهما يضم صاحبه في الجباية ، أي كل  
واحد منهما يعقل عن الآخر . إذا جى وكل واحد منهما يرث الآخر إذا  
مات ، فلا اتفاق حينئذ على أن كليهما ضامن فيه . وكلاهما مضمون .

وقد اختلف في اتفال هذا الولاء إلى الورثة بعد موت العاقد ، كما اختلف  
في ولاء العمة ، ولكن الراجح هنا أنه لا ينتقل إلى الورثة .

والميراث بولاء الموالاة . أو ولاء ضامن الجريمة كما يعبر فقهاء الإمامية  
موضع خلاف في الفقه الإسلامي . لم يسوع الميراث به جمهور الفقهاء ،  
وقال أبو حنيفة مع الإمامية إنه يورث على أن يكون بعد دوى الأرحام

والرد. ولكن الحصة قصر واولاء الموالاة على أن تكون بين عربى وأعجمى كما كان يجرى بين الصحابة والتابعين فى عصر الإسلام الأول ؛ لأن الأعجمى هو الذى يحتاج إلى ولاء العربى ، والعربى لا يحتاج إلى ولاء الأعجمى ، أما الشيعة فليس ذلك بشرط عدمه ، بل تصوروه بين الأعاظم بعضهم مع بعض كما يكون بين الأعجمى والعربى .

والأصل فى ثبوت ولاء الموالاة عند من ثبتت قوله تعالى : « وسكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عصمت أيمانكم فأتوهم نصيبهم . إن الله كان على كل شئ شهيدا » ، فهذا النص يبيد أن تعقد يوحى سباً من أسباب التوريث ، وذلك لعقد هو عهد الموالاة

### ولاء الإمامة

٥٩ — هـ النوع من الولاء اختص بالكلام فيه الشيعة ، وهو يماثل بنت المال عند جمهور المسلمين ، وهو نوع من اوراثة . وهذا الولاء يقتضى أن يأخذ الإمام إن كان طاهر أئمة مسورة ولاعائت — المال الذى لا يكون هناك قرب برئه . ولا مولى عممة ، ولا المولى صدى من الجريرة . فيكون للإمام بعده حيث يشاء غير مبدء فى تصرفه . لأنه غير مسئول أمام أحد من الناس ، لأنه إمامه قد تولى إمامته . نص من سابقه . وهذا قد تبنى من السابق ، حتى تصل السلسلة إلى نبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد كان على عليه السلام يضعه فى فقراء أهل بلده وسعداء جيرانه (١) .

وإن كان الإمام عاتياً كما هو شأن الآن عند كل الاثناعشرية ، فهم يرون جميعاً أن الإمام عاتى سوف يظهر — فالحكم فى هذه الخلل أن يتبع أحد أمرين ، إما أن يحفظ له حتى يظهر وبعض ما تجمع من أموال التركات التى ليس لها قريب يستحقها ، وإما أن تصرف فى المخارج والمطلوبين من الشيعة والضعفاء والفقراء منهم

وإن الإمامية يسيرون على الأمر الأخير . وهو أنه تصرف في الموقوف  
والصالحات . رافق . جاء في محتاج الكرامة . « هو الموقوف من المذهب القديم »  
لعل برصاه (أي الإمام العارف) جعل الله تعالى قدامه . لاستغنى عنه . وحاجة  
شعبته المضطربين لأجله . فلو كان حاصراً مسعياً عنه ما تجاوز هذا الصنع .  
« بيده مداد عليه فعل أنه عني »<sup>(١)</sup> أمير المؤمنين . وكذا خبر سليمان بن خالد  
عن الصادق عليه السلام أنه سئل في مثل قل وله أب نصراني لمن تكون  
دته ؟ قال تؤحد . فتجوز في بيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup> . .

وبيت مال المسلمين في نظر الشيعة هو ما يتول إلى الإمام .

٦- ولابد هاهنا من بيان أمرين أحدهما - إذ مات الإمام ولم  
يتول هذا المال إلى ورثته الشرعيين ؟ وثانيهما - أقدم الرد على أحد  
الزوجين على هذه المرتبة من التوريث . أم يؤثر عنه . ولا يكون إذا  
لم يكن وارث قط

أما بالنسبة للأمر الأول . فيهم قائلون ما يتول إلى الإمام من أموال  
المسلمين لا يورث عنه لورثته الشرعيين . من يتول إلى الإمام الذي يليه . ولو  
أما أردنا أن نفهم هذا على ضوء العبارات القانونية في العصر الحاضر .  
لكان المأذون أن الإمام لا يملك ما يتول إليه من تبركات . من هو ملك  
للمؤمنين . ويده عليه يد ولاية لا يد ملك . وانكسر غير مقيد في تصرفاته بأي  
قيد . ولذا يتول ما بيده من أموال إلى الإمام الذي يرثه في الإمامة . لا إلى  
ورثته الشرعيين .

أما الأمر الثاني - « هو مرتبة هذا الولاء فقد اتفقوا على أنه بعد ولائ  
صمان الجريفة . ولكن اختلفوا أيقدم على الرد على أحد الزوجين . فقال  
بعضهم يقدم الرد على الزوجين على الإمام . وقيل لا رد على أحد الزوجين  
ويكون للإمام إذا لم يكن مولى بعمه ولا صمان . وهما قول وسط . وهو أن

(١) المراد من الأب هاهنا الجد الأعلى . لا كان نفعه في قضاء دينه وصرفه عنه .

(٢) محتاج الكرامة ٨٠ ص ٢٠٧ .

يرد على أحد الزوجين عند عية الإمام . ولا ترد عليهما إذا كان الإمام حاصراً .

## ترتيب الوراثة

٦١ - الذي يستفاد من سياق الذي ساء أن ترتب لوراثته عند الإمامية على هذا النحو .

١ - ما يستحقه الزوجان والأقارب . بما في ذلك الرد على الأقارب أصحاب العروص ، من غير رد على أحد الزوجين .

٢ - إذا لم يكن أقارب قط ، فإن الميراث يكون لمولى النعمة على النحو الذي ساء بعد أن يأخذ أحد الزوجين فرصه إن كان

٣ - إذا لم يكن مولى نعمة . وبعد أن يأخذ أحد الزوجين ثم صه يكون الميراث لص من الحرية كما يعبر الإمامية

٤ - إذا لم يكن صامس الحرية . يكون الرد على أحد الزوجين . وقال بعض الإمامية لا يكون رد على أحد الزوجين قط . وفيه يكون الرد عليهما في عية الإمام ، لا في حين إعلانه وظهوره .

٥ - إذا لم يكن أحد الزوجين أو كان وكان مجموعاً من الميراث ، فإن الميراث للإمام إذا كان حاصراً . وللفقراء إن كان عائباً أو يحفظ به . وفي تقدمه على الرد على أحد الزوجين خلاف قد أشرنا إليه من قبل

٦٢ - هذا ويلاحظ أن قانون الميراث الإيراني لم يذكر أي نوع من أنواع الولاء نص ، فلم يذكر ولأه النعمة . ولا صامس الحرية ولم يذكر ولأه الإمام بالنص . وذكر الرد على الزوج . واعتبره بعد استحقاق الأقارب أجمعين . ولما جاء في المادة ٩٤٩ ما صه . إذا توفيت الزوجة . ولم تترك وريثة غير زوجها ، فيه يرث كل تركها . أما إذا مات الزوج فإن زوجته لا ترث إلا هصبها ، وباقى التركة يعتبر لآرث له . وتنص عليه أحكام المادة ٨٦٦

وهذا النص يستفاد منه ثلاثة أمور :

أولها أن الزوج يرث عليه إذا لم يكن أقارب قط لا أصحاب عروص

ولاديو وأرحام. وهذا أحد قولين مصححين في المذهب، وخصوصاً أن الإمام عائب، وهذا هو القول الوسط وقد طقوه بالنسبة للزوج.

فيها أن الروجة لا يرد عليها، بل تأخذ فقط الفريضة الشرعية وهي الربع أو الثمن، فلا يرد عليها، وقد اختير في هذا قول آخر غير القول الذي اختير بالنسبة للزوج.

ثالثها - أن لثركة إدام يكن وث سوى الروجة تنطبق على السابق المادة ٨٦٦، وهذا نصاً :

« في حالة عدم وجود وريثة صرر المعاضى كقيمة استعمل ثركة المتوفى . . . وفي هذا يرى أنه لم ينص على ولاء الإمام، ولكن النظرة العميقة بحسبه قد احتدر أحد قولين مصححين من أقوال الإمامية، لأنهم قرروا أنه في حال عية الإمام تكون للعصراء والمخاويج من شيعته أو تحفظ له، ورجحوا صرفه في مصالحهم لما ذكرنا، وليس تركها للقاضي إلا من هذا الباب .

٩٣ ولقد خالف القانون المصري القانون الإيراني : لأن القانون المصري نص على الميراث بولاء العاقبة، وجعله بعد الرد على أحد الزوجين، سواء أكان المتوفى الزوج أم كل المتوفى الروجة، وبذلك يختلف القانونان في هذا المقام في أمرين :

أولهما أن القانون الإيراني جعل الرد على الزوج وحده دون الروجة، بينما لقانون المصري جعل الرد على الزوجين معاً، فالروجة يرد عليها كالزوج ثانيهما . . . أن القانون المصري نص على ولاء العاقبة . وترك ولاء الموالاة . أو ولاء صامس الحرية . بينما القانون الإيراني لم ينص على واحد منهما، ولا شك أن ذلك مخالف لمنهاج الإمامية، ولم يقل أحد من الفقهاء بإلغاء ولاء العاقبة إلا الخوارج . ولعل الذي دفع الدين وصعوا هذا القانون هو عدم الرق الشرعي، وبذلك لا يكون ولاء إذا لم يكن رق شرعي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## شروط الميراث

٦٤ - يشترط جمهور فقهاء لثبوت التوريث ثلاثة شروط .  
أولها موت المورث حقيقة أو حكماً - وثانيها حياة الوارث عند وفاة المورث حقيقة أو حكماً . ( وثالثها ) ألا يوجد مانع من مواقع الإرث .  
وهذه الشروط ثابتة عند الشيعة على اختلاف في تفصيلها ومداها بين الجمهور والإمامية ، كما أن الجمهور يسمي اختلاف أيضاً في هذا التفصيل .  
ونشير هنا إلى بعض ما قالوه في الأمرين لأوليي . ثم سلكنا من بعد على موانع الميراث عندهم .

٦٥ - وموت المورث أساس لتوريث ، لأن الملكية بالخلاف لا تتصور إلا إذا كان شخص قد حلف آخر في ماله ، وذلك لا يكون إلا بوفاة .

والوفاة الحسنة تكون في المفقود ، وهو العائت أي لآلته حياته ولا موته إذا حكم "عاصي" موته بعد أن تمر المدة المقررة لذلك . ولقد قل فقهاء الإمامية إن العائت الذي لا تعلم حياته يحكم موته إذا ثبت بأدلة شرعية أنه توفي . وفي هذه الحال لا يعتبر مفقوداً . ويعتبر متوفى من تاريخ الوفاة إذا كان معلوماً مدليل . وإن أثبت أنه توفي . ففي المذهب الإمامي أربعة أقوال (القول الأول) وهو أن صحبها أنه تنصر حتى يموت أمراه . وذلك سلوغة ما دون المائة أي نحو التسعين . ( وبقول الثاني ) أنه ينظر أربع سنين . لأنها المدة المقررة للبحث عنه في جواب لأرض الأربعة كما يعبرون . ( وبقول الثالث ) أنه ينظر عشر سنين . وهذا القول ضعيف ، وفي نسخته إلى أئمة المذهب طر . ( بقول الرابع ) هو التفريق بين ما إذا عاب في معسكر ، وإذا عاب في غير معسكر . وهو أنه يحكم بعد عيبه بأربع سنين إذا عاب في معسكر . ويحكم بموته بعد عشر سنين عاب في غير معسكر <sup>(١)</sup> .

(١) لأقوال ثلاثة الأولى في موعده . والثاني في ميعاد . والثالث في ميعاد .

وإذا حكم بموته فإن ماله يورث لورثته الموجودين وقت الحكم .  
ويعتبر الحكم بالموت في هذه الحال موتاً حاكماً ، لأن سبب التوريث ليس  
هو الموت الحقيقي . لأنه لا يوجد دليل قطعي عليه ، إيم أسند الموت  
إلى الحكم لا إلى الحقيقة ، وقد أحل قانون الميراث الإبراء أن المفقود  
يحكم بموته . موت أقرانه ، إن لم يكن دس على الحياة أو الوفاة . ولكن  
لا يعتبر المفقود مفقوداً إلا إذا أعلنت غيبته وشهرت ، ويرى قدم أحد لإثبات  
حاله ، وهذا جاء في المادة ٨٧٢ ما نصه : « أملاً لتعيب الذي شهر غيبته  
لا يجوز قسمته إلا بعد ثبوت وفاته ، أو بعد قضاء من كاف لوفاة  
أمثاله (١) » .

٦٦ . وحياة الوارث بعد موت المورث شرط في اوراثته ، لتحقيق  
معنى الخلافة التي هي أساس الملكية في اوراثته . إذ لا خلافة إلا إذا كان  
الخلية حياً وقت موت من يحلله ، وحياة الوارث بعد موت المورث  
تكون حتمية . وتكون غديرية ، وقد يوقف الحكم فيها ، ويكون ذلك عند  
فرض المفقود على قيد الحياة مدة ففده حتى يحكم بموته ، فإن حكم بموته  
انسحب الحكم على الماضي ، لسة مال الذي يأخذه عن غيره ، ولا يورث  
عنه ماله إلا من وقت الحكم ، فورثته الذين يرثونه هم الموجودون وقت  
الحكم ، ولا يرت عن غيره إلا إذا ثبت حياته وقت وفاة المورث . وعلى  
ذلك يكون ماله الذي له وقف الفقد وماء هذا المال لورثته عند الحكم ،  
ولا يستفيد هو من مال مورث وقت الفقد ، وعلى ذلك إذا كان أحد الورثة  
مفقوداً ، فإن نصيبه يعزل ، وأحد الورثة الحاضرون أحسن الأنصبة ، فإن  
ظهر حياً قبل الحكم بموته أحد ما عزل له ، وإن استمر حتى حكم القاضي  
بموته ، أعطى الورثة أنصبتهم على فرض أنه كان ميتاً وقت وفاة مورثه .  
وقد جاء في مفتاح الكرامة في هذا المقام ما نصه :

« المختار وقف نصيبه من الميراث ، حتى يعلم موته بالية ، أو مضى مدة

(١) هذا هو مدعب أبي حنيفة وهو غير المسول به الآن في مصر .





له كيان ، وإن أحد الأمرين لا يرجح الآخر إلا بالولادة . فإن ولد حياً  
اعتبر حياً مستقلاً من وقت الوفاة . وإن ولد متاً اعتبر ميتاً من وقت الوفاة .  
والموت تقديرى فى هذه الحالة ، والحياة تقديرية أيضاً على ما يقول الفقهاء .  
أيضاً عند ترجيحها .

والشرط فى وراثة احسن أن تتحقق وقت وفاة المورث ككون  
الأم حاملة به . وإن تقسم شركة التى فيها حمل لا ينتظر إلى وقت الولادة .  
من نصح التميم قبلها . وذلك إذا طب الورثة دلت . وكانوا يرثون مع  
وجوده وولادته حياً . ويحفظ له ضعف نصيب ولد ذكر . وإن كان الحمل  
يعتبرهم لا يعصون شيئاً حتى يولد . وهذا الجزء الأخير هو ما اشتمل عليه  
نص القانون الإيرانى وهذا نص المواد .

المادة - ٨٧٥ - شروط الميراث تحقق حياة الوارث وقت وفاة المورث .  
وأولاد الذى لم يكن مولوداً بعد لا يرث إلا إذا كان الحرس به قد ثبت قبل  
وفاة المورث . بشرط أن يولد حياً . ولو توفى مباشرة بعد ولادته  
المادة ٨٧٦ - المولود حديثاً لا يرث إذا كانت ولادته مشكوكاً فيها .  
المادة ٨٧٧ - فى حال النزاع على تاريخ الحمل يؤخذ بالقرائن  
القانونية المقررة لإثبات البتة .

المادة ٨٧٨ - إذا وجد عند افساح لثركة حمل لو ولد حياً لحجب  
جميع الورثة الآخرين أو بعضهم لا يجوز تقسيم لثركة قبل معرفة مصير  
ذلك الحمل . وفى حال ما إذا كان الحمل لا يحجب أحداً من الورثة . وطلو  
تقسيم لثركة . فعليه أن يحتفظوا للحمل نصيب من لثركة يساوى ضعف  
لصيب لثركة لوارث ذكر فى طفته . وفى هذه الحالة يكون النصيب الذى  
يعطى لكل وارث - ذا صفة مؤقته حتى يعلم مصير الحمل الهائى .  
وهذا يتبين أن ذلك لقانون يطرأ عداً حثلاف فى تقدير الحمل . وكوب  
حامل أو غير حامل إلى القرائن القانونية المقررة .

٦٧ - وهناك مسألة ثار ، وهي الحال التي لا يعلم فيها تاريخ الوفاة ، والمخصوص عليه في كتاب التواعد وغيره أن الذين يموتون غرقاً ، أو يموتون في هدم ، ولا يعرف منهم من الذي مات أولاً - يرث كل واحد منهما من الآخر ، إذا كان لكل واحد منهما مال . فإن كان أحدهما لا مال له فإنه لا يرث أحدهما الآخر ، بل يكون ذو المال ميراثه للأحياء من ورثته . ويشترط بالبداهة أن يكون بينهما توارث . ولكن الإمامية شددوا كما ترى فيشترطون أن يكون كل واحد منهما يرث الآخر ، فإن كان أحدهما يرث ، والآخر لا يرث كأنحوين ماتا معاً في عرق أو هدم ، وأحدهما يرث الآخر لأنه من غير ولد ، والآخر لا يرث لأنه هو ذو ولد ، فإنه لا يجري التوارث بينهما ، ويكون ميراث كل واحد لورثته من الأحياء . وإذا استوفيت هذه الشروط . وورث كل من الآخر المال الذي كان له قبل العرق أو الهدم ، أي أنه لا يرث أحدهما من الآخر ميراثه الآخر منه . وهذا هو الأصح في المذهب (١) .

هذا الحكم وهو إخراج التوارث بين الذين يموتون معاً في عرق أو هدم هو موضع إجماع في أصله عدمه ، فهل نفاس عليه غيره ممن يموتون في مثل هذه الحال ، كحرق أو قتل في حرب أو ما يشبهها ؟ قالوا إن من يموتون من غير أن يعلم أيهم سبق إليه الموت أولاً - إذا كان الموت حتم الأنف أنه لا يجري التوارث فيه بينهم ، وقد ادعى بعض العلماء الإجماع على أنه لا يجري بينهم التوارث ، ولكن لم يصح ذلك الإجماع عدمه على ذلك ، بل هو قول الأكثرين

(١) قالوا إن نسب في أنه لا يرث الآخر ميراثه منه صاحبه أنه لا يرث ، وذلك في يد كان أحدهما أقوى في نبوت من الآخر رتبة ، وذكر في ذلك أن "وجه رب من روحها ولا يرث روحها منها بماتته هي" لأن موات الروح أقوى من موات النجس وهو يهبط من كل ثمرة ، وهي لا تستحق في عن عقار من مكة . فكان هذا منه بعد موت . تقدم . لأنه يقدم الأصنف .

والخلاف جرى بين يموتون حرقاً ، أو قتلاً لسب آخر ، أيحقون  
 من يموتون في غرق أو هدم . فقد ألحهم بعض الفقهاء من الإمامية بهم ،  
 وامتنع عن إلحاق كثير من . واعتبروهم كمن يموتون حتف أو فمهم ولا يعلم  
 تاريخ وفياتهم (١) .

والأصل في هذه القضية أنه روى عن الإمام علي رضي الله عنه أنه  
 سئل عن اثنين ماتا في غرق أو هدم فأحاط بأنهما يتوارثان ، فكان قوله هذا  
 حجة يجب اتباعها قولاً وحقاً في شأن من ماتوا معاً في غرق أو هدم ، وإن  
 ذلك عندهم على غير الأصل . يد الأصل أنه لا بد للتوريث من ثبوت حياة  
 الوارث وقت موت المورث حصّة أو حكماً . فقام تثبت فلا يوارث بهما  
 وإذا كان كلامه رضي الله عنه على غير الأصل فهو على ما عليه مثله ، قال  
 بعضهم يثبت الحكم لمن يموتون في مثل هذه الحال كالغرق والتسعم مثلاً ،  
 وبعضهم منع بإلحاق غير الغرق والهدم بهم .

٦٨ وقانون الإيراق أحد في هذه المسألة رأى الدين لا يلحقون  
 الوفاة في غير الغرق والهدم من توارث هذا السدين ، فهو يحكم بالتوارث بين  
 الدين يموتون في غرق أو هدم ، ولا يحكم بالتوارث بين غيرهم ، بل يكون  
 ميراث كل واحد من هؤلاء الدين لا يعرف السابق منهم لورثته ، وهذا  
 من المادة ٨٧٣ :

، إذا كان حصة أشخاص مستحقين أن يرثوا كل واحد من الآخرين ، وماتوا

(١) في جواب السؤال الأخير سبق بهم رد كان بينهم أسباب توريث عند جمهور  
 المسلمين أو فلاه أو ما رأى عدمه وكذا في هذه التوارث بينهم ، ويكون التوارث  
 بينهم من ورثة كل واحد منهم ، وهو ممنوع في مصر . (٢) أنهم يوارثون دائماً ،  
 شرط أن يرت كل واحد منهم في حياته ، ولا يكتسب منه ثمة ، وهذا هو رأي رأي  
 على (٣) (٤) ، رأى حاشية وهو كافي في ذلك ، وسلكهم بشروط الأشخاص جنوى  
 من ورثة كل واحد منهم ، أو أنهم ماتوا أولاً ، فبذلك حصل ذلك دعوى من بعض  
 فأثبتت دعوى حكيم . فإن سئل عن إرث ورثة يكون التحالف . فإن حلفوا جميعاً  
 بها رب . . . . . ، وكان مدعى كل ورثة . . . . . أحد مدعى الآخر .

ولم يكن تاريخ وفاتهم معروفاً ، فلم يعرف من توفي منهم قبل الآخر ، فإنه لا يرث أحد منهم عن الآخر شيئاً ، إلا إذا كانت الوفاة قد حدثت لهم في عرف أو هدم ، ففي هذه الحال يرث بعضهم بعضاً ،

وهذا يكون النص سائراً مع المشهور في الفقه الإمامي

وقد ذكر لقانون حكماً آخر ، وهو الحكم في حال ما إذا كان أحد الدين يجري بينهم التوارث تاريخ وفاته معروفاً ، والآخر غير معروف تاريخ الوفاة ، فإن المجهول تاريخ وفاته يرث من المعروف تاريخ وفاته

وهذا نص المادة ٨٧٤ إذا توفي حمله أشخاص وكانوا مسحقين أن يرثوا كل واحد من الآخر ، وكان تاريخ وفاة أحدهم معروفاً ، دون معرفة ما إذا كان قد توفي قبل الآخرين أو بعدهم ، فمن يكون تاريخ وفاته غير معروف هو الذي يرث من الآخر .

وفي كل حال غير ما ذكر لا يجري التوارث بين من جهل وقت وفاتهم ، أو اقترنت وفاتهم ، بل يكون ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء .

## موانع الميراث

٦٩ - إذا وجد سبب الميراث ، وهو القرابة أو الزوجية أو الولاء لا يتحقق حتم الميراث ، فقد يوجد مانع يمنع تأخير نسب ، فإن الميراث يكون إذا تحقق سبب وران المانع ، وقد ذكرت كتب الإمامية عدة أمور ذكروها موانع ، وعند التحقيق لا يتحقق في بعضها وصف المانع ، إذا أن بعض الأمور لم يتوافر فيه السبب الموجب لميراث كولد الرقي . فإن السبب وهو النسب لم يتوافر فيه ، فسبب الميراث ، لا لوجود مانع بل لعدم توافر السبب ، وذكروا من الأسباب استقبالات بركة بالدين ، وقد علمت الحق في هذا ، وهو أن مع الميراث إنما هو لحق الدائنين ، وتبقى على دعة الميت فالخلافة لم تتحقق تحققاً كاملاً مسوعاً للميراث ، ولذلك كان عدم الملكية ، فلم

تتعلق النسب ولهذا لم يكن الميراث ، لا بوجود مانع من مواعيع الإرث ، وكذلك لا بعد اللعان<sup>(١)</sup> ماعداً من مواعيع الميراث ، فإنه يترتب عليه بن النسب ، لا وجود مانع من المواعيع

وعنى ذلك لو نظرنا هذه المصرفة الخاصة نجد أن مواعيع الميراث ثلاثة فقط أولها اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم ، وثانيها القتل ، وثالثها لرق . اختلاف الدين :

٧ - وقد قرر الإمامة أن اختلاف الدين يمنع غير المسلم والمرد من ميراث المسلم ، ولكنه لا يمنع المسلم من أن يرث غير المسلم ، وأن يرث المرتد ، فإن كان لرجل غير مسلم ابن مسلم فإنه يرثه . بل إنه يتجوز عليه من أمواله غير المسلمين ، مهما بعد المسلم . وقرب غير المسلم ، فلو كان لشخص ابن غير مسلم ، وله ابن عم أو ابن حان مسلم فيرثه لأن العم أو ابن الحان ، وإذا كان لشخص ابن غير مسلم ، وله معق مسلم ، فالميراث لمعق ولو كان لشخص أب غير مسلم ، ومولى موالاة ، أو كما يعرفون صامس الجريرة مسلم . فالميراث لصامس الجريرة ولذا جاء في القواعد ما نصه في وريثة غير المسلم ، وإن كان معهم مسلم كان الميراث كله له سواء أقر أم بعد حتى إن مولى النعمة بل صامس الجريرة يقدم<sup>(٢)</sup> ،

وعنى ذلك يكون عند الإمامية ثلاث أصناف أولها أن غير المسلم لا يرث المسلم ، وهذا متفق عليه بينهم وبين جماهير المسلمين ، وعنى ذلك يكون

(١) القاموس مصنفه شيخ أبي جعفر محمد بن أبي حمزة ، ولا جهادة معه النسب الذي فيه تحلف أربع مرات بالله تعالى على أن يكون فيهم من يدين بالله ، ويحلف أن الله عليه من كان من سكاديين محمد بن أبي حمزة ، والله تعالى في سكاديين ، ويحلف أن الله عليه من كان من سكاديين . وقد تم هذا من ذلك نحو قولهم : ولا تحمل له ، وسبب الوثيقة يبقى يكون مع موضوع هذا اللعان ، في كتاب لأجل أن لا يتساءل بسببه وهو أرواحه ، وإن كان لم يرث فهو لا يتساءل بسببه وهو غيب ، ومع ذلك صعدوا إلى أن حصل ذلك من مواد حديث المواد ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ الخاصة بمنع التورث للأولاد عند اشتراط بنوع ، فثبت إذا جفت لأن تحت عنوان شروط الميراث والمواضع من الإرث .

الإجماع معقد بين فقهاء المسلمين فاطبة على أن غير المسلم لا يرث المسلم قط .  
والثانية - أن المسلم يرث غير المسلم . وعلى هذا المبدأ معاوية بن  
أبي سفيان . فقد أمر قصاته بأن يرثوا المسلم من غير المسلم ، ولا يرثوا  
غير المسلم من المسلم ، ولقد كان شرح البايع قاضي الكوفة . ولم صدر  
إليه الأمر بذلك ، وقد كان يعرف أقصته بقوله : هذا حكم الله ورسوله ،  
ولكنه في هذه المسألة كان يقول : « هذا قضاء أمير المؤمنين معاوية »<sup>(١)</sup> .

والثالثة - أنه عند وجود المسلم ولو كان بعد الرتبة يكون مقدماً على  
غيره ، ولو كان قريب الرتبة ، وهذا لا يعلم أن أحداً غير الشيعة الإمامية قاله .  
ولقد عللوا عدم ميراث غير المسلم من المسلم بأن الميراث ولاية  
وحلاقة ، ولا ولاية لغير المسلم على المسلم . ولكن الذي ما دام في دار  
الإسلام فهو في ولاية المسلمين له عليهم حق ، وعليه في هذه الولاية واجب  
وإن هذا القدر يسوع التوارث به بينهما . من يجعل المسلم أولى بالميراث  
عند ما يكون ورثة الذي فيهم مسلمون وغير مسلمين .

٧١ - ومع أهم وافقوا الإجماع عند غيرهم من جمهور الفقهاء من أن  
غير المسلم لا يرث المسلم قالوا إنه إذا أسلم غير المسلم قبل القسمة شارك غيره  
من الورثة المسلمين في الميراث . ولذا جاء في تصرة المتعبدين : « ولو أسلم  
الكافر قبل القسمة يشارك إن كان منسأباً ، وأخذ الجميع إن كان أولى  
سواء أ كان الميت مسلماً أم كافراً ، ولو كان الوارث واحداً وأسلم الكافر  
لا يرث ، ويظهر أن الأساس في ذلك هو أن المال لا يتقرر في ملك الورثة  
قبل القسمة ، فالملكية على هذا لا تبتدى من وقت الموت كما هو ظاهر عبارات كتب  
الفقه عند جمهور الفقهاء . من إن الملكية تكون على حكم ملك الميت حتى يتقرر  
التوريث بالقسمة ، ويستولى كل على حصته ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه إذا

(١) وقد استكره من يعين ذلك برأى وهو أنه يدعى في دين ، وقال في ذلك  
مسروق . يحدث في الإسلام عزيمة من نصيبه معاهدة معاوية وذكرها ، وذلك أن بولي  
عمر بن عبد العزيز رأى هذا ، وقرر أنه لا يوارث من أسلم وعنه سيبويه فلا يرث المسلم الذي  
ولا يرث الذي أسلم لتكون المعاملة بالمعافاة .

أسلم غير المسلم ورث من تركته قريبه المسلم ، لأنه قام به سلب الإرث . ووال المانع الذي كان معه قبل وقت الملكية ، وهو الوقت الذي تم فيه القسمة . وهذا كله إذا تعدد الوارثون من المسلمين ، أما إذا كان الوارث المسلم واحدا ، فإنه لا حاجة إلى القسمة فنُتِست الملكية من وقت الوفاة ، وعلى ذلك إذا أسلم بعد ذلك غير المسلم فلا عرة يملأه في استحقاق الميراث ، ومفهوم هذا أنه إذا كانت هناك وصية واحتاج فرز الموصى به إلى قسمة ، أنه إذا أسلم قبلها فإنه يثبت له الميراث . ولو كان إوارث واحدا ، إذ لا تُنْتست ملكية غير المسلم قلها ، فإسلام غير المسلم يكون قبل أن تتحقق الخلقة المفردة .

ومن فقهاء الإمامية من قال به إذا أسلم غير المسلم ، ولو كان لورث واحداً استحق بالميراث ، إذا كان الوارث الوحيد لم تدخّل التركة في حياته فإذا دخلت في حياته فإسلام غير المسلم من بعد لا جدوى فيه بالنسبة لميراث . وعلى هذا إذا أسلم غير المسلم بعد انقصة أو اختياره فيه لا يملك ، ولكن إذا كان الوارث هو الإمام فمصدقين إنه يرث

٧٢ هذا هو الحكم في الميراث إذا اختلف الدين ، وكان الوارث غير المسلم . أما إذا اختلف بين غير المسلمين كيهودى ومسيحى ، أو مجوسى وبودى ، أو هندوسى وبودى ، فإنه يجري "توارث بينهم ولا عرة عدم اختلاف الدار ، فالحرث يرث الدينى ، والدمى يرث الحرث" (١) .

(١) عند الجمهور رأيان بالنسبة لأن خلاف ذلك من رأى أو غير رأى شافعية ومعتزلة إذريان أن اختلاف الدار مانع من ميراث ، إذ لا ميراث بين مسلمين ورأى أن ميراث المالكية والخلافة أنه غير مسلم . لا ميراث بين مسلمين ولا غير مسلمة ، ولا اختلاف بينهم وشافعية قد أجروا ميراث بين غير المسلمين ولو اختلفت الملة ، والمخاتفة والمالكية لهم أقوال غير ميراث إذا اختلفت الدار . فكل خلاف الدار عند الذين قرروا ميراث أهل الملل المختلفة منهم من اختلاف الدين .

وقال صاحب تفسير روضة ٧٢ من ١٩٢٣ عده اختلاف بين مسلمين أسلم وغيره مسلم ، وغير خلاف . مسلم كان من غير مسلمين يملأه أحسنه مع قوتها بغير غير رعياها .



٧٣ والمسلبون يوارثون عند الشيعة مهما اختلف آراؤهم . فالى يرث الشيعي ، ولشيعي يرث الى مهما اختلفت المذاهب حول العقيدة أو في الإمامة . أو في العروع ، فجميع أهل القلة قد وحدتهم بقلة الواحدة ، كما جمعهم التوحيد ، غير أنهم استثنوا من أصحاب الآراء طوائف ثلاثا عاملوها معاملة غير المسلمين . وهذه الطوائف الثلاث هي الخوارج ، ولناصية والعلاة الذين قاوا بحلول الله في الأئمة أو أحدهم

أما الخوارج ، فلأنهم هم وناصبه باصوا عليا اعداؤه في حياته وبعد مماته ، فأكروا إمامته وعادوه ، وإلى صلى الله عليه وسلم قال لعبي رضى الله عنه ، حربى حربى ، وسلى سلك ، من حاربوا عليا فقد حاربوا النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ هو أحوه ، وهو منه بمنزلة هرون من موسى : وذلك هو امصق الذي يسيرون عليه في سياستهم وفي فقههم معاً . وأما العلالة في تمديس عبي وبعض الأئمة من بعده فهم كفار في طرم ، كما هم كفار في نظر جمهور المسلمين ؛ ولقد جاء في كتاب مفتاح الكرامة ما نصه : ولا ينبغي عند العلالة من الكون على ظاهر الإسلام ، فإنهم بما يثبتون مع الله لها آخر ، وخاصة بقاياهم لا أبقى الله لهم باقية . على أنهم لا يثبتون معه سبحانه إنها آخر ، بل يثبتون الإهية لبعض الناس ، وقبوا في تعريفهم ، هم الذين يقولون باهية على ، وهم العلانية ، ولنصيرية يقولون بأهية على بن محمد الهادي عليهما السلام .

فهؤلاء لا يرب لا يعدون مسلمين عند الإمامية ، كما لا يعدون مسلمين عند سائر المسلمين .

٧٤ — والمرتب لا يرث من غيره ، ولكن متى يورث ماله هو ؟ إنهم يقسمون المرتد إلى قسمين ، مرتد الفصرة ، وهو الذي يولد مسلماً ، ثم يرتد عن دينه ، وهذا يورث ماله بمجرد رده . والقسم الثاني المرتد عن غير

الفطرة ، وهو الذي أسلم ثم ارتد وهذا يستتاب ، فإن تاب بقي له ماله ، وإلا قتل ثم تعد أمرأته عدة الوفاة عد الص . ويورث ماله بعد ذلك ، وإليك ما قاله صاحب تبصرة المتعلين ، فقد قال : « المرتد عن فطرة يقتل في الحال ، وتعد أمرأته من حين الارتداد عدة الوفاة . ويقسم ميراثه ، ولا تسقط هذه الأحكام بالتوبة ، والمرتد عن غير فطرة يستتاب ، فإن تاب ولا قتل وتعد زوجته عدة الصل من حين الردة ، ولا تقسم أمواله إلا بعد القتل . وبو تكرور ( أى تكررت منه الردة والتوبة ) قتل في الرابعة — والمرتبة إذا ارتدت حسنت ، وضربت في أوقات الصلاة حتى تتوب ، وإن كانت عن فطرة . وميراث المرتد يكون للسل ، ولو لم يكن إلا كافر انتقل إلى الإمام عليه السلام ، والمرتد لا يرث المسلم <sup>(١)</sup> . »

## القتل المانع من الميراث

٧٥ — القتل المانع من الميراث عند الإمامية هو القتل العمدوان المقصود . سواء أكان قتلاً عمداً أم كان بالتسبب المقصود . ولو كان بالمشاركة ، بن كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام ، وعنى ذلك ليست العبرة بعدم المباينة ، بل العبرة بعدم بالعدوان والقصد إليه . وأن

(١) ينسبه بعضهم من ٧ وهذا خلاصة ما نقله الإمامية بالفقه ميراث المرتد وطوى عبارتهم أن شريفة لا يورث ، وقد ما أن جعله ن شريفة لا يورث أحدهما لا يورث قتل أو مات أو حق مدار الحرب ، وماله الذي كسبه قبل الردة لورثته لمسلمين ، وكذلك ما اكتسب بعدهما كان الميراث لآسى ، أما ما كان الميراث لكر ، فالكسبه بعد الردة يكون لآسى للمسلمين ، والورثة لصريون للميراث من كسبه وورثته وحب العاك أو لقر أو الوث ، وروث رومية أحدي وهو أن الورثة هم الورثة وقت دة صرير أن يسد و أحياه وورثته إلى وقت بوجه ، وقال الصحابي من أئمة يذهب لحق والأئمة ثلاثة مالك وأحمد والشافعي في أحد توجيه ن ورثة المرتد هم ورثته ومث العاك مدار الحرب أو وقت بوجه ذكرنا كان أو آسى ، وكل مدار من حال سواء أ كسبه قبل الردة أو كسبه بعده يكون لورثته .

يكون الجاني مسئولاً مشرطاً جنائياً ، فلو كان صغيراً أو مجنوناً فإنه لا يكون قتله مأسعاً من الميراث . ولا يجمع الميراث القتل بحق كالقتل قصاصاً ، والقتل دفاعاً عن النفس ، وقتل البعثة الخارجيين على الإمام العادل لا يمنع الميراث .

والقتل الخطأ فيه أقوال ثلاثة عدهم : ١ - أنها لا يمنع الميراث . وهو أرحح الأقوال وأقواها . والثاني أنه يجمع الميراث . وثالث أنه يرث ولكن لا يرث من الدية ؛ لأنه إن ورث من الدية وهو الذي يؤديها لا يكون قد أداها كاملة .

٧٦ - وقد نص القانون الإبراني على منع القتل من الميراث في المادتين ٨٨٠ ، ٨٨١ وهذا نصهما :

المادة ٨٨٠ - القتل من مواعيد الإرث . فالحديث يمتنع عداً من استحق هو في تركته لا يكون أهلاً لتلقي الإرث عنه سواء أكان هو القاتل وحده أم كان واحداً من القتل .

المادة ٨٨١ - لا تشرى أحكام المادة السابقة إذا وقع القتل حصاً . أو كان تنفيذاً للقانون ، أو حصل في حال الدفاع الشرعي عن النفس .

هذا نص القانون الإبراني فيما يتعلق بالقتل المانع من الميراث ، وهو يتفق مع القانون المصري في هذا تمام الاتفاق . وإن كانت صيغة المادة الخامسة من قانون الميراث المصري أوضح في الدلالة على المقصود . وهذا نصها .

١ - من مواعيد الإرث قتل المورث عداً ، سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً ، أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر . وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة ، ويعد من الأعداء تجاوز حد الدفاع الشرعي .

وهذا كله يتفق مع مذهب مالك ، وبذلك ينتهي إلى أن مذهب مالك

في القتل المانع من الميراث ، هو كذهب الإمامية تماماً<sup>(١)</sup> .  
 ويلاحظ أن القانون الإيراني لم يصر على اختلاف الدين المانع من  
 الميراث ، ولعله ترك ذلك لأقوال الفقهاء .

## الرق

٧٧ الرق يجمع من الميراث لأن شروط الميراث أن يكون أو ارث  
 أهلاً للائتمان ، ولأنه ليس أهلاً للائتمان عند جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup> ، فهو  
 وما ملكته يذاه لسيده ، وإذا قيل إنه يرث من المال هو أن ينتهي ماله إلى  
 سيده ، وسيده لا ترطه بالمتوفى قرابة نسب أو صلة نسب ، وهي الزوجية  
 فهم يقر به أي نسب من أصناف الميراث

وقد قررنا أن الرق يجمع العبد من أن يرث ، وأن يرث عنه ، أما امتناع  
 أن يرث عنه فلا لأنه لا يملك ، ولذلك إذا أعتق عبده ، واعتق بتجرأ عنهم

١ . أن يكون عبده ، لأنه يملك نفسه من ، وأرسله ، أو ما  
 مع مذهب الإمامية وهو مذهب الإمامية ، ومن مذهب شافعي أن كل  
 دين ، مع من ، وهو عبده ، وله كان عتق بمجرأ ، أو ما كان شهادته حق  
 أدب إن العبد يملك نفسه ، ومن مذهب الإمامية أن العبد هو من لا يوجب عبودية  
 وبما لا يخرج عن عبده ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق  
 وعبده ، وكثيره ، وعبده ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق  
 وعبده ، وكثيره ، وعبده ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق

٢ . قد حارب في ذلك جمهور الفقهاء ، فقرر أن عبده حر ، وهو أهل للائتمان  
 فهو يجمع أن يكون ماله ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق  
 ذلك كذا عام ، حيث به جمهور الفقهاء ، أو ما كان شهادته حق ، ومن مذهب الإمامية  
 عبده ، أو ما كان شهادته حق ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق  
 انه قد عتق ، أو ما كان شهادته حق ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق  
 من عبده ، أو ما كان شهادته حق ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق  
 حقه ، أو ما كان شهادته حق ، ومن مذهب الإمامية أن عبده ، أو ما كان شهادته حق  
 في هذا المجلد لا من حرم ، ٩٥ ، ١٤٥ ، وكتب من عبده ، أو ما كان شهادته حق ، ومن مذهب الإمامية  
 الإمامية يقر من الميراث ملكية ، ولكنها غير مستقرة من متوقفة على عتقه ، فإن عتق فقرر ،

أصبح يملك بمقدار الجزء الحر. فلو آل إليه من غير الميراث ما كنا ديار . وقد أعتق بصفه ، فإنه يملك مائة بما يقابل النصف الحر ، وسيد يملك المائة الأخرى التي تقابل النصف الذي مازال على الرق .

وأما أن الرق يجمع العبد من أن يرث ، ولو كان معتق البعض ، لأن الملع منه الرق وهو باق ، ولأن الملكية تنول إلى المولى ، وهو غير وارث . وقد معواهم دماير اث العبد ، واعتبروا الرق ماعاً شرطيين . (أو لهما) أن يكون هناك وارث غيره ، فهو كأن ثمة وارث مهما تكن درجته ، ولو كان مولاء ضمن الجزيرة . فإن العبد لا يرث ، والشرع الثاني — ألا يعتق العبد قبل القسمة ، فلو أعتق العبد قبل القسمة شارك الحر بنصفه ، فلو كان استوفى ولداً أحدهما حر والأخر فيق وأم ، وأعتق العبد قبل القسمة ، شارك الحر والأن حصته . وهو وإن كان الوارث واحداً ولا يحتاج إلى القسمة في توزيع التركة ، وأعتق بعد لاستحق شئنا ؛ لأن الملكية تقرر واستقرت . وقد أشرنا إلى عه ذلك عند الكلام في سلام غير المسلم قبل قسمة التركة .

٧٨ وإذا لم يكن ثمة وارث مصقاً غير الإمام ، فإن العبد يرث ، وطريقة توزيعه مع أنه لا يملك أن يجبر مالكه على أحد قيمته . وتؤخذ قيمته من التركة ، فإذا تم ذلك فإن باقى التركة يكون له ؛ ولقد جاء في كتاب تبصرة المتعلمين ما نصه : « يوم يكن وارث إلا المملوك أجبر مولاه على أحد القيمة من التركة ، وأعتق وأحد "ساق" (١) » .

ولكن من الذى يتولى عمية الإجبار والإعتاق ؟ لقد قرروا أن الذى يتولى الإجبار هو الإمام أو نائبه ، فهو الذى يتولى الإجبار بلا شك ، لأن الإجبار على أداء الحقوق لا يكون إلا من الإمام أو نائبه . وأما الذى يتولى العتق فهو الوصى المختار من المولى ، أو الإمام ونائبه إن لم يكن وصى ،

ولا يعتق العبد بمجرد الشراء ودفع القسمة ، بل لا يتم العتق إلا بالإعتاق .  
 وإذا لم يكن وصي ولا إمام ، بأن كان الإمام مستورا ، كما هو الحال الآن  
 عند اثنا عشرية ، فإنه يؤول ذلك المؤمنون على أساس أنه فرض كفاية  
 عليهم . فلو تولاها أحدهم أعني عن الآخرين . ولو لم يفعل أحد أثم الجميع (١) .  
 وإذا لم يكن في التركة ما يساوي قيمة العبد ، فعند الإمامية في ذلك رأيان  
 أحدهما : أن التركة تكون للإمام ودينه هو الراجح . والرأي الثاني أن  
 تدفع التركة لمولى . فبعتى ما عاينها من قيمته أولا . ثم يسرى العتق إلى  
 كله ، ويستبقى والباقي من قيمته . أى أن عليه أن يسعى حتى يزيديه ،  
 ويكون ديناً متعلقاً برقبته .

## أنصبة الوراثة

٧٩ . يباشر وط التوريث عند الإمامية ، ومواقع الميراث . ورتبنا الورثة فيما بينهم . وبيننا مراتب الأصناف المختلفة من الورثة من يستحقون بمقتضى الروضة . ومن يستحقون بمقتضى قراءة . ومن يستحقون بمقتضى الولاء . أنواعه وصيغاته . والآن بين الوراثة بين الأهل والأرواح . وأنصبة كل فريق . ومرتبات القراءة ودرجاتها وأنواعها . وهذا هو علم الفرائض . وهو الذى تدور فيه الخواص الذى اختص به الفقه الإمامى فى الميراث من غيره .

ولقد قسم جمهور الفقهاء الميراث إلى ثلاثة أقسام . الميراث بالعرض . ويتبعه الرد . دالم تستغرق الفروض الحركة . والميراث بالتعصيب مما يبق من أصحاب الفروض . والميراث بالرحم عدد من يقول إن ميراث دوى الأرحام أمر مقرر بحكم القرآن ، وهم الحفيدة والحائلة . بين اختلعت الطريقة فى المذهبين .

هذا هو جوهر سوريع عدد جمهور الفقهاء . وأساس هذا التقسيم أن الدين لهم فرائض مقدرة فى نقرآن هم أصحاب الفروض . ومن بعد ذلك فالذين يستحقون من غير أن تتوسط بينهم وبين المتوفى أى يكونون عصات ماداموا ذكورا . وقد تكونون سبأ فى تعصيب غيرهم كالأم مع البنت ، فإنه يعصبها ، والأخ الشقيق أو لأب مع الأخت شقيقة أو لأب . وكل من ليس صاحب فرض ولا عصة بهذا التفسير يكون دارح .

فالتفرقة قائمة بين عصات ودوى الأرحام من ناحية أن العصات يدلون بالذكور دائماً . ولا يدلون بالإناث ، وأهم ذكور إلا إذا كان فى طقة الذكر أى صاحبة فرض فيها تكون عصه به . أما دور الأرحام

طالباث الدين ليست فروص ثابتة بالكتاب أو السنة ، وكل من يوسط  
سهم وبين الميت أثنى من الأقالب غير أولاد الأم .

٨٠ ولما كان أساس هذا التقسيم عدم جمهور الفقهاء هو التفرقة بين  
القراءة من جهة الإناث ، وقراءة من جهة الرجال فقد حاشهم الشيعة ؛ لأنهم  
يعتبرون قراءة النساء تثبت الميراث كشيئته من قراءة الرجال ، وإن كان ثمة  
تفاوت في المقدار . وبذلك كان التقسيم عندهم على أساس عرص ، وقراءة  
فقط . ويعتبرون كل امرأة بدخ سواه أ كالت لقراءة من جهة الأم  
أم كانت من جهة الأب ، وسواء أة سقط أثنى في المرأة أم لم توسط  
فالأثنى من حيث إثبات القراءة المورثة كالذكر . وإن كان ثمة تفاوت في  
التوزيع بين الذكر والأنثى في كثير من الأحيان .

ولذلك كان الورثة يقسمون إلى ثلاثة أقسام . من لهم فرس فقط . وهم  
الزوجان والأم ، ومن لهم فرص وقد يكونون نصيبات ، كاسات والأحوات  
والشقيقات ، ومن لهم نصيب فقط كالآباء . وهذا التقسيم هو ما تنبئه كتب  
الفقه عند الإمامة بالصرح . أو بالتقسيم على أساسه . وإن لم يصرح به  
بعضها ، وهو ما صرح به أقالوب الإيراني . فقد جاءت بذلك المواد ٨٩٣  
إلى المادة ٨٩٨ ، وهذا مصها جميعاً :

المادة ٨٩٣ الوارث بما أ يكون من دوى العروص ، وما أ يكون  
من دوى العروص وعصة معاً ، وإما أن يكون عاصبين .

المادة ٨٩٤ دوى العروص هم الورثة المحدود نصيبهم في الميراث .  
ويسمى هذا النصيب قرصاً .

المادة ٨٩٥ - العروص هي النصف والربع والثمن والثلاثين والثلث والسادس  
من التركة .

المادة ٨٩٦ - أعتبت العروص هم الأم والزوج الباقي على قيد الحياة .

المادة ٨٩٧ - الورثة الذين يكونون من دوى العروص ومن العصة هم



الأب ، واليت أو السات ، والأخت أو الأخوات الشقيقات أو لأب ،  
والأخوات والإخوة لأم .

المادة ٨٩٨ جميع أولاد غير من ذكروا في المادتين لسابقتين عاصيون ،  
هذا من لقانون لإيراني في هذا المقام . ويلاحظ أن كلمة «عاصيون»  
المذكورة في المادة الأخيرة تشمل ما اصطلاح جمهور الفقهاء على تسميته  
بدوى الأرحام .

وقد احتا القانون التسمية بالتعصب . وتسمية أكثر لكاتب لهذا النوع  
من التوريث ، لقراءة في مقاييس التوريث بالعرض<sup>(١)</sup> .

٨١ هذا تقسيم يلاقي في أعطاه مع تقسيم جمهور الفقهاء ، وإن كان  
في معناه ومساوئاته يختلف .

وهو تقسيم بعد ذلك خاص بخصون به ، ويسمى التوريث من حيث  
سبه إلى قسمين أحدهما التوريث بالنسب ، والثاني لتوريث بالسبب ،  
وهو التوريث بالروحانية والتوريث بالنسب له درجات ثلاث :

الدرجة الأولى الأبناء المباشرة ، والأولاد وإن زلوا ، لا فرق  
بين ذكر وأنثى ، ومن يتصل بالميت بالذكور ومن يتصل بالميت بالأنثى ،  
على أن تحتجب لطفة لعيا منهم الحققة السبلى في ترتيب بطرفه إلى القرب إلى  
الميت دون سواه ، ويعطى ذو العرض أولاً ، فإن لم يكن سواه رد عليه .

الدرجة الثانية طعة الأجداد ، الجدات وإن زلوا وهنوع الأوير  
من إخوة وأخوات وأساتهم وبسبهم ومن زلوا . لا فرق بين من يندل إلى الميت  
بأنثى ومن يندل بذكر من حيث أصل الاستحقاق ، وإن كان ثمة تفاوت في  
المقادير أحياناً ، وعلى أن يقدم العرض على الميت بالتعصب أو كما يسمونه  
القرابة ، وعلى الرد على صاحب العرض إن لم يكن في طفته ذو قرابة غيره .

وعنى أن يكون الترتيب في الأحداد بقرب الدرجة وفي فروع الأئوين كذلك . وعنى أن يكون لفرادة الأم الثلث ، ولقرابة الأب الثمان .

الدرجة الثالثة — مرتبة الأعمام والأخوات ثم أولادهم . ويلاحظ أيضاً قرب الدرجة . فالخاں يقسم على ابن عمه . وبعد اتحاد الدرجة يكون لفرادة الأم الثلث ، ولقرابة الأب ثلثان

على أنه يلاحظ في كل الصور أن يبدأ من الميراث من كان . كما يلاحظ أن ميراث القرينة يكون بعد الميراث من . وأخوات دائماً من أصحاب الميراث من . وهما مقدمتان بمقتضى فرصتهن على غيرهم من أصحاب الميراث من الذين يصح أن يكونوا أعصيات إن كانوا . وتلك متى بالكلام في ميراث الزوجين . وإن كانت كنهن تزجر الكلام فيه . والقانون الإيراني أيضاً أحري بأن أحكامه عن ميراث المرأة . ولقد أثر ما البدن به : لأن الكلام فيه محدود . ولأنه فرص دائماً . ولا يجوز الفرصة

## ١ — ميراث الزوجين

٨٢ فان الله تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد . فإن كان هن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين . ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكن ولد . فإن كان لكم ولد . فلهن اثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين .

ومقتضى هذا النص يكون للزوج النصف إن لم يكن للزوجة ولد . وله الربع إن كان للزوجة ولد وإن نزل . ويكون للزوجة الربع إن لم يكن للزوجة ولد . ولها اثمن إن كان للزوجة ولد وإن نزل .

وهذا قدر يتفق فيه الإمامية مع جمهور الفقهاء . وذلك لأنه نص الآية الكريمة . ولا مبع لأحد أن يحالف ما يدل عليه النص الكريم . إلا إذا كان قد طلع الرتبة . وأردت بعد إسلام

ولكن موضع الخلاف يتبدى هنا في تفسير معنى الولد . فالجمهور يرون أن معنى اولد الذي نقل بصيب الروح من النصف إلى الربع ، وبصيب الروجة من الربع إلى النصف - أنه كل فرع لا يتوسط بينه وبين المتوفى أي ، فنت لأن وإن الأب وإن نزل يقال عنه ولد للمتوفى . ومن يتوسط بينه وبين المتوفى أي لا يقال عنه إنه فرع للمتوفى . فإن البت لا يقال عنه إنه ولد للمتوفى . فالروح مع ابن البت يأخذ النصف ، والروحة تأخذ معه الربع . وهذا هو الجمهور . أما الإمامية فهم يعتبرون كل فرع لمتوفى ولدا له . سواء كان ينصف به عن طريق الذكورة أم عن طريق الأنوثة ، وعلى ذلك لا تأخذ الزوجة الربع عند وجود ابن بنت ، أو بنت بنت ، بل تأخذ النصف . ولا يأخذ الروح النصف عند وجود أحدهما ، بل يأخذ الربع . ويستندون في تفسير الولد لهذا المعنى إلى ما روى عن الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق ، وأبيه الإمام محمد الباقر ، إذ قال في حديث طويل «إن لم يكن ولد وكان ولد الولد ذكورا وإنا فإفهم بملة الولد ، وولد السات يرثون ما يرث ولد الصلب ويحسون ما يحجب ولد الصلب » . ولهذا ادعى الإجماع عدمه على ذلك . ولكن خالف بعضهم في انعقاد إجماعهم .

ولأن لفرع مهما تكن درجته ، وطريق قرانته نقل الروح من النصف إلى الربع ، والروجة من الربع إلى النصف . وغير بعض لعقهاء في مذهب الإمامية عن لفرع بالدرية . وهي كلمة تشبه في مدلولها كل المروع أيا كان طريق ارتباطهم للروح

٨٣ - هذا هو فرص أحد الزوجين في حال وجود درجة للروح ، وحال عدم وجود درجة ، وإن أحد الزوجين يأخذ فرصه ، والباقي من الورثة يأخذ أنصبتهم على حسب مقادير ما يستحقون . ومراتب استحقاقهم . سواء

أ كانوا يأخذون ما فرض والرد ، أم بالفرض . والتمانة أو لتعصيب ، كما يعبر الفقهاء ، فإن لم يكن البنى أقارب كان الباقي لمولى النعمة ، فإن لم يكن له مولى كان الباقي بعد فرض أحد الزوجين لضمائم الحرية ، فإن لم يكن أحد من هؤلاء فهو يذهب الباقي إلى الإمام ؟ في ذلك خلاف على أقوال ثلاثة ، أولها أنه يرد على أحد الزوجين مصنفًا سواء أكان ذكرًا أم كان أنثى ، وروى ذلك الرأي عن أئمتهم ، أو بعضهم .

الرأي الثاني : أنه لا يرد على أحد منهما مطلقاً ، سواء أكان الروح أم كان أروجة ، وروى هذا أيضاً عن بعض أئمتهم .

الرأي الثالث : أنه يرد على الروح ، ولا يرد على أروجة ، وهذا أيضاً على المأثور من بعض أئمتهم ، وفي حال عدم الرد يكون الباقي بعد نصيب أحد الزوجين للإمام .

٨٤— وقد اختار القانون الإيراني الرأي الذي يحير الرد على الروح ، ولا يحير الرد على أروجة ، ولذا جاء في المادة ٩٠٥ ماضيه :

« لكل وارث صاحب فرض أن يأخذ نصيبه من التركة ، وما يبقى يكون من حق العصة <sup>(١)</sup> ، فإن لم يوجد عصبه من طبقه أصحاب الفروض ليشتركوا معهم في باقى الميراث فهذا الباقي يضاف إلى نصيب أصحاب الفروض بصفة ارث إصافى عدا الروح <sup>(٢)</sup> الباقي على قد أخياه ، ومع ذلك فالروح الذى يكون الوارث الوحيد لأروجته يستحق باقى الميراث بصفة إصافية ،

(١) كلمة عصبه مصطلح شرعى لأنه يدخل فيه لأبوين وعمام والاحوان والجدات وبنات الأخ وبنات الأخت .

(٢) يرد من روح هاء يشمل أروجة بعد حل الاستثناء الذى فيه لا نسب ، إلا إذا قصر م كلمة الروح بعد هاء ، ولا كره في جعلها لا نسباً ، وإن كان عصبه على أى حال غير ممكنة

فهذا النص يفيد أن الروح يرد على الزوجة ، فلا تعطى بصفة إضافية في القانون هو الرد (١) .

وقانون الميراث المصري اختار الرد على أحد الزوجين مطالها . وقد قدمه على الميراث بولاء التهمة .

٨٥ ويتوارث الزوجان إذا مات أحدهما والزوجية قائمة سواء أحصل دخول أم لم يحصل دخول . واستثنى من ذلك إذا تزوج المريض مريض الموت في حال المرض ، ومات قبل أن يدخل بها ، فلم يترك منه على ما سنين .

وإذا كان طلاق رجعي ، ومات وهي في العدة . أو ماتت هي والعدة قائمة فإنه يكون التوارث بينهما ؛ لأن الطلاق الرجعي لا ينهي الزوجية إلا بعد انتهاء العدة . فما دامت العدة لم تنته فالزوجية قائمة . وبذلك يتوافر سبب الميراث . فيكون التوارث .

أما إذا مات أحدهما بعد انتهاء العدة في الرجعي أو مع بقاء العدة في البائن أو الفسخ فإنه لا توارث . لأن الفسخ يبطل الزواج ، أو يقضه . والطلاق البائن يقطع الزوجية في الحال وبهينها . ولو كانت لعدة قائمة فلا يتوافر سبب الميراث . وعلى ذلك لا تثبت التوارث إذا كان خلاف قبل الدخول ، وإذا كان الصلاق مكملًا بثلاث ، وفي الخلع والمأرأة

(١) حسب صحاحه في دعوى نكاح مدعى على أن يكون له زوجة أو ما دون ذلك من معبود به رد على كل شخص مدعى عليه . ولأنه لا يثبت في دعوى نكاح شخصه ، وبطلان النكاح في حاله من غير مدعى عليه ، وبذلك لا يثبت في دعوى نكاح المدعى عليه ، وبطلان النكاح في حاله من غير مدعى عليه ، وبذلك لا يثبت في دعوى نكاح المدعى عليه ، وبطلان النكاح في حاله من غير مدعى عليه ، وبذلك لا يثبت في دعوى نكاح المدعى عليه ، وبطلان النكاح في حاله من غير مدعى عليه .

وإذا كان المدعى عليه في دعوى نكاح مدعى عليه ، وبطلان النكاح في حاله من غير مدعى عليه ، وبذلك لا يثبت في دعوى نكاح المدعى عليه ، وبطلان النكاح في حاله من غير مدعى عليه ، وبذلك لا يثبت في دعوى نكاح المدعى عليه ، وبطلان النكاح في حاله من غير مدعى عليه .

ولكن إذا رجعت المحالعة في بدل الخلع ولم تسله ، أثرت إدامات  
وهي العدة أم لا تترك ؟ إن المسألة فيها نظر عند الإمامية . والأساس فيه  
عدم أن الخلع إذا تمتعت المرأة به عن الوفاء بدله يكون للزوج حق الرجعة  
لأنه إنما بذل الطلاق على أساس النذر للعداء ، فإذا انتفى فإن له الرجعة حتى  
يكون رجاءه بالعراق على أساس صحيح ، فهل إعطاء حق الرجعة للزوج يجعل  
هذا العراق له كل حواص الطلاق الرجعي ومنها أن يوارث الزوجان إذا  
مات أحدهما ، هو في العدة ؟ الجواب عن ذلك أنه قد قال الأكثر بالتوارث .  
وهو أظهر الأقوال . وذلك لأن إعطاء حق الرجعة للزوج يجعل للطلاق  
أخص أوصاف الرجعي ، وهو بقاء ملك اسكاح بالنسبة للزوج . فتنت كل  
الأحكام التي أوجبها الرجعة . وأوجبها بقاء الملك للزوج وهو التوارث ،  
فإن التوارث ما نلت إلا نتيجة بقاء ملك الزوج ، فيبقى المناص للملك ،  
فلا مناص من تحققه .

ومع أن هذا هو لظاهر المسمى به عدمه فقد استشكل الحكم من حيث  
إن جواز الرجعة لم يمنع بقاء أحكام السوء به من عدم وحوت النفقة والسكنى  
حال قيام العدة ، وغير ذلك .

٨٦ - والأحكام النابتة للزوج في الميراث شئت مثلها للزوجة ، كما تبين  
إلا في أمير .

أحدهما : في المريض الذي يتزوج في مرض موته ويموت قبل أن يدخل  
بها ، فإنها لا تترك ؛ لأن الزواج عدم يصل إذا حصل في مرض الموت ،  
ولم يكن معه دخول . وإذا بطل الزواج فقد زال السبب الذي كان من أجله  
الميراث ، والأصل في ثبوت بطلان الزواج بموت المريض من غير دخول  
هو الإجماع عندهم ، ولذا لما استشكله الطوسي من فقهاءهم من الحاجة  
الفقهية ردوا استشكله بقولهم : « معاقدة الإجماعات ومناطق الروايات وفتاوى

الأصحاب كما في المتوسط وغيره على أن الكاح بدون الدخول باطل<sup>(١)</sup> ، .  
وإذا تزوجت المريضة في مرض الموت ، وماتت قبل الدخول فإن  
الروح يرث . وذلك لأن موت الروح لا يبطل النكاح فكون سبب  
الإرث قائماً .

الأمر الثاني أن الروح يرث نصف أو الربع من كل مال زوجته  
بلا فرق بين عقار ومقول ، أما الزوجة فإن كانت ذات ولد من المتوفى  
فهي ترث من جميع لتركته لا فرق بين معول وعفا . تأخذ نصيبها من  
عين العقار كما تأخذه من عين المقول ، وهذا هو المشهور . وقيل إنه في  
ميراث الزوجة لا فرق بين ذات الولد ومن لا ولد لها .

أما الروح غير ذات الولد من المتوفى فقد انقسمت الأقوال في ذلك  
المذهب على أنها لا تأخذ من بعض الأرض شيئاً ، ولكن احتلت الأقوال  
بعد ذلك . فقال بعضهم حرماها من ذات الأرض خالية من البناء أو مشعولة  
من البناء ، وكذلك ما عليها من آلات ثابتة أو محصة لها أبنية . على أن  
تأخذ قيمة كل هذا من باقي التركة أو يكون ديناً عليها . وهذا يقتضي أنها  
لا تفقد شيئاً من نصيبها من حيث المعنى والقيمة . ولكن تأخذ جبراً عنها  
القيمة لا الرقبة .

الرأي الثاني : أنها تحرم من الرباع فقط . وهي الدور والمسالك  
والساتين وتعطى قيمة الآلات والأبنية ، ويؤدى هذا الرأي ألا تحرم من  
عين الأراضي الزراعية والأراضي الخالية من البناء . ولكن تحرم من  
أرض لرباع وقيمتها . ولا تعطى إلا قيمة الأبنية والآلات .

الرأي الثالث : أنها تحرم من الأرض مطلقاً خالية أو عليها بناء

أو شجر ، بحيث لا تأخذ من غير الأرض ولا من قيمتها ، ولكن تأخذ قيمة حصتها في البناء والشجر ، وهذا هو القول الراجح ، وقد قالوا إنه مروي عن أبي عبد الله الإمام جعفر الصادق ، والإمام أبي جعفر محمد الباقر ، وما يسد إليهما من قول صحت نسبه - حجة وأصل قائم بداته ، فيخصص به عام القرآن الكريم . والتعليق لهذا القول المسد للإمام جعفر . أنها بما تزوجت من كان بنه وبين زوجها عداوة أو مفاصة ؛ فشق على أهل الميت أن يروه يدخل داره ، ويزرع أرضه . وأن زواج غير ذات أولاد قريب ، ومن كانت ذات ولد بعيد<sup>(١)</sup> .

وقد احتار القانون الإيراني العمل بالرأى الذي يمنعها من ميراث في أرض المأكر وغيرها عيأ وقيمة . وتأخذ قيمة المأكر . وقد جاء في المواد ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ ، وهذا نصها :

المادة ٩٤٦ - إن نصيب الروح الشرعي في ميراثه من زوجته يحتسب من كافة ممتلكاتها ، بما نصيب الزوجة الشرعي في ميراث زوجها لا يحتسب إلا على ممتلكاته الآتية :

١ - جميع أمواله المفقولة من أي نوع كانت .

٢ - المأكر والمفروشات .

المادة ٩٤٧ - ترث الزوجة في قيمة المأكر والمفروشات ، ولكنها لا ترث في رقة تلك المأكر والمفروشات ، وتقدير القيمة يكون باعتبار أن تلك المأكر والمفروشات متبقي على الأرض دون أن يكون لها الأرض حق في أي تعويض<sup>(٢)</sup> .

المادة ٩٤٨ - في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة إذا رفض

(١) راجع هذه الأمور في النوع ، وفي - كرمه - ٨ ص ١٨٩ وما وسم من

مستجاب

(٢) أي قيمة تلك المأكر بقدر ما عطاها مستحقة القاء



الورثة أن يدفعوا قيمة المبنى والمفر وشات فللزوجة النقية على قيد الحياة أن تطلب أن يعطى لها حقها عيناً .

وروى ذلك القانون قد عمم بين الزوجات ، ولم يفرق بين دات الولد ، ومن ليس لها ولد من المتوفى .

وقيل أن ترك القول في هذا المقام يقرر حكماً جديداً في حال غير ماسق ، وهي إذا مات الرجل وترك زوجين إحداهما دات الولد ، والأخرى ليس لها ولد من المتوفى ، فقد قالوا إن دات الولد تأخذ التمس كاملاً في الجزء الذي سمعت الأخرى من أخذ قيمته أو عينه ، وهو الأرض على الرأي المختار ، وكأنها نحن نحن المحرومة ؛ لأن الزوجة الثابتة تشارك الأولى بطريق التراحم من غير مرجح في التمس ، فإذا كان التمس الأرض لا مزاحم فيه لدات الولد فإنها تأخذه كاملاً . أما قيمة المبنى وقيمة المصولات ، فإنها تزاحمها فيه من ليس لها ولد ، وعلى ذلك لا تأخذ دات الولد منه إلا نصف التمس .

وهذا الحكم ليس له موضوع في القانون الإيراني ، لأنه لا يفرق بين دات الولد وسواها .

٨٧ وإطلاق في مرض الموت عدد الإمامية فيه قولان : أحدهما . أنه لا يقع ، وقد روى ذلك عن الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق ، فقد روى أنه سئل عن المريض ، أنه أن يعلق امرأته في تلك الحال ؟ قال : لا ؛ وسكر له أن يتزوج إن شاء . فإن دخل بها ورثته ، وإن لم يدخل بها فكأخيه بائناً ، وقد تضمن هذا القول حوازي النكاح وعدم جواز الطلاق<sup>(١)</sup> .

والقول الثاني أنه يقع . ويكون مكروهاً<sup>(٢)</sup> وإلى الكراهة يحرج قول الإمام جعفر الصادق ، وإذا كان يقع فإنها ترثه ، ولو كان الطلاق بائناً ، إذا مات قبلها ، وقيل أن يتزوج . أما إذا مات بعدها فإنها بالبدهة لا ميراث

(١) راجع منتج سكره ١٨٧٨ ص ١٠٠

(٢) راجع في منها تصرة التطين ص ١٧٣

لها ، وإذا تزوجت قبل وفاته بأن انتهت عدتها وتزوجت أو كانت لأعدة لها وتزوجت فإنها لا ترثه . لأن استحقاقها في الميراث من المتوفي بوصف كونها زوجة له أراد أن يمر من الميراث ، فيرد عليه قصده ، وذلك الوصف لا يتفق مع كونها وقت وفاته زوجة لغيره .

وهذا الرأي يتفق تمام الاتفاق مع ما قرره المذهب الحنبل في ميراث مصلفة المريض مرض الموت<sup>(١)</sup> .

(١) وحاصله محرم في ذلك أن مصدق في ميراث مصلفة ليس مرض الموت أربعة : أولها مصعب الشافعي ، وهو أنها لا ترث مطلقا إذا كان الطلاق بائنا — وثانيها — وهو المصنف وهو أو سطها أن مات وهي في مدة رب ، وإن مات بعدها عدتها لا ترث وثالثها — مصنف أحمد ، وهو أن رب مدام مروح ، لأنه لا يصلح روحيتها في وقت واحد ورابعها مصعب المالكية ، وهو أنها ترث ولو تزوجت وأعتقت

## ٢ - ميراث القرابة

٨٨ - هنا نجد لعارق الجوهرى الذى جعل الميراث عند الإمامية مخالفاً لكل المخالفة في مهاجه للبيراث عند جمهور المسلمين. فإن جمهور المسلمين لا يلتفتون إلى طبقات القرابة من حيث قرب درجتها من الميت وبعدها إلا بعد النظر في أمرين أولهما في المنصوص عليه لأصحاب الفروض سواء أكان الفرض بسبب الزوجية أم بسبب غيرها مع ملاحظة حجب بعض أصحاب الفروض لبعض ، والعصات لبعض أصحاب الفروض .

والأمر الثانى إعطاء العصات بعد أصحاب الفروض الذين لا يوجد من يحجبهم ، والعصات عندهم أقرب رجب ذكر لا يتوسط بينه وبين المتوفى أبى ، فلا يعد منهم الخال ولا ابن الأخ لأب ، وذلك أحده من قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخارى ومسلم وغيرهما من الصحاح عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الحفوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأقرب رجل ذكر » .

ولاشك أن هذا الحديث يصح على أنه بعد أن يعطى أصحاب الفرائض وهم الذين لهم أنصبة مقدرة في القرآن والسنة فرائضهم ، يكون الباقي لأقرب رجل ذكر ، والميراث تابع للنصرة والائتماء ، وقرابة الرجال هي المعتبرة دون قرابة النساء ، فأقرب رجل ذكر لا يمكن أن يكون من جهة النساء في قرابته . وإذا لم يكن رجل ذو قرابة على النحو السابق فإن الميراث يكون لدوى الأرحام من الأقارب ، عملاً بقوله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى » ، ببعض في كتاب الله ، وذلك على رأى الخنابلة والحنفية والمتأخرين من المالكية والشافعية .

٨٩ - هذا بطر الجمهور ، وقد سوه على الحديث ؛ وعلى معنى القرابة ومعنى الأقربية فيها . أما الإمامية فلم يسطروا هذا النظر ، بل اتجهوا إلى القرآن وحده ، فوجدوا قوله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض

في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم ، وهي أصل عام في الأولوية بين ذوي الأرحام في كل الصلات وفي الميراث .

ثم نظروا إلى آيات الموارث ، فوجدوا قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم لذكر مثل حظ الأنثيين أح . نص على ميراث الأنثيين المباشرين مع الأولاد بقدر السدس ، وأن كلمة أولاد في نظرم تشمل كل الفروع ، فاعتبروا هـ لاء مرتبة واحدة هي الأولى

ثم نظروا إلى طريقة الصفة بين الإحوة والأخوات ونص القرآن في ميراثهم ، فاعتبروا في الإبداء في مرتبة الأجداد والجندات . بلا فرق بين الإبداء بطريق المذكورة أو الإبداء بطريق الأئمة كما هو شأن عدمهم دائماً ، فاعتبروا ذلك هو المرتبة الثانية . ثم نظروا إلى طريق الإبداء بطريق الأجداد والجندات ، وهم فروعهم من العمات والأعمام ، والأخوال والخالات وأولادهم ، فاعتبروا هـ لاء هم المرتبة الثالثة . وهي فيما تدل تنص بأول الأجداد والجندات وأقصاهم ، فهي عامة شاملة لغير الأصول والفروع والإحوة والأخوات وأولادهم مهما بعدوا .

٩٠ . هذا إيجاز مهاجمهم ، وبقى أن نسطر في الدليل الذي خالفوا به فهم الجمهور ، فإن الجمهور يعتمدون على القرآن كما اعتمدوا على السنة ويفسرون لقرآن ناسئة ، ويجمعون بينهما في الاستدلال جمعاً متأسقاً ، وقد يبا حجتهم فيما شرع من أحكام للتركات والموارث عند الأئمة الأربعة ، والآن لمسق أدلة الإمامية ، ومحو الخلاف سهم وبين الحجة في أمرين . أولهما في عدم الانتفاع إلى التعصيب بقراءة المذكورة والانتفاع إلى طقة القراءة ، والثاني في اعتبار قراءة الأنثى كقراءة الرجل تماماً . وقد استدلو على القضية الأولى ، بقوله تعالى : . وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، واقصدوا في الاستدلال بها يعني أن أبي طالب كرم الله وجهه : يستدل بها على استحقاقه للإمامة في كتاب أرسله إلى معاوية بن أبي سفيان ، وقد جاء فيه : . وكتاب الله يجمع ما شذعنا وهو قوله تعالى . . وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض

في كتاب الله ، وقوله تعالى ، « إن أولى الناس بإبراهيم الذين اتبعوه وهذا  
الذي والدين آمنوا معه والله ولي المؤمنين ، فمن مرة أولى بالقرابة ، ومرة  
أولى بالصاغة » .

ولقد كان على كرم الله وجهه إدامات مولى له وترك قرنته لا يأخذ من  
ميراثه شيئاً ويقول : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .  
ويقصدون أيضاً ناسية وصمة سيدد نساء العالمين عندما حنحت  
على أبي بكر في ميراثه من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسبون إليها أنها قالت  
للصديق : « أفي كتاب أن ترث أمك ولا أرث أبي ، لقد حنثت شتاً فياً ،  
تركتهم كتاب الله وراء ظهوركم ، إذ يقول : « وأولو الأرحام بعضهم أولى  
بعض في كتاب الله » (١) .

فهذه الآية مادام الأئمة الأعلام قد استشهدوا بها في الميراث تكون  
دالة على أمرين عندهم :

أحدهما - أنه لا يرث غير الميراث مع وجود الميراث ، فلا يرث  
مولى لعنافة مع أحد من الأقارب قط

وثانيها - أنها تقتضي تقديم الأقرب فالأقرب ويقول في ذلك  
صاحب مفتاح الكرامة : هذا نص قاص بتقديم حق الأقرب فالأقرب ،  
وذلك أن الناس كلهم في الحقيقة أنساب وقرابات بعضهم لبعض ...  
ولما يتفاضلون في قرب ولبعد ، ولما كانت الآية دالة على تقديم ذوي الأرحام  
مهم ، وما دلت إلا لأهم أقرب من غيرهم اقتضى ذلك تقديم من كان أمس  
رحماً على غيره ، كمن في العمود على أحاشية الأولى ، ومن في الأولى  
على ثانية من حيث إن العلة التي أوجبت تقديم ذوي الأرحام على غيرهم  
متحققة في الأقرب منهم ، فكانت الآية دالة على تقديم الأقرب (٢) .

(١) راجع في هذا لاسيدان مفتاح الكرامة ص ٨٠ ، ٨١ ، وفتح ثلاثة ص ٢٠  
ص ٣٤ . شرح الأستاذ الإمام محمد عبده .

(٢) مراد من أصوله وأصوله وأصوله من موسى أولاد الأنوس وهم الإخوة  
والأخوات وغيرهم والثانية الأعمام والعمات .

٩١ . هذا دليلهم في إثبات ترتيب إوارثة بالقرابة من غير نظر إلى التعصب وظلال تقديم عصبية الرجل على غيره من ذوى القرابة ، وإن كانوا أقرب منه رَحماً . كتقديم ابن العم ولو كان بعيداً على الخال ، وتقديم ابن العم على بنت الأخ . ولكن ماذا يصنعون في قول النبي صلى الله عليه وسلم : **« أَلْحَقُوا الْفَرَائِصَ بِأَهْلِهَا فَإِنِّي لِلْأَقْرَبِ رَجُلٌ ذَكَرَ ، الَّذِي نَفَلْنَاهُ آهَاهَا ؟ »**

لقد أسكر وانسب هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال في ذلك صاحب كبر العرفان في فقه القرآن ما نصه حديث : **« أَلْحَقُوا الْفَرَائِصَ ، الَّذِي رَوَاهُ طَاوُوسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَضْعُوفٌ عَلَى سَنَدِهِ ، وَقَدْ أَسْكِرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، كَرَاهٍ قَارِبَةٌ مِنْ مِصْرَ قَالَ : « قُلْتُ رَوَى النَّاسُ عَنْكَ وَعَنْ طَاوُوسٍ أَنَّ مَا أَبَقْتُ الْفَرَائِصَ هَلْ أُولَى رَجُلٌ ذَكَرَ ، قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَاءِ أُمْتُ ؟ قُلْتُ بَعَمَ : قَالَ أَلْبَحْ عَنِّي أَنِّي أَقُولُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « تَبَاؤُكُمْ وَأَسَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَحَبُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ ضِعْفاً ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » هُنَّ أَبَقْتُ شَيْئاً . مَا قُلْتُ هَذَا وَلَا طَاوُوسٌ يَرْوِيهِ ، قَبْلَ قَارِبَةٍ فَلَمَعَتْ طَاوُوساً ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا قُلْتُ هَذَا وَالرَّوَايَةُ لَمْ تَرُدْ إِلَّا عَنْ طَاوُوسٍ . »**

ولقد جاء في كتاب حواهر الكلام ما نصه في هذا الحديث . **« قَالَ سَفِيَّانُ أَرَاهُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ ، فَإِنَّهُ كَانَ عَنِ حَاتِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَكَانَ حَمَلًا عَلَى هَلَاةٍ حَمَلًا شَدِيدًا ، وَيَقْصِدُ بِالْحَمَلِ عَنِ بَنِي هَاشِمٍ ، أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْلُ النَّاسِ فِي دِيْنِهِمْ كَرَاهِيَةٌ فِي بَنِي هَاشِمٍ ، وَهَذَا غَرِيبٌ فِي دَاثِهِ ، وَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَفْضَهُمُ لِلْحَدِيثِ مِنْهُ أَنَّ الزَّوْاِىَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فِي الْعَدَاوَةِ ، وَحَسَبَ ذَلِكَ سَبْأً لِلرَّدِّ عَنْهُمْ . »**

٩٢ - وليست هذه القاعدة هي التي تفصل وحدها الفقه الإمامي عن الفقه السني في الميراث ، فهناك أمور أخرى تميز ذلك الفقه في الميراث .

أوها - أعبارهُ أولاد البطون كأولاد الظهور في الانتهاء إلى الميت

والانتماء به اتصالاً موجياً لاستحقاق الميراث ، فإن قضاء السنة يستندون إلى المعنى المشهور السائد ، وهو أن أولاد الأبناء هم الذين ينتسبون إلى الميت فلا يقال لاس البنات إنه من أبناء المتوفى ، إذ هم ينتسبون إلى عبره لا إليه ، ولذلك قيل :

سوما بنو أسائنا وسائنا بوهي أبناء الرجال الأناعد

وإن العرف في الأنساب وعند العرب على أنه لا ينسب إلى الرجل أولاد بناته ، فلا يقال عن أولاد علي إلا الذين يتصلون به عن طريق الظهور ، وإن الشبهة بكل فرقهم لم يعتبروا من الأئمة إلا من اتصل به على رضى الله عنه عن طريق الظهور ، لا عن طريق البطون .

ولذلك لم يعتبر السيونيات لمت كينات الإبر ، ولا أساء لبنت كأبناء الابن ، واعتبروا الفرع الوارث الذي يحجب الروح فقهه من النصف إلى الربع ، وينقل الزوجة من الربع إلى النحر هو الفرع الذي يكون من أولاد الظهور ، والفرع الوارث الذي يحمل نصيب الأم السدس ، ونصيب الأب كذلك — هو الذي لا يتوسط بينه وبين المتوفى أنثى ، وهو الذي يحجب الأخ لأم ، والأخت الشقيقة ، والإخوة الأشقاء ، والإخوة والأخوات لأب .

ومن أجل هذا اعتبروا فروع الميت الذين تتوسط أنثى في الاتصال بالميت من قرابة ليست في مرتبة من لا تتوسط أنثى في قراباتهم ، وبعض الأئمة لم يعتبروها قرابة موروثة أصلاً ، كما يرى في فقه مالك وأصحابه ، وبعضهم اعتبرها موروثة ، وسكن إذا لم يكن أحد من قرابة الذكور ، كما يرى في فقه الحنفية والحنابلة ومثل ذلك قالوا في كل قرابة في غير الفروع تتوسط فيها الأنثى فيما عدا قرابة الإخوة لأم ، فيها القرابة التي تتوسط فيها الأنثى وتنفرد ، لتوسط ، ومع ذلك تورث ، وذلك لمقام النص القرآني ، وتفسير أسى صلى الله عليه وسلم له .

٩٣ هذا نظر فقهاء السنة . أما فقهاء الشيعة فقد اعتبروا قرابة الأنثى في الفروع وفي كل بواحي القرابة كقرابة الذكر ، من حيث الاتصال بالمتوفى ،

فالحال كأنعم ، وإن العمة من حيث الاتصال بالميت كإبن العم . وإن الأخ  
لأم من حيث قوة الاتصال كان الأخ الشقيق ، وإن الأخت كان  
الأخ وهكذا . . .

وعلى هذه القاعدة اعتبروا كل فروع الميت سواء أكانوا يولدون بمذكر ،  
أم كانوا يولدون بأنثى وإثنين ، فإن الميت يحجب كل الأحرار والأخوات  
كأولاد ، ولا فرق بينهم كما قررنا بين أولاد لخطور وأولاد الطهور من  
حيث أصل الاستحقاق . وإن اختلفوا في مقدار الاستحقاق

وكلمة ولد في قوله تعالى ، فإن لم يكن له ولد ورثته أمه فلأمه ابنته ،  
يفسرونها بكل فرع ، سواء أكان يلد بأنثى أم بمذكر ، وكذلك كلمة ولد في  
قوله في ميراث الكلاله في قوله تعالى ، « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله  
أخت فلها نصف ما ترك » وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، ففسرونها بكل  
فرع سواء أكان ذكر أم كان أنثى ، وسواء أكان تنص بالميت بمذكر أم  
كان يتصل به بأنثى .

والأصح في ذلك عدم أن كلمة ولد مشتقة من الولاد ، أو الولادة ،  
فكل ما كانت الولادة أساسه فهو من الأولاد . وذلك لأن ولادة الميت له  
ولأصله هي الأساس

وكل هذا المطلق هو الذي يسير في كل أبواب توريث القرابة ، لا فرق  
عدم بين قرابة الذكر والأنثى ، كما ذكرنا ما دامت المنة واحدة .

وعلى هذا المطلق كانت الأم كالأب بلاسة محجب ، فإذا كان الأب  
يحجب الأحرار والأخوات جميعاً ، بلا فرق بين أولاده وغيرهم ، وكذلك  
الأم تحجب كل الأحرار والأخوات لا يأخذون معها شيئاً . ولا يستحق  
أحد منهم شيئاً ، وقد يحجبونها قرصاً فيقولون فرضها من الثلث إلى السدس ،  
ولكنهم لا يرثون معها .

٩٤ - والأمر الثاني من الأمور التي يتميز فيها ميراث الإمامية عن



ميراث أهل السنة والجماعة — أن الرد عندهم يكون على أهل كل مرتبة فلا ينتقل الميراث من مرتبة إلى أخرى . إلا إذا لم يكن أحد من هذه المرتبة ، ولقد اعتبروا المراتب ثلاثاً كما هوها ، الأولى مرتبة الأوير الماشرين وفروع وإن نزلوا ، والثانية مرتبة الأجداد ، وفروع الأوير ، والمرتبة الثالثة مرتبة الاحوال والحالات والاعمام والبعات وأولادهم ، أى فروع الاجداد والجدات وإن نزلوا .

ولا ترث مرتبة . لا إذا لم يوجد أحد من المرتبة السابقة ، فإن كان دور من أخذ نصيبه فرصاً ، وأخذ الباقي رداً ، فإذا كان للتوى أم وأخوة فالأم تأخذ الثلث فرصاً والباقي رداً . وإذا كان له بنت وبنت وأخت شقيقة تأخذ النصف وهو نصيب أمها فرصاً . وتأخذ الباقي رداً ، وإذا كان للتوى روجة وبنت وعم فإن الروجة تأخذ النصف ، والبنت تأخذ النصف فرصاً ، وتأخذ الباقي رداً .

وهكذا في كل طبقة . فالرد لا يكون عندهم إلا إذا لم يوجد أصحاب فروض كما هو مقتضى نظام التوريث عند أهل السنة والجماعة . من يوجد عندهم مع أصحاب الفروض . إذا كانوا في مرتبة لم يصل إليها التوريث ، لوجود المرتبة السابقة عليها ، وإن هذا يظنونه في المرتبة الواحدة نفسها ، فالأخوة لأب لا يرثون مع وجود الأشقاء ، ولو كان الأشقاء أبني واحدة . فإذا كان للتوى أخت شقيقة وأخ لأب وأخت لأب ، فإن الأخت الشقيقة تأخذ الكل فرصاً ورداً ، لأن شرط ميراث أولاد الأب ألا يكون أحد من الأشقاء مطلقاً ، وإن ذلك هو عمر ما عليه فقهاء السنة والجماعة وهكذا . . . فالرد مقرر في كل مرتبة ، وفي كل طبقة من المرتبة الواحدة

٩٥ — الأمر الثالث مما تتميز به ميراث الإمامية عن الميراث في فقهاء أهل السنة — أن البنت إذا انفردت تأخذ الميراث كله ، كما أن الابن إذا انفرد يأخذ الميراث ، بيد أن انفرد الابن بسبب أنه يرث بمقتضى قرابته

فقط ، والبنت ترث بمقتضى الفرص ، ومقتضى الرد على النحو الذى بساه . وكذلك بنت البنت إذا انفردت أخذت الميراث كله ، كما أن ابن الابن إذا انفرد أخذ الميراث كله ، وإن انفارق بين الابن والبنت . وابن الابن ، وبنت البنت إذا انفرد واحد من هؤلاء تجلّى في أن الابوين يشاركان في الرد البنت وست البنت باعتبارهم من أصحاب الفرع ، وما يؤخذ بالرد يشتركون فيه ما داموا في مرتبة واحدة ، فالأم تشارك البنت في الرد بمقدار فرصها ، ولا يكون ثمة رد عند وجود الابن أو ابن الابن ، كما قال تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ، ولأبويه لكل واحد منهما السدس .

٩٦ - والأمر الرابع أن الفقه الإمامي في الميراث لا يقر بطريقة العول ، بل يسير على أنه إذا تراحت الفرائض في قطعة واحدة ، بحيث لا تتسع لها التركة - نقص من فرائض النساء اللائى لو كان معهن ذكر أحدن معه لباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، فلو كان للبتوفى زوجة وأم وأب وبنتان فإن الزوجة تأخذ الثلث والأم السدس ، والأب السدس كاملاً ، وبما أنه لو أحدث البنتان الثلثين لراحت السهام ، فهما تأخذان ثلاثة عشر سهماً من ٢٤ وعلى فرض العول كانتا تأخذان ستة عشر سهماً من ٢٧ ، وبالعول تنقص سهام الجميع .

٩٦ - هذا نظر الشيعة إلى العول يرفضونه مع أنه روى في الصحيح مسبوقة إلى علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه ، وقد سئل عن بنتين وأبوين وزوجة فقال رضي الله عنه : « صار ثمنها تسعاً ، أى أن المسألة عالت من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين ، فصارت الأسهم الثلاثة التى تخص الزوجة تسعاً بعد أن كانت ثمناً ، وبذلك حصصت سهام كل وارث بما يساوى هذه النسبة . وإن جمهور الفقهاء يتبعون رأى على هذا وهو رأى عمر ، فقد قال ابن عباس الذى خالعه : « أول من أعال الفرائض عمر بن الخطاب لما التوت

عليه العرائض ، ودافع بعضها بعضاً . وقال ما أدرى أيكم قدم الله ولا أيكم  
أحر ، وكان امرأ ورعاً ، فقال ما أجد شيئاً هو أوسع لي أن أقدم المال عليكم  
بالخصص . وأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة .

وقد أجمع الصحابة من بعد ذلك على العول . ولم يخالف في ذلك إلا  
عد الله بن عباس . فقد أسكر شرعته ؛ لأنه يخالف بصوص القرآن ، إذ  
القرآن أعطى الزوجة الثمن . وهي تعطي بالعول التسع أي أقل من الثمن . وقد  
تفادى ابن عباس العول بأن يخصص بعض الأصبة التي تنقص في بعض  
الأحوال نصيباً للشارع ، فإذا كان سبب العول استحقاق البنين أو أكثر  
الثلاثين مع بقية الورثة يخصص نصيب البنين . لأنه لو كان معهم ذكر ما كانت  
زيادة . ولاستحققتا معه الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، فتأخذان الباقي كما لو  
كان موجوداً ، ولو كان في المسائل التي تزيد العرائض أحياناً لنقص نصيبهما  
لتعادل المسألة أيضاً ، ولنصير بذلك ملا : هو روح ، وأحياناً شقيقتان ،  
وأحياناً لأم . فيه لو فرض أن مع الشقيقتين شقيقاً لأحدنا الباقي معه  
وتكون المسألة عادلة ، فالروح يأخذ النصف . والأختان لأم تأخذان  
الثلث ، والأخوات الشقيقات مع الأخ يأخذون الباقي ، فإذا لم يكن أخ  
ورادت العرائض ، تأخذان الباقي كما لو كان موجوداً ، وتعادل المسألة .

وأساس هذا الرأي أمران كما رأيت : ( أحدهما ) أن بعض العرائض  
أقوى في المريضة من بعض ، فأصحب العرائض الذين لا يأخذون  
إلا بفرض أو بالفرض والرد فرائضهم بقوة لا تقبل النقص . والعرائض  
التي قد تتغير الفرصة فيها . فيأخذ أصحابها الباقي أحياناً ليست في قوة فرصة  
الأولى ، من غير نظر إلى قوة القرابة

ثانيهما - إحقاق حال زيادة العرائض من غير وجود ذكر يحول  
النصيب من الفرص إلى الباقي - في حال وجود الذكر ، فإن المسألة  
تصير بهذا الإحقاق عادلة ، ونرى من هذا أن لذلك الرأي أساساً

من الفقه ، ولذلك قال فيه ابن شهاب الزهري : « لولا أنه تقدم ابن عباس  
 لإمام عادل ، فأقصى أمره . وكان أمراً عاماً احتلف على ابن عباس اثنان  
 من أهل العلم ، يشير بذلك إلى أنه لولا تقدم فتوى الإمام العادل عمر  
 ابن الخطاب عني فتوى ابن عباس لكان كلام ابن عباس جديراً بأن يتبعه كل  
 أهل العلم ، ويضاف الإجماع عليه ، وإن الإمامية كما ترى قد اختاروا رأي  
 ابن عباس رضي الله عنهما ، وإنه لفقه جيد كما أشار إلى ذلك ابن شهاب  
 الزهري ، وهو بحر العلم الذي لا تكدره الولاء ، كما وصفه إمام دار الهجرة  
 مالك رضي الله عنه .

٩٧ - الأمر الخامس الذي احتص به الفقه الإمامي عن فقه السنة  
 والحمد لله هو حلول أولاد الإخوة والأخوات وميراثهم مع الأجداد  
 والجداً ، واعتبار الحدود مع فروع الأنوس مرتبة واحدة ، فهم يعتبرون  
 الحدة كأخت ، والجدة كإخوة سواء أكان جد من جهة الأب أم كان جداً  
 من جهة الأم ، فهم يعتبرون قرابة الأب والأم واحدة ، فليست هذه عندهم من قبيل  
 الأب فتكون صحيحة ، وتلك من جهة الأم فتكون غير صحيحة ، كما يبرذلك  
 أهل السنة ، ولكم يفرقون بين قرابة الأب والأم من ناحية أخرى  
 وذلك أنهم يعتبرون قرابة الأجداد من جهة الأب ، كقرابة الإخوة الأشقاء  
 أو لأب . والأجداد أو الجدات من جهة الأم يكونون في التوريث إخوة  
 لأم ، فشيء يكون معهم في الثلث كإخوة لأم ولا يتجاوزون مجتمعين الثلث كما  
 لا يتجاوز أولئك الثلث ، وإذا لم يكن معهم إخوة لأم كان لهم الثلث ، يتساوى  
 الذكر والأنثى كإخوة لأم . والأجداد والجدات من جهة الأب مثل  
 الإخوة الأشقاء أو لأب الذكر منهم ضعف الأنثى

وبلاحظ أن أولاد الإخوة يرثون مع الأجداد والجدات بقدر ما يرث  
 الإخوة ، فأولاد الإخوة لأم يرثون ما كان يرثه الإخوة لأم ، ويشتركون  
 فيه الأجداد والجدات من جهة الأم ، وأولاد الإخوة والأخوات

التحقيقات أو لأب يرثون ما كان يرثه الأشقاء أو لأب ، ويشاركون  
 الأجداد والحداث من جهة الأب للدكر مثل حظ الأئبيين ، وهكذا  
 لا يجب الأجداد والحداث فروع الإحوة مطلقاً ، ولم يص هذا بإطلاقه  
 أحد من فقهاء أهل لسة واجمعة ، ولذا نقول إن هذا الأمر عما يتغير به  
 فقه الإمامية .

٩٨ هذه بطرات عامة ألبهاها على الفقه الشيعي في ميراث القرابة  
 تشير إلى حواصه ، وتبين وجوه المفارقات التي يفرق فيها عن السني اجماعى ،  
 وهذه بطرات كأفدة بطل منها على ذلك الفقه في الميراث ، ولابد من  
 تفصيل هذه المراتب بكلمت ، وبذلك يدخل ذلك الفقه من دبه ، فنذكر  
 مراتب الارث بالقرابة ، وهى ثلاثة كما ذكر ما مراراً ، والمرتبة الأولى هى  
 الأئوان المباشران والفروع وإن نزلوا . والثانية هى الأجداد والحداث ،  
 وفروع الأئوين . والمرتبة الثالثة فروع الأجداد والحداث .

## ١ - ميراث الأبوين والفروع

٩٩ تلك هي المرتبة الأولى لا يرث أحد من غيرها إذا وجد واحد منها . فلو كانت الأم وحدها هي الموجودة ما ورث أحد من الإخوة أو الإخوات أو الأعمام والعلمات ، لأن الله سبحانه وتعالى ذكر ميراث الأولاد والأبوين في نص واحد ، ولم يذكر أحداً من غيرهم معهم في التورث ، وذلك في قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ النِّثَاءِ** ، فإن كان لهما فوري اثنين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ، ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد ، وورثه أبواه فلاهما الثلث فإن كان له إخوة فلاهما السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ، **أَمْذَكُمُ أَسَافُكُمُ لَا تَدْرُونَ** أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله ، إن الله كان عليماً حكيماً .

فالله سبحانه وتعالى لم يذكر مع هؤلاء أحداً من غيرهم . فلا تكن لأحد من الأقارب أن يشاركهم فيما احتصم الله سبحانه وتعالى به . وفوق هذا فإن ميراث الإخوة والإخوات وغيرهم ذكر الميراث به على أنه كلاله . فقال سبحانه في ميراث الإخوة لأم ، **وإن كان رجل يورث كلالة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس** ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، والميراث بالكلالة هو الميراث بعير الأصول والفروع ، وكذلك في ميراث لأشقاء أو لأب فقد ذكر ميراثهم على أنه كلاله ، فقد قال تعالى : **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** . إن امرؤ هلك ليس له ولد ، وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فسد ذكر من حظ الاثنين يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم .

هذا منقطعهم في الخلعة ، وراهم قد تركوا المأثور من صحاح لامية في تفسير

الموارِيث التي اشتعل عليها القرآن الكريم . وحتّوا لفظ الولد ما يخصن الفروع جميعاً ، سواء أ كانت تتوسط أنثى في الاتصال بالمتوفى ، أم كان الذي يتوسط ذكراً .

وحتى على تأويلهم في معنى الولد ، وتصييره ذلك التفسير أو واسع بميراث الإحوة والأخوات من أولاد الأعيان والعلات لم يشترط فيه ألا تكون المتوفى أم ، بل اشترط ألا يكون له ولد ، وإن السكالة هي القرامة التي ليست أصولاً ولا فروعاً . فهي اسم لعريب . ولست شرطاً في التوريث ، حتى يقال إنه لا بد لميراث الإحوة والأخوات ألا يكون هناك أصل ولا فرع ، وبإلا لا نطبق ذلك على الأجداد والجداد ، كما اصبق على الأوين والفروع . وما دام الأساس في التجميع فهم النصوص القرآنية من غير استعانة بمفسر القرآن الكريم وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يجب اعتبار كل الأجداد أمه وأمهات ، كما اعتدوا كل الفروع أولاداً ، ولكنهم لم يفرقوا في ذلك لا نخلوا من طر . وسدّوا بها كما جاءت في كتبهم .

ولسنا نصدد الدفاع عن لغة التتمة في الميراث ، وإن كان الحق المحكم ، فإن ذلك يحتاج إلى كلام كثير ، وليس هذا موضعه ، بل مقصداً هنا هو تجلية فكر الإمامية في الميراث ، وبيانها موضوعياً . من غير تعرض لطرقا الشخصية ، والآل فصل القول في ميراث كل واحد من المرتبة الأولى .

### ميراث الأم والأب :

١٠٠ - إذا اهردت الأم ، فلم يكن معها أحد الزوجين ، ولم يكن معها أحد من آحاد المرتبة الأولى ولا جمع من الإحوة أو الأخوات أخذت جميع تركه فرصاً ورداً ، فأخذت الثلث فرصاً . والباقي رداً ، وإذا كان معها أحد الزوجين أخذ هو فرضه ، فإن كان زوجاً أخذ النصف ، وإن كانت زوجة أخذ الربع ، وأخذت هي الباقي فرصاً ورداً . الثلث فرضاً

وبالباقي رداً ، وكذلك إذا انفرد الأب يأخذ الكل بحكم القراءة ، وإن كان معه أحد الزوجين أخذ الباقي بعد فرض أحد الزوجين

وإذا كان مع الأم الأب ، فإنها تأخذ الثلث . والأب يأخذ الباقي . ولو كان معهما أحد الزوجين ، فإن أحد الزوجين يأخذ حصة والأب يأخذ الثلث ، والأب يأخذ الباقي ، ولو كان أقل من نصيب الأم ، فإن كان روح وأم وأب ، فإن روح يأخذ نصف ، والأم تأخذ ثلث ، والأب يأخذ الباقي ، وعلى ذلك لا تأخذ الأم ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين ، وقد حالوا بذلك جمهور فقهاء السنة والجماعة . ولقد قال في تقرير رأيهم صاحب مفتاح الكرامة ما يسهل . ، واعلم أن الأم إذا أخذت فبما هو ثلث ما ترك سواء أ كان معها زوج أو روح أم لا ، لا ثلث ما بقي بعد حصة أحد الزوجين ، كما هو رأي جمهور العامة ، كما نقل الكشاف والبضاوي ، والآية لشريفة حجة عليهم . أعني قوله تعالى : «فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث» وتعييدها بما إذا لم يكن وارث آخر كالزوج عدول عن الظاهر مصداقاً على أن المتأخر من الثلث والنصف إنما هو ثلث الأصل (١) .

(١) مدح كرامة ص ٨٦ من ١٢١ ، ورأي سمي هو رأي سمي به ، وقد روي عن حكم الله وحبه ، وعن محمد بن حنبل ، وعن شرح لقاضي ، ووجهه كما رأيت ظاهراً من ، وروي جمهور هو أنها تأخذ ما بقي وحده . والعهد في أحكام الفروع حيث سأل ذكر والذي في . به وخلافه يكون الذكر له نصف الأنثى ، ولا يتحقق ذلك في هذه المسألة إلا إذا أخذت الأم ما بقي لأب سكا ، ولأن الآية حدثت هذه القصة عند ما يكون الميراث للأب والأم غير ولد ، ولا جمع من لأخوه ، فكأن ذكر كذلك يكون الأم سكا ، وللأب حصان ، وذلك إذا لم يكن عرض له أو كان من مسوي ، فإن ذلك يتحقق يتحقق السنة في الباقي

وهذا رأي ثبت عند حنابلة من غير وجه . وهو أن يكون للأم ثلث الباقي إذا كان أحد الزوجين هو الزوج . ويتكفل لها ما بقي من ثلث الباقي إذا كان أحد الزوجين معها هو الزوجة ، وقد احتار ذلك الرأي . نصيب الزوجين ، ومن حصة الأب مكره الأصحاب والأساس لهذا الرأي هو مع الأم من أن تأخذ نصف الباقي ، فإذا كانت سكا أخذت منه إذا كان أحد الزوجين هو الزوج فإنها تأخذ ثلث الباقي . وإن كانت زوجة فلا حرج فيها تأخذ ثلث الكل لعدم وجود ذلك في حالة الزوج .



وسكن للجمهور أن يفسر الآلة بأنها حدثت لـ ما يتحققه الآل  
بأسس للآم في حين انفرادهم عن الأولاد. فيجب أن تـير هذه السـة إذا  
كان معهما أحد الزوجين ، و لفسير الذي يؤدي إلى أن يأخذ الآل نصف  
الآم تفسير بعيد عن مرمى الآلة

١٠١ — هذا كله إذا كانت الآم وم يكن هناك فرع ، ولا جمع من  
الإحوة ، فإذا كان ثمة جمع من الإحوة فإنهم يجعلون نصف الآم السدس  
دون الثلث ، وقد اشترطوا لذلك حصة شروط - أولها - العدد حتى يتحقق  
الجمع ، والعدد عندئذ أن يكون هـك أخوان ، أو أربع أخوات ، أو أخ وأختان ،  
فـيـر كانوا أـخاً وأخت ، أو ثلاث أخوات . فإسهم لا يقـلـون نصف الآم من  
الثلث إلى السدس ، والأصل في ذلك هو قوله ، فـيـر كان له أخوة فـلـامـه السدس ،  
والأخوة جمع أخ ، وأقـر الجمع اثنان ، فيصدق الكلام على أخوين ، والجمع  
هـا جمع مذكر لا جمع إـثـات ، وليس الذكر كالأثني ، بل الذكر كأثنيين .  
وعلى ذلك كان لابد من أربع أخوات أو رجل وإمرأتين ، أو رجلين .

والشرط الثاني أن يكون أولئك الإحوة أشقاء أو لأب ، فلو كانوا  
لآم لا يحجبون الآم فيقلوها من الثلث إلى السدس ، وقد أجمع على هذا  
الشرط أئمة الشيعة ، ودعت أساسه أمران أحدهما - أن الإحوة في  
قوله تعالى ، فـيـر كان له إـحـوة ، يطلقان بادىء الرأى على أولاد الآب ،  
وثانيهما - أن السبب في ميراث الإخوة لآم هو الآم ، فلا يمكن في حكم  
العقل أن تكون هي سبب ميراثهم ، وهم يكونون سبب حججها .

الشرط الثالث - أن يكون الآب موجوداً ، فلو كان الآب غير موجود  
لا يحجبون الآم ، لأنها أولى منهم بالميراث فلا ثمرة في حججهم لها ، لأنها ستأخذ  
السدس هرصاً ، وتأخذ الباقي رداً . ولكن تظهر الثمرة في وجود الآب ،  
إذا يريدون ميراث الآب قوة . وأخذ الباقي ولا يرد على الآم شيء . ولأن  
الحجب ذكر عندما يكون الوارث الميت في الأوبى . إذ يقول سبحانه ،

وإن لم يكن له ولد وورثه أبواه ، فلائمه الثلث . فإن كان له أخوة فلائمه السدين . :

والشرط الرابع أن يكونوا غير ممنوعين من الميراث ، فإن كانوا ممنوعين من الميراث ، بأن قام بهم مانع من مواعع الإرث ، كالقتل واختلاف الدين والرف ، فيهم يكونون في حكم المعدومين فلا يحجبون ، ودست لأن القاعدة عند الشيعة كقاعده عند أهل السنة والجماعة أن المحجوب قد يؤثر في نصيب غيره ، ولكن المحروم أي الممنوع من الميراث لا يؤثر في نصيب غيره ، لأنه في حكم المعدوم .

الشرط الخامس — أن يكون الإحوة مفسدين ، فإن كانوا في بطون أمهاتهم وقت الوفاة ، أو كان بعضهم حلاً ، والمنفصلون لا يكونون النصيب المشروط ، فيهم لا يقلون نصيب لام من الثلث إلى السدين ، وهذا شرط موضع اختلاف بين الإمامة . وليس موضع اتفاق . فقد قال بعضهم به ليس بشرط . لأنه لا دليل عليه ، إذ أن الحمل متى ثبت نسبه وولد في ميقاته حياً وتبين أنه كان مستقراً في سبب وقت الوفاة ، فإنه يحكم له بالوجود ، ويعتبر موجوداً ولو لم يفصل وقت الوفاة . وحجة الذين اشترطوه أنه لا يتبادر من النص الكريم دفين لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث فإن كان له أخوة فلائمه السدين ، إلا الإحوة الذين يعتبر موجودين قصفاً على وجه اليقين وقت الوفاة . لا لدس يكون وجودهم احتمالاً وذلك لا يتحقق إلا إذا كانوا مفسدين بالفعل ، محصفاً وجودهم على وجه الجرم (١) ؛ وإن ذلك فيه نظر . لأنه إذا ولد الجسد حياً تيسر على وجه القطع أنه كان في بطن أمه وقت الوفاة ، وأنه كان موجوداً على وجه الجرم .

وبلاحظ أن القانون الإيراني لم يذكر دست الشرط ، ويظهر ذلك من الفقرة ب من المادة ٨٥٢ وهذا نصها :

(١) قد ثبت هذه شروط موضع دست ووجه لأئمه من كتاب قواعد . وممنح الكرام ، وقهرة التلمين ، بتأليف جده للعاصم .

وإذا ترك المورث عدة إخوة وأخوات فلا ترث أمه أكثر من سدس التركة بالشروط الآتية .

١ - أن يكون المورث أخوان ، أو أخ وأختان ، أو أربع أخوات معاً - ٢ - أن يكون أبوه على قيد الحياة - ٣ - ألا يكونوا محرومين من الإرث - ٤ - أن يكونوا بسوة وأخوات أشقاء أو لأب .

١٠٢ - وإذا كان مع الأم فرع مورث فيها تأخذ السدس فرصاً ، وللفرع المورث فرسه ، وما بق يكون بينهما بنسبة فرصهما ، أى أن الباقي يكون بينهما أرباعاً ، لأن نسبة النصف إلى السدس ، أن السدس ثلث النصف فيقسم الباقي بينهما أرباعاً للأم ربعه ، وست ثلثة أرباع ، ولو كان للتوفى زوجة وأم وبنت فللزوجة اثنتي عشر وللبنات نصف ، وللأم السدس ، والباقي يقسم بين البنات والأب .

وإذا كان المتوفى أب وأم وفرع مؤنث ، ولم يكن جمع من الإخوة ، فإن الأم تأخذ السدس والأب يأخذ مثله ، والفرع المورث يأخذ فرسه ، فإن كان بنتاً أخذ النصف ، والباقي يقسم بين الأم والأب والبنات أحصائاً ، تأخذ الأم خمس الباقي ، والأب خمسة ، والبنات ثلاثة أحصائاً ، وبعبارة أحصر وأوضح تقسم التركة من أول الأمر أحصائاً ، خمساً للأب ، وخمساً للأم ، وثلاثة الأحياء لبقية البنات .

ولو كان هناك جمع من الإخوة قد حجوا للأم ، فإن الأم تأخذ السدس لا تتجاوز ، لما يتأخر من الصغر القرآني ، من أن الأم مع الأخوة لا تأخذ إلا السدس ، ولا تزيد عليه ، وعلى ذلك لو كان للمتوفى أم وأب ، وإخوة قد حجوا الأم . وبنت ، فإن الأم تأخذ السدس ، والأب يأخذ السدس ، والبنات تأخذ النصف ، والباقي يكون بين الأب والبنات يقسم بينهما أرباعاً ، وروى أنه في هذه المسألة لا يقسم الباقي أرباعاً ، بل يقسم الباقي أحصائاً ، يكون خمساً للأب ، وثلاثة أحصائاً للبنات ، والأساس

لذلك رأى أن ما يكون للآب والرد ، وحجبت منه بسبب وجود أولاد الآب يكون للآب . لأنهم يحجبون الأم ليتواثر للآب نصيب أكبر . وهذا ما جاء في مفتاح الكرامة تعديلاً على القواعد ، فإن كان له إخوة ، فالرد على البنت ، والآب خاصة أرباباً . واحتصاص الآب والبنت بالرد اتفاقاً ، وأما كونه أرباباً فكذلك . وما خالف إلا الشيوخ معين الدين المصري . فقد قال يكون للآب في الرد سهمان من خمسة ، وهما المذنان كماله وللأم ، ووجهه أهم إيماناً يحجبون الأم إلى السدس ، لمكان الآب فيكون له ما حجبته عنه ، (١) .

وقد تصدى القانون الإيراني لبيان ميراث الأبوين مع البنت الواحدة ، في حال حجب الأم بالإخوة وحال عدم حجبها ، فقد جاء في المادة ٩٠٨ ما نصه :

« إذا ترك المورث أباه وأمه أو أحدهما فقط وابنة وحيدة يكون السدس لكل من الآب والأم الباقيين على قيد الحياة ، ونصيب البنت يكون نصف الزكاة ، وباقي الزكاة يتولط طريق الرد إلى جميع الورثة ، ويوزع عليهم نسبة حقوقهم الشرعية في الميراث ، ومع هذا فإذا كانت الأم محجوبة حجاً جزئياً فلا نصيب لها في التوزيع بطريق الرد » .

وراه لم يبين طريق الرد في حال حجب الأم ، يأخذ الآب بمقدار سهمه بالفرص من الرد ، يأخذ أربع من الباقي والبنت ثلاثة الأرباع ، أم يأخذ بمقدار نصيبه ونصيب الأم يأخذ الخمسين من باقي وتأخذ البنت ثلاثة الأقسام ، والتبادر هو الأول ، وإن لم يكن متبادراً فهو الذي يصح أن يكون تفسير القانون : لأنه القول الراجح في المذهب الإمامي ، إذ لم يخالف فيه إلا شيوخ معين الدين المصري كما ذكر صاحب مفتاح الكرامة .

وبالداهية إذا كان الآب مع البنت ، فإنه يأخذ السدس ، والبنت النصف

والباقي يقسم بينهما أربعاً ، وبعبارة عامة شاملة يكون للأب ربع التركة فرضاً ورثاً ، ولست ثلاثة الأب مع فرضاً ورثاً أيضاً .

١٠٣ وإذا كان مع الأبوين بنتان أو أكثر ، فإن كل واحد من الأبوين يأخذ السدس ، ولبنات فأكثر يأخذن الثلثين ، وإن كان مع ابنين أم فإن الأم تأخذ السدس ، والبنين الثلثين ، والباقي يقسم بينهما أحاساً ، وإن كان الأب مع البنين فأكثر كان الحكم كذلك ، وإذا كان مع الأبوين زوجة أو زوج وبنتان فإن الأبوين يأخذ كل واحد منهما السدس ، ولبنات يأخذن الباقي . وسكون ثلث من الثلثين ، وحدث لأنه من المقررات عند الشيعة أنه لا عول ، وأنه ينقص من أصحاب الفروض الذين يتغير نصيبهم إذا كان معهم ذكر فإنه بفرض أن مع اثنين إنما يسأخذ الجميع الباقي . فتأخذ الاثنتان فأكثر الباقي بالاولى .

وإن ميراث الأبوين مع البنين فأكثر قد مر عليه لقدون الإيراق في المادة ٩٠٩ ، وهذا نصها :

« إذا ترك أباه وأمه أو أحدهما وعدة بنات فنصيب جميع بناته الشرعي يكون ثلثي التركة ، ويورع بينهن بالتساوي ونصيب كل من الأب والأم الباقيين على قيد الحياة يكون سدس التركة ، والباقي إذا وجد يورع بين جميع الورثة بنسبة نصيبهم الشرعي ، ومع ذلك إذا كانت الأم محجوبة حجاً جريئاً ، فلا نصيب لها في التقسيم الإصافي » .

هذا نص المادة ، وبحسب أن الحرء الأخير منها ليس له موضوع ، فهو في حكم المنفوق ، وذلك لأنه لا يمكن أن يكون نصيب إصافي مع حصص الأم حجاً جريئاً ، لأن حصص الأم حجاً جريئاً يكون إذا كان هناك إحوة لأبوين أو لأب ومعهم الأب ، وفي هذه الحال ستستغرق الفروض التركة ، فلا يكون رائد يقسم على أصحاب الفروض بعد ذلك ، إذا تأخذ الأم السدس ، والأب السدس ، والبنات الثلثين ، وبذلك يكس

الواحد الصحيح . فإن أصل المسألة يكون ٦ - السدس ١ ،  
والسدس الثاني ١ ، والثالث ١ ، فيكون المجموع ستة ، فلا موضع حينئذ  
لصبي إضافي ، وإذا اعرفت الأم عن الأب بأن كان غير موجود ، فإن  
صبي الأم يكون سدس ، ويكون للثلاث الثلثان ، ويبقى صبي إضافي ،  
والأم تستحق فيه بالرد ، لعدم وجود الحجب ، إذ أن شرط الحجب بالأجوة  
هو وجود الأب ، والأب ليس بموجود ، وإلا استحق السدس ، فتكون  
المسألة عادلة .

١٠٤ . وإذا كان في أولاد الميب ذكر ، فإن لأبوين كلاهما أو أحدهما  
يأخذ فرضه ، والباقي يكون للأولاد ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإذا كانوا  
جميعاً ذكراً أخذوا الساقى بالتساوي سهم ، وذلك لمن قرأ في الكريم :  
ويوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإنه عن ذلك لا رد ،  
ويأخذ الذكر والأنثى ما في بعد أصحاب الفروض أو أكثر ، فإذا كان استوفى  
روجة وأب وأم وأب وبنت فإن بزوجة اثنين ، وللأم السدس ، ولأب  
السدس ، وبنتين وبنت واحدة للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولو كان لتتوفى  
روح ، وأب وأم ، وأب ، وبنت ، فإن بزوجة أربع ، ولأب السدس ،  
وللأم سدس ، والأولاد الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويرى أن الباقي  
ها أقل من نصف ، إذ هو يساوي ١/٢ ، وإن الإمامة في هذا الجرم من  
الميراث يتفقون مع أهل السنة وإجماعه ، لأنه صريح نص القرآن الكريم .

١٠٥ . ويرى من هذا أن الأب والأم يرثون مع الأولاد الصليين ،  
ولا حجب معهم ، وإسهم كذلك يرثون مع أولاد الأولاد ، ولا يحجبون  
أولاد الأولاد ، فإذا كان لتتوفى أم ، وأب ، وبنت بنت ، فإن بنت البنت  
لا تنحجب ، لأنها تدخل في عيوم الولد الذي يحجب نصب الأم السدس ،  
وكذلك بنت الابن وابن البنت وهكذا ، وإن هؤلاء يحملون محل آبائهم  
في الميراث ، بنت البنت على هذا محل البنت ، إن لم يكن هناك بنت أو ابن أعين



ولعل المراد من فساد المذهب ألا يكون من طائفة أخرى غير المذهب الإمامي ، لأن مذهبهم هو الصحيح ، في طهرهم ، مذهب غيرهم خطأ .

وإذا كان الولد الأكبر أنثى لا تختص بهذه الأمور ، بل يختص بها أكثر الأنساء الذكور ، وإن لم يكن أكبر الأولاد باطلاق .

وإن هذا الاختصاص ليس من قبل انوارث ، بل من قبل المحابة اللازمة التي أوجها الشارع ، لأنها شيء ليس من فرائض الله التي نص عليها القرآن أو السنة لسوة لشرعة . ولذا يقول صاحب القواعد ما نصه :  
 ، يحى الولد الذكر من تركة أبيه بثبات يديه وحائمه وميسره ومصحفه ، وعليه قضاء ما فات الأب من صلاة وصيام ، وإتمام ذلك إذا لم يكن سفيها ، ولا فاسد المذهب ، ولقد جاء في مفتاح الكرامة ، أن هذه المحابة لازمة ، .

ويستفاد من هذا النص أن هذه المحابة في نظير واجب يقوم به الابن الأكبر ، ودعت أن يقوم عن أبيه بقضاء ما فاتته من صلوات وصيام ، فهي محابة واجبة في نظير واجب ، وإن هذا انتهى إلى تقرير حقيقة مقرره ثابتة عند الشيعة ، وهي أن لعبادات الدنية الحجة يجوز أن يزديها الأنساء عن آبائهم ، وهذا غير ما عليه الجمهور من المعهاء ، فإن العبادات الدنية لا تقضى عن الميت ، أما التكاليفات المالية فيها تقضى عن الميت ، فإزكاة إذا وجب صح قصاؤها عن الميت باعتارها ديون الله ، وديون لعباد تقضى عن الميت ، ودين الله أحق بالقضاء ، أما العادة التي تجمع بين الدنية والمالية ، وهي الخبز فإنها تجرى عن الميت إذا أوصى بأدائها ، وكان في حال عجز عن الأداء ، فإنها في هذه الحال تزدي باعتباره أوصى ، واعتبار أن من يقوم بها نائباً بمقتضى هذه الوصاية .

١٠٧ - هذا ومن المقرر أنه لا يرث أحد من أولاد الأولاد ما دام هناك ولد صلي ذكر آ كان أو أنثى ، فإذا كان لستوفي بنت فإنه لا يرث ابن الاس شت ، وإذا كان هناك بنت ، فلا ترث أيضا معها بنت البنت شيئا



وذلك لأن القاعدة العامة عدهم في أهل المرتبة الواحدة التي يتحد نوعها الأيرث أحد من أهل طلقه مع وجود أحد من الضقة التي هي أعلى منها ، فلا يرث ابن أخ مع الأخت ولو لأم شتاً ، وكذلك لا يرث ابن ابن الاس مع بنت بنت شتاً ، ويرث أولاد الأولاد مع الأبنوين ، لأن أولئك أصول ، وهؤلاء فرع فليسوا بوعا واحدا ، وإن كانوا في مرتبة واحدة ، وكذلك يرث أولاد الإخوة مع الأجداد والأخوات ، وإن لم يكونوا في طقة الإخوة الذين يشاركون الحدود والأخوات .

وعني ذلك إذا كان لستو في ست وابن ابن فالميراث كله لستو فصار ردا ، وإذا كان لستو في ست ست ، وابن ابن ابن ، الميراث كله لبنت البنت فصار ردا ، لأنها تأخذ النصف الذي كانت تأخذه أمها فصار ، وتأخذ كذلك الباقي ردا ، وهكذا (١) ...

وقد ذكر ذلك القانون الإيراني في المادة ٩١٠ وهذا نصها .

« إذا ترك المورث ولداً ولو وحيداً فالأخت لا يرثون شيئاً ،

١٠٨ لا يرث الأخت إذا بن شيئاً إلا إذا لم يكن هناك أولاد صليون ، وحلاصة القول في ميراثهم عند الإمامية تقديس في ثلاث قواعد عليها تنبئ الفروع .

القاعدة الأولى أن الأقرب جرئة يحجب الأبعد جرئة من أي جانب كان ، فابن البنت يحجب ابن ابن الاس لأنه أقرب منه درجة ، وذلك لأن الأساس في ميراث الفروع هو القرابة والجرئية ، فأبهم أقرب جرئية يكون أولى بالميراث ، إذا يكون منه الآخر بمنزلة الولد الصبي من

(١) ولقد روى الإمامية أنه سئل الإمام جعفر عن رجل لا ابن له بنت بنت فقال يقول أهل سنة وجماعة يرث بنس ، وسكهم يقولون بنت على أنه منه فمه ، وكذلك كل قول يؤثر من ذلك الإمام حديثه حجب عندهم حجاباً على نسبه ، وعد قال صاحب مصباح نسبه منه بعد أن من كتبه من روايات على الثقة « وشبهها في الحل على الثقة برواية السجل الأخرى التي تقول ، باب الاس بن مع لسانه ، ورواية سعيد بن أبي حلف التي تقول إنه الحديرة من ثبات الآلة .

الاحقاد ، وقد تبين أنه لا أحد يرث من الاحقاد منع ولد صلى ذكر آ كان أو أنثى :

القاعدة الثانية - أن نصيب الفرع الذي توفي أصله يكون هو نصيب ذلك الأصل ذكرًا كان أو أنثى ، فإذا كان للتوفي ابن ابن ، وبنت بنت فإنه تفرص حياة الأم الصلى ، وحياة البنت الصلية ، وما يستحقه الأب يأخذ أمه ، وما يستحقه البنت تأخذه بنتها ، ولو كان للتوفي بنت ابن ، وابن بنت ، فإنه يفرض الابن حيا ، وتفرص البنت على قيد الحياة ، ونقسم الميراث بينهما ، فما يستحقه الأم تأخذه أمه ، وما تأخذه البنت يأخذه أبها وهكذا .

القاعدة الثالثة - أنه إذا تعدد فرع أحد الأولاد قسم نصيب الولد المتوفى بين فروعه للذكر مثل حظ الانثيين ، ولو كان للتوفي بنت بنت ، وابن هذه البنت ، وبنت ابن ، وابن هذا الأم ، فإنه يفرض البنت على قيد الحياة ، ويفرض الابن كذلك ، وما يستحقه البنت يقسم على فروعهما للذكر مثل حظ الانثيين ، وما يستحقه الابن يقسم أيضا على فروعه للذكر مثل حظ الانثيين ، وهكذا .

وهذا نصيب الذى يقسم على الفروع ، واسى من أحسن تعرفه يفرص المتوفى حيا ، هو نصيب المفروض حيا بالفرص أو بالقرابة . أو بالفرص والرد .

وقد جاء ذلك فى المادتين ٩١١ و ٩١٢ من القانون الإيرانى وهذا نصها :

المادة ٩١١ - إذا لم يترك المورث أولاداً فأولاد أولاده يحلون محلهم بحق انثيين ، ويعتبرون بهذه الصفة كأنهم ورثة من الصفة الاولى ، ويشتركون فى الميراث مع من كان حيا من والدى المورث ، أما التقسيم بين الاحقاد فيعمل باعتبار الفروع ، أى أن ورثة كل فرع يختصون بنصيب الفرع الذى حلوا محله ، وكان طريق الصلة التى بينهم وبين المورث ، فالصفة التى تتول إلى

أولاد ابن المورث مثلا تكون حصص الخصة التي تنزل إلى أولاد بنته  
 المادة ٩١٢ - فروع الميت وإن سفنوا يرثون طبقا لأحكام المادة  
 السابقة .

هذا ويلاحظ أن أولاد الأولاد مقامهم بالنسبة لاصحاب الفروع  
 هو مقام أصولهم الذين كانوا طريق اتصالهم بالمترقي فأولاد الميت يشاركون  
 في إرث الأبوين بالطريقة التي كانت تشارك بها الميت ، وأولاد الإسر يحددون  
 بقراءة ما سبق بعد نصيب الأبوين ونصيب أحد الزوجين ، وأحد الزوجين  
 مع الأحفاد كشأنه مع الأولاد لا يأخذ إلا فرضه ، ولا يستحق معهم شيء  
 نصيب إرث . وهكذا لا يحجب الأنوال فروع الأولاد ، ويرثون معهم كما  
 لو كان الأولاد الذين ينسب إليهم أولئك الفروع على قيد الحياة .

## ٢ - ميراث الأجداد والجندات والاخوة وفروعهم

١١١ - هذه هي المرتبة الثانية لا يستحق أحد منها مادام واحد من أهل المرتبة السابقة على قيد الحياة ، فلا ترث الأخت اشفيفة أو لأن شئامع وجود البت ، وكذلك الأخ الشقيق أو لأن مع وجود است ، ولا يرث أولاد الأم شئام مع وجود الأم . أو أى فرع ولو كان من أولاد البصون ، وهم ذلك يحالفون أئمة الله بحلقه حوهرية ، وينكرون الأحاديث الصحيحة التي وردت في ذلك مع هؤلاء مع المروع ، ولا يبرون بصحة حديث عبد الله بن مسعود ، وقد سئل عن ميراث ست ، وست أس ، وأخت شقيقه فقال : أقضى بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبنته لصف ، ولأنة الأس السدس تكملة للثنتين ، وما بق فلا ترث من الأب والأم ،

وإهم يدرفضوا الإستدلال بالأحاديث التي استدلت بها فقهاء السنة ، فقد اعتمدوا على القرآن وحده مع ما نسوه لأنهم من أقوال رعموا فيها العصمة المصنعة عن الحطأ ، وفسر الولد بسك التفسير الواسع الذي يشمل كل من يتصل بالمتوفى عن طريق أولادة من أى طبقة كانوا ، فإن كان ولدا في فرع أبا كانت طبقته فلا وراثه للإخوة والأخوات عند وجود أى فرع ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : يستفتونك ، كل الله بعيتكم في سلاله إن أسروا هك ليس له ولد ، وله أخت فلها نصف ماترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان من ترك ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فلكر مثل حظ الاثنيين .

فقرروا بعد أن توسعوا في تفسير معنى الولد ، وتركوا الأخذ بالأحاديث المفسرة أنه لامرات للإخوة وأولادهم مع المروع أيا كانوا ، وبما أن الاثنيين قد ذكروا في مرتبة المروع في الميراث بمقتضى نص قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الاثنيين ، فإنه يكون لهما

ما يكون للفروع من حجب الإخوة والأخوات وأولادهم. ولأن الإخوة والأخوات يتصلون بالميت بواسطة الأئوين أو أحدهما فلا يرثون معهما. ١١٢ - واعتبر الإخوة والأخوات وأولادهم في مرتبة الاجداد والجدات ، لأنهم تساوا في الإدلاء إلى الميت بأحد الأئوين ، فالأجداد والجدات يدلون إلى الميت بالأب أو الأم أيا كانت درجاتهم ، والإخوة والأخوات وأولادهم يدلون إلى الميت بالأب أو الأم أوهما معا مهما تكن درجاتهم ، ولما كان طريق الإدلاء واحدا كانت الدرجة واحدة ، وإن جعل الجد أو الحدة في مرتبة الاح أو الأخت لا يعد كثيرا عن هذه أئمة السة في الأئمة ، فإن أكثر أولئك الأئمة الاجلاء قرروا أن الجد الصحيح مهما يعز لا يحجب الاشقاء أو أولاد الأب بشرط ألا يقل صبه معهم عن السدس أو الثلث ، بل يكون معهم كأح إن كانوا عصاة ، ويكون هو العصاة مع أصحاب الفروض بشرط ألا يقل صبه عن السدس عد على ، وألا يقل صبه عن الثلث عند زيد ، وسكن يفتقر أئمة السة عن الإمامية في أمور ثلاثة .

أولها - أن جمهور السنيين يعتبرون الجد في مرتبة الاخوة أو الأخوات ولكن يشترطون مع ذلك قدراً معيناً لا يقل عنه ، وهو السدس عند بعضهم ، والثلث عند آخرين ، ولكن هؤلاء الإمامية لا يجعلون له حداً أدنى .

ثانيها - أن الجد الذي يكون كأح هو الذي لا يتوسط به وبين المتوفى أي - أما الإمامية فيعتبرون كل جد في مرتبة الإخوة وأولادهم سواء أكان بتوسط بينه وبين المتوفى أي أم لا ، ويعتبرون كذلك كل جدة . سواء أكانت تدل بالأب أم بالأم ، أم بالآب ، أم بالأم ، ويعتبرون الجدة كأخت أيضاً كما اعتدوا الجد كأخ .

ثالثها - أن الجد الصحيح ، وهو الذي لا يتوسط بينه وبين المتوفى أي يحجب أولاد الإخوة والأخوات باتفاق أئمة السة ، أما عند هؤلاء فإنه لا يحجبهم ، بل يأخذ مع الاجداد والجدات فروع الإخوة والأخوات ، سواء أكانوا الآب وأم ، أم كانوا الآب فقط ، أم كانوا الأم فقط .

١١٣ - والمستحقون في هذه المرتبة لهم ثلاث أحوال - الحال الأولى ألا يكون الأجداد والجدات، ويفرد الإحوة أو الأخوات، وأولادهم والحال الثانية ألا يكون الإحوة والأخوات أو أولادهم، ويفرد الأجداد والجدات - والحال الثالثة أن يوجد مستحقون من الفريقين؛ بأن يكون أجداد أو جدات، وإحوة وأخوات، أو أولاد إحوة وأخوات، ولذا كرر توزيع الميراث في كل حال من هذه الأحوال .

١١٤ إذا لم يكن للثبوت إلا إحوة وأخوات، فإن نصيبهم يكون مع نصيب أحد الزوجين إن وجد بأن يأخذ هو فرصه، وتأخذ الأخت، أو الأخ لام فرصه أيضاً، أو يأخذ الإحوة والأخوات الأشقاء أو لأب الباقي بعد فرصه

وبلاحظ. أمران - أحدهما - أن الإحوة لأم لا يحجبون بالأشقاء، فهم يرثون معهم، ويستحقون فرصهم مع الأشقاء، وأما الإحوة والأخوات لأب فأنهم لا يرثون مع الأشقاء مطلقاً، سواء أكان الأشقاء يرثون بالقراءة أم كانوا يرثون بالفرص. فالأخت الشقيقة تحجب الإحوة والأخوات لأب، ولا يأخذون معها شيئاً، بل يرد عليها دون الإحوة لأم قبل أن يتول الميراث إليهم. لأن الأمر المجمع عليه أن أولاد الأب يحجبون عن الأشقاء، فلا يكون لهم معهم شيء، وإن هذا يختلف فيه نظر الإمامية عن طرأ أهل السنة والخماعة، فإن أولاد الأب يرثون مع الشقيقات، إذا كان نصيبهن بالفرص، ولا تحجب الأخت الشقيقة أولاد الأب إلا إذا كانت في مرتبة الأخ الشقيقة، بأن كانت عصبة مع انصرع إوارث المؤنث، كما هو مقرر في موضعه من فقه السنة .

ثانيهما - أن الأخوات لأم حيث اجتمع مع الإحوة لأم فإن نصيب الاثنين كصيب الذكر، وذلك تنفق تمام الاتفاق مع فقه السنة، لانه صريح الآية الكريمة، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، والشركة تقتضي المساواة إلا إذا حصل على ما يفيد تفاوت الأهمية - أما الأخوات

الشفقات أو لأب إذا اجتمعت مع الأشقاء أو لأب . فان الذكر يكون صعب الأثني ، وهذا أيضاً متفق عليه من الشيعة وأهل السنة . لأنه صريح الآية الكريمة : « وإن كانوا أخوة رحالا ونساء فندكر مثل حظ الإثنيين » .

١١٥ وعلى هذا الأساس يقول الشيعة إذا كان لستوفى أخت شقيقة وأخ لأب ، فان الأخت لشقيقة تنفرد بالركة كلها فرصاً ورداً ، تأخذ نصف فرصاً ، والباقي رداً ، إلا إذا كان معها أحد الزوجين ، فإنه يأخذ نصيبه فرصاً ، وهي تأخذ الباقي فرصاً ورداً ، إذا كان قد بقي شيء للرد ، فان لم يكن قد بقي شيء للرد أخذت العرض فقط ، أو أخذت الباقي ، ولو كان أقل من العرض ، فهو كان لسوفاه روح ، وأخ الأم وأخت شقيقه فان الروح يأخذ النصف ، والأخ لام الدس ، والشقيقة تأخذ الباقي ولو كان أقل من النصف . لأنه لا عول عندكم كما ساء ، وبقيص نصيب من كانت تأخذ الباقي من أصحاب العروض إذا كان ذكر في طفتها .

وإذا كان للستوفى أختان شقيقتان ، وأخ لأب وأخت لأب : وأخ لام وأخت لأم ، فان للشقيقتين الثلثين ولا رد لاستحقاق الإخوة لام الثلث مثلث ، وإذا كان لستوفى أخت شقيقة وأخوان لأم ، وأخت لأب ، فان الشقيقة لها النصف وولدا الأم هما الثلث ، ثم يرد الدس الباقي على الشقيقة ولا رد على أولاد الأم .

وقد أجمع الشيعة الإمامية على أنه لا رد على أولاد الأم مع وجود الشقيقات ؛ لأنه تصافرت الرواية عن أنهم في ذلك .

وإذا كان لستوفى أشقاء ذكوراً وإمائاً فلهم التركة كلها للذكر مثل حظ الإثنيين ، إن لم يكن صاحب فرض يأخذ معهم ، فإن كان صاحب فرض كزوج وأخوين لأم ، فاهم يأخذون الباقي قس أو كثر .

وإذا لم يكن للستوفى أشقاء وشقيقات وكان هناك إخوة لأب أو أخوات لأب قام هؤلاء مقام الأشقاء والشقيقات في الميراث ؛ فيكون للواحدة

النصف، وللاثنين فأكثر الثلثان، وللذكر الباقي بالقساوى، وللجميع ذكر أو إناث الباقي للذكر مثل حظ الإناثين، ويرث معهم أولاد الأم ما كانوا يرثونه مع الأشقاء، وهو السدس لو واحد أو الواحدة، ولثلاث لأكثر من ذلك.

وفى حالة زيادة السهام إذا كانوا جميعاً أصحاب فروص يكون للأخت أو للأخوات لأب لباقي، فإذا كانوا أروجا وأخوين لأم، وثلاث أخوات لأب، فإن للزوج النصف وللأخوين لأم الثلث، وللأخوات لأب مخيمات السدس، لأنه الباقي، ولو كانوا معهم ذكر ما أخذوا أكثر منه. ويترقى أولاد الأب عن أولاد الأوين فى الرد مع أولاد الأم، فإنه بإجماع الإمامية لا يرد على أولاد الأم مع أولاد الأوين كما ذكرنا، لقوة قرابة أولاد الأوين مع اشتراكهما فى قرابة الأم، أما أولاد الأب فقد اختلفت الإمامية فى الرد على أولاد الأم معهم، فلو كان لمتوى أخ لأم، وأخت لأب، فقد قال بعض الإمامية يرد على الأخت لأب وحدها، لأنها تقوم مقام الأخت الشقيقة، فتستحق ما كانت تستحق، ولها من الحقوق ما كان لها، وهى لو كانت موجودة ما كان ثمة رد على الأخت لأم، وقال بعضهم إن الرد يكون على أولاد الأم مع أولاد الأب؛ لأن قوة قرابة واحدة، وإن كان ثمة تفاوت فهو فى الأنصبة، فلا وجه لترجيح الأخت لأب أو الأخوات لأب على أولاد الأم بقوة القرابة، كما هو الشأن فى الأخوات الشقيقات مع أولاد الأم، ويظهر أن القانون الإيراني اختار الرأى الأول، كما سنقول مواده (١).

(١) ولقد رجح فى مدعى الإدمى هذا رأى فقد جاء فى مصباح كرمه « وأنقوى الأول أقوى وأون » وقد سوا إلى إمام محمد ساد ما يبعد أنه لا يشترط فى رد أولاد الأم مع أولاد الأب كما نقلوا أيضاً عن الإمام أسى عده حصر صائغ أنها مثل ذلك، إذ قال رضى الله عنه « الأخوة لأب أولى من أخيك لأمك »



هذا وإنه إذا لم يكن للتوفى إلا إخوة أو أخوات لأم ، فإنهم يأخذون الميراث كله حصصاً ورداً ، فإذا كان للتوفى أخت لأم فقط فلها الميراث كله حصصاً ورداً ، وإذا كان له أخ وأخت فلهما الميراث حصصاً ورداً .

ويلاحظ التسوية دائماً في التقسيم بين أولاد الأم ، فالذكر له مثل الأنثى . كما يلاحظ عدم التسوية بين أولاد الأبوين والأب فللذكر مثل حظ الأنثيين .

١١٦ - وقد ذكر القانون الإيراني ميراث الإخوة والأخوات في المواد ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٧ ، وهذا نصها :

المادة ٩١٨ - إذا ترك المورث أخوات أو إخوة أشقاء فالأخوات والإخوة لأب لا يرثن شئاً ، وأخوات المورث وإخوته الأشقاء لا يحجبون إخوته وأخواته لأمه من الميراث .

المادة ٩١٩ - إذا لم يترك المورث إلا إخوة أشقاء أو إخوة لأب ، أو أخوات شقيقات أو أخوات لأب تقسم التركة بينهم بالتساوى .

المادة ٩٢٠ - إذا كان الورثة أخوات وإخوة أشقاء ، أو أخوات وإخوة لأب فإن الذكر مهم يكون له ضعف نصيب الأنثى

المادة ٩٢١ - إذا كان الورثة إخوة المتوفى لأمه ، أو أخواته لأمه ، أو إخوته وأخواته لأمه معاً تقسم التركة بينهم بالتساوى .

المادة ٩٢٢ - إذا اشترك في الميراث أخوات وإخوة أشقاء مع أخوات وإخوة لأم ، فتقسم بينهم يكون على الوجه الآتي .

إذا لم يوجد سوى أخ واحد لأم ، أو أخت واحدة لأم سُدس التركة إليه ، والباقي إلى أخواته وإخوته الأشقاء ، وإذا لم يوجد فيقول لأخواته وإخوته لآب ، ويقسم بينهم طبقاً للأحكام السابق ذكرها ، وإذا تعدد الأخوات والإخوة لأم آل ثلث لتركته إليهم ، ويقسم هذا الثلث بينهم

بالتساوى ، والناق يثول لأخوات وإحوة المورث الأشقاء ، ويقسم بينهم طبقا للأحكام السابقة .

المادة ٩٢٧. في كل الحالات المخصوص عليها في هذا القسم يجب أولاً أن يستبعد من التركة النصيب الشرعي للزوج الباقي على قيد الحياة ، وهذا النصيب هو نصف التركة للزوج ، والربع للزوجة ، وكذلك يستبعد النصيب الشرعي للأقارب الذين من جهة أم المورث ، سواء كانوا أصوله أم أحواله وإخوته ، وإذا لم تكف التركة لإشباع افروض الشرعية لبقاء روح المورث على قيد الحياة ، فإن التخصيص يكون من نصيب الأخوات ، والإخوة الأشقاء ، أو من نصيب الإخوة والأخوات لأب أو من نصب أصوله

١١٨ - وإذا لم يكن للتوفى إحوة ولا أحوات ، فإن الميراث ينتقل إلى أولاد الإحوة إن كانوا ، فلا يأخذ أحد من أولاد الإحوة ما في أح واحد ، فإذا كان للتوفى أح لام . وابن أح شقيق . فإن التركة كلها للآخ لام فرصا وردا . ولا يأخذ ابن الآخ الشقيق شيئا قل أو كثر . لأن الأساس في كل التوريث كما ذكرنا من قبل عدد الإمامية هو ترتب الدرجات في النوع الواحد من غير نظر إلى قرابة الأم أو قرابة الأب ، وأوقوة القرابة . لأن قرب الدرجة أمبق اعتبارا من كل هذا ، ولو كان للتوفى أخت لأب ، وابن أح شقيق . فإن ابن الآخ الشقيق لا يستحق شيئا مع وجود الأخت لأب ، وهكذا (١) .

ويلاحظ أيضا أن الأقرب درجة من أولاد الإحوة والأخوات  
يحتاجون الأبعد مهم درجة من غير نظر إلى من ينتمي بالآب ، ومن ينتمي  
بالأم ، ومن ينتمي سها . فإذا كان للثاني ابن أخت لأب ، وابن ابن أخت  
شقيق فإن ابن الأخت لأم يأخذ التركة كلها ، لأنه أقرب درجة . ونوع  
انقراة واحد ، وقد قررنا أنه لا ينظر إلى قوة السب إلا عند التساوي في

(۱) جاء في القواعد ما حقه ۱۰۰۰ ۲۰۰۰ ۳۰۰۰ ۴۰۰۰ ۵۰۰۰ ۶۰۰۰ ۷۰۰۰ ۸۰۰۰ ۹۰۰۰ ۱۰۰۰۰ ۱۱۰۰۰ ۱۲۰۰۰ ۱۳۰۰۰ ۱۴۰۰۰ ۱۵۰۰۰ ۱۶۰۰۰ ۱۷۰۰۰ ۱۸۰۰۰ ۱۹۰۰۰ ۲۰۰۰۰ ۲۱۰۰۰ ۲۲۰۰۰ ۲۳۰۰۰ ۲۴۰۰۰ ۲۵۰۰۰ ۲۶۰۰۰ ۲۷۰۰۰ ۲۸۰۰۰ ۲۹۰۰۰ ۳۰۰۰۰ ۳۱۰۰۰ ۳۲۰۰۰ ۳۳۰۰۰ ۳۴۰۰۰ ۳۵۰۰۰ ۳۶۰۰۰ ۳۷۰۰۰ ۳۸۰۰۰ ۳۹۰۰۰ ۴۰۰۰۰ ۴۱۰۰۰ ۴۲۰۰۰ ۴۳۰۰۰ ۴۴۰۰۰ ۴۵۰۰۰ ۴۶۰۰۰ ۴۷۰۰۰ ۴۸۰۰۰ ۴۹۰۰۰ ۵۰۰۰۰ ۵۱۰۰۰ ۵۲۰۰۰ ۵۳۰۰۰ ۵۴۰۰۰ ۵۵۰۰۰ ۵۶۰۰۰ ۵۷۰۰۰ ۵۸۰۰۰ ۵۹۰۰۰ ۶۰۰۰۰ ۶۱۰۰۰ ۶۲۰۰۰ ۶۳۰۰۰ ۶۴۰۰۰ ۶۵۰۰۰ ۶۶۰۰۰ ۶۷۰۰۰ ۶۸۰۰۰ ۶۹۰۰۰ ۷۰۰۰۰ ۷۱۰۰۰ ۷۲۰۰۰ ۷۳۰۰۰ ۷۴۰۰۰ ۷۵۰۰۰ ۷۶۰۰۰ ۷۷۰۰۰ ۷۸۰۰۰ ۷۹۰۰۰ ۸۰۰۰۰ ۸۱۰۰۰ ۸۲۰۰۰ ۸۳۰۰۰ ۸۴۰۰۰ ۸۵۰۰۰ ۸۶۰۰۰ ۸۷۰۰۰ ۸۸۰۰۰ ۸۹۰۰۰ ۹۰۰۰۰ ۹۱۰۰۰ ۹۲۰۰۰ ۹۳۰۰۰ ۹۴۰۰۰ ۹۵۰۰۰ ۹۶۰۰۰ ۹۷۰۰۰ ۹۸۰۰۰ ۹۹۰۰۰ ۱۰۰۰۰۰ ۱۰۱۰۰۰ ۱۰۲۰۰۰ ۱۰۳۰۰۰ ۱۰۴۰۰۰ ۱۰۵۰۰۰ ۱۰۶۰۰۰ ۱۰۷۰۰۰ ۱۰۸۰۰۰ ۱۰۹۰۰۰ ۱۱۰۰۰۰ ۱۱۱۰۰۰ ۱۱۲۰۰۰ ۱۱۳۰۰۰ ۱۱۴۰۰۰ ۱۱۵۰۰۰ ۱۱۶۰۰۰ ۱۱۷۰۰۰ ۱۱۸۰۰۰ ۱۱۹۰۰۰ ۱۲۰۰۰۰ ۱۲۱۰۰۰ ۱۲۲۰۰۰ ۱۲۳۰۰۰ ۱۲۴۰۰۰ ۱۲۵۰۰۰ ۱۲۶۰۰۰ ۱۲۷۰۰۰ ۱۲۸۰۰۰ ۱۲۹۰۰۰ ۱۳۰۰۰۰ ۱۳۱۰۰۰ ۱۳۲۰۰۰ ۱۳۳۰۰۰ ۱۳۴۰۰۰ ۱۳۵۰۰۰ ۱۳۶۰۰۰ ۱۳۷۰۰۰ ۱۳۸۰۰۰ ۱۳۹۰۰۰ ۱۴۰۰۰۰ ۱۴۱۰۰۰ ۱۴۲۰۰۰ ۱۴۳۰۰۰ ۱۴۴۰۰۰ ۱۴۵۰۰۰ ۱۴۶۰۰۰ ۱۴۷۰۰۰ ۱۴۸۰۰۰ ۱۴۹۰۰۰ ۱۵۰۰۰۰ ۱۵۱۰۰۰ ۱۵۲۰۰۰ ۱۵۳۰۰۰ ۱۵۴۰۰۰ ۱۵۵۰۰۰ ۱۵۶۰۰۰ ۱۵۷۰۰۰ ۱۵۸۰۰۰ ۱۵۹۰۰۰ ۱۶۰۰۰۰ ۱۶۱۰۰۰ ۱۶۲۰۰۰ ۱۶۳۰۰۰ ۱۶۴۰۰۰ ۱۶۵۰۰۰ ۱۶۶۰۰۰ ۱۶۷۰۰۰ ۱۶۸۰۰۰ ۱۶۹۰۰۰ ۱۷۰۰۰۰ ۱۷۱۰۰۰ ۱۷۲۰۰۰ ۱۷۳۰۰۰ ۱۷۴۰۰۰ ۱۷۵۰۰۰ ۱۷۶۰۰۰ ۱۷۷۰۰۰ ۱۷۸۰۰۰ ۱۷۹۰۰۰ ۱۸۰۰۰۰ ۱۸۱۰۰۰ ۱۸۲۰۰۰ ۱۸۳۰۰۰ ۱۸۴۰۰۰ ۱۸۵۰۰۰ ۱۸۶۰۰۰ ۱۸۷۰۰۰ ۱۸۸۰۰۰ ۱۸۹۰۰۰ ۱۹۰۰۰۰ ۱۹۱۰۰۰ ۱۹۲۰۰۰ ۱۹۳۰۰۰ ۱۹۴۰۰۰ ۱۹۵۰۰۰ ۱۹۶۰۰۰ ۱۹۷۰۰۰ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۹۰۰۰ ۲۰۰۰۰۰ ۲۰۱۰۰۰ ۲۰۲۰۰۰ ۲۰۳۰۰۰ ۲۰۴۰۰۰ ۲۰۵۰۰۰ ۲۰۶۰۰۰ ۲۰۷۰۰۰ ۲۰۸۰۰۰ ۲۰۹۰۰۰ ۲۱۰۰۰۰ ۲۱۱۰۰۰ ۲۱۲۰۰۰ ۲۱۳۰۰۰ ۲۱۴۰۰۰ ۲۱۵۰۰۰ ۲۱۶۰۰۰ ۲۱۷۰۰۰ ۲۱۸۰۰۰ ۲۱۹۰۰۰ ۲۲۰۰۰۰ ۲۲۱۰۰۰ ۲۲۲۰۰۰ ۲۲۳۰۰۰ ۲۲۴۰۰۰ ۲۲۵۰۰۰ ۲۲۶۰۰۰ ۲۲۷۰۰۰ ۲۲۸۰۰۰ ۲۲۹۰۰۰ ۲۳۰۰۰۰ ۲۳۱۰۰۰ ۲۳۲۰۰۰ ۲۳۳۰۰۰ ۲۳۴۰۰۰ ۲۳۵۰۰۰ ۲۳۶۰۰۰ ۲۳۷۰۰۰ ۲۳۸۰۰۰ ۲۳۹۰۰۰ ۲۴۰۰۰۰ ۲۴۱۰۰۰ ۲۴۲۰۰۰ ۲۴۳۰۰۰ ۲۴۴۰۰۰ ۲۴۵۰۰۰ ۲۴۶۰۰۰ ۲۴۷۰۰۰ ۲۴۸۰۰۰ ۲۴۹۰۰۰ ۲۵۰۰۰۰ ۲۵۱۰۰۰ ۲۵۲۰۰۰ ۲۵۳۰۰۰ ۲۵۴۰۰۰ ۲۵۵۰۰۰ ۲۵۶۰۰۰ ۲۵۷۰۰۰ ۲۵۸۰۰۰ ۲۵۹۰۰۰ ۲۶۰۰۰۰ ۲۶۱۰۰۰ ۲۶۲۰۰۰ ۲۶۳۰۰۰ ۲۶۴۰۰۰ ۲۶۵۰۰۰ ۲۶۶۰۰۰ ۲۶۷۰۰۰ ۲۶۸۰۰۰ ۲۶۹۰۰۰ ۲۷۰۰۰۰ ۲۷۱۰۰۰ ۲۷۲۰۰۰ ۲۷۳۰۰۰ ۲۷۴۰۰۰ ۲۷۵۰۰۰ ۲۷۶۰۰۰ ۲۷۷۰۰۰ ۲۷۸۰۰۰ ۲۷۹۰۰۰ ۲۸۰۰۰۰ ۲۸۱۰۰۰ ۲۸۲۰۰۰ ۲۸۳۰۰۰ ۲۸۴۰۰۰ ۲۸۵۰۰۰ ۲۸۶۰۰۰ ۲۸۷۰۰۰ ۲۸۸۰۰۰ ۲۸۹۰۰۰ ۲۹۰۰۰۰ ۲۹۱۰۰۰ ۲۹۲۰۰۰ ۲۹۳۰۰۰ ۲۹۴۰۰۰ ۲۹۵۰۰۰ ۲۹۶۰۰۰ ۲۹۷۰۰۰ ۲۹۸۰۰۰ ۲۹۹۰۰۰ ۳۰۰۰۰۰ ۳۰۱۰۰۰ ۳۰۲۰۰۰ ۳۰۳۰۰۰ ۳۰۴۰۰۰ ۳۰۵۰۰۰ ۳۰۶۰۰۰ ۳۰۷۰۰۰ ۳۰۸۰۰۰ ۳۰۹۰۰۰ ۳۱۰۰۰۰ ۳۱۱۰۰۰ ۳۱۲۰۰۰ ۳۱۳۰۰۰ ۳۱۴۰۰۰ ۳۱۵۰۰۰ ۳۱۶۰۰۰ ۳۱۷۰۰۰ ۳۱۸۰۰۰ ۳۱۹۰۰۰ ۳۲۰۰۰۰ ۳۲۱۰۰۰ ۳۲۲۰۰۰ ۳۲۳۰۰۰ ۳۲۴۰۰۰ ۳۲۵۰۰۰ ۳۲۶۰۰۰ ۳۲۷۰۰۰ ۳۲۸۰۰۰ ۳۲۹۰۰۰ ۳۳۰۰۰۰ ۳۳۱۰

الدرجة - وقد أشرنا مراراً إلى أن هذا هو المبدأ العام المقرر عندهم

١١٩- وتوريث فروع الإحوة والأخوات أساسه أن يوزع الميراث على أصولهم كما لو كان أولئك الأصول أحياء، فإذا كان للتوفى ابن أخ لأم وابن أخت شقيقة وابن أخ لأب، فإن الميراث يكون لاس الأخ لأم، وابن الأخت الشقيقة، يكون للأول السدس. وللتاني النصف فرصاً ورداً؛ لأن ذلك ميراث الأخ لأم والأخت الشقيقة إذا كان الميراث بينهما، ولا يستحق الأخ لأب شيئاً، لأنه من المهر من المهر أن أولاد الأب لا يستحقون شيئاً مع وجود أحد من الأشقاء والشقيقات.

وإذا كان للتوفى ابن أخت لأم، وابن أخت لأب، فإن للأول السدس ومثل الباقي فرصاً ورداً، وإذا كان للتوفى ابن أخ شقيق، وابن أخت لأب، فإن المال كله لاس الأخ الشقيق، وإذا كان للتوفى ابن أخت شقيقة وابن أخت لأب، فإن الميراث كله لاس الأخت الشقيقة فرصاً ورداً.

وإذا كان أولاد كل أخ أو أخت قد استحقوا ميراث الأخ الذي يدلون به، فإنه يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثى إذا كانوا أولاد الأشقاء أو لأب، أما إن كانوا أولاد الإحوة لأم، فالذكر يكون مثل الأنثى. وذلك لأنهم يستمدون حق الميراث عن يدلون به إلى المست من الإحوة والأخوات. فيسرى عليهم مطلق التقسيم الذي يسرى على من يدلون به، فإن وجد أن الذين يدلون بهم يكون التقسيم بينهم للذكر مثل حظ الأنثى فيه، فإنهم كذلك يكون التقسيم بينهم. وإن كان الذي يدلون به الذكر يكون مثل الأنثى في التقسيم فإن التقسيم بينهم يكون على هذا الأساس، والإحوة لأم الذكر كالأنثى، ويكون الميراث بين أولادهم الذكر كالأنثى.

١٢٠- ولنضرب لذلك بعض الأمثلة :

(١) إذا كان للتوفى ابن أخت شقيقة، وبنت هذه الأخت، وابن أخ لأم، وبنت هذا الأخ، فإن الميراث لأولاد الأخ لأم بمقدار سدس التركة ولأولاد الأخت الشقيقة بمقدار الباقي فرصاً ورداً وما يخص أولاد الشقيقة

يكون لولديها للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإذا كانت الزكاة ١٨٠ ف فإن أولاد  
الآخ لأم ينقسم ٣٠ ف تنقسم بينهم بالتساوي ، وأولاد الأخت الشقيقة  
ينقسم ١٥٠ ف يكون للذكر مائة ، وللأنثى خمسون .

(ب) وإذا كان للتوفي ابن أخت لأب ، وبنت هذه الأخت ، وابن أخت لأب  
وبنت هذا الأخ ، وابن أخت لأم ، وبنت هذه الأخت ، فإنه يقسم الميراث  
على الأصول ، فيكون للأخت لأم السدس ، والباقي للأخ لأب والأخت  
لأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، وما يخص الأخت لأب يكون لولديها  
للذكر مثل حظ الأنثيين ، وما يخص الأخ لأب يكون لولديه كذلك ، وما يخص  
الأخت لأم يكون لولديها بالتساوي ، فإذا كانت الزكاة ١٠٨ ف ، فإن السدس  
يكون ١٨ ف يكون بالتساوي بين ولدي الأخت لأم بالتساوي ، والباقي  
تسعون فدان يكون للأخ لأب والأخت لأب ، فيكون للأخ لأب ستون  
فدانا تقسم بين ولديه للذكر ٤٠ فدانا ، وللأنثى عشرون . ويكون للأخت  
لأب ثلاثون فدانا ، للذكر عشرون وللأنثى عشرة .

(ج) وإذا كان للتوفي ابن أخت لأم وابن أخت لأم ، وبنت أخت  
شقيق وابن أخت شقيقة ، فإن الميراث يوزع على الإخوة والأخوات ، وما  
يخص كل واحد يذهب إلى فرعه . فيخص الأخ لأم والأخت لأم الثلث  
يكون بينهما بالتساوي . وما يخص كل واحد يذهب إلى فرعه ، فإذا كانت  
الزكاة تسعين فدانا ، فإن ما يخص أولاد الأم هو ثلاثون فدانا يكون  
لأولادهم بالتساوي ، والباقي يكون للأخ الشقيق والأخت الشقيقة للذكر مثل  
حظ الأنثيين فيكون للأخ أربعون فادها وبنت الأخ . ويكون للأخت  
عشرون فادها ابن الأخت الشقيقة

١٢١ — هذا وإن ميراث فروع الإخوة والأخوات قد سته  
المائة ٩٢٥ ، وهذا نصها :

« في كل الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة ، إذا لم يترك المورث

إخوة ولا أخوات ، فأولاد الإخوة والأخوات يحملون محلهم في الميراث بحق التثني ، ويشتركون مع أصول المورث الباقيين على قيد الحياة ، وفي هذه الحال يكون توزيع التركة باعتبار الفروع . أي أن وريثة كل فرع يحتصون بنصيب الفرع الذي حموا محله . وكان واسطة الصلة بينهم وبين المورث وأخذون النصب الذي كان يتول إليه لو كان حياً ، وعلى هذا فإن أولاد الأخت أو الأخ الشقيقين أو أولاد الأخت أو الأخ لأب يحتصون بحق أصلهم المتوفى ، فأولاد الأخت الشقيقة أو الأخ الشقيق يأخذون نصيب الأخت الشقيقة أو الأخ الشقيق ، وأولاد الأخت لأب أو الأخ لأب يأخذون نصيب الأخت أو الأخ لأب ، وكذلك أولاد الأخت لأم . أو الأخ لأم ، فهم يأخذون الحصة التي كانت تتول إلى أصلهم . ويراعى في القسمة بين أفراد الفرع الواحد العمل بقاعدة حظ الذكر كحظ الأنثيين متى كان الورثة من أولاد الأخوات والإخوة الأشقاء ، أو أولاد الأخوات والإخوة لأب ، أما إذا كانوا كلهم أبناء أخوات وإخوة لأم فالتقسيم يعمل بينهم بالتساوي .

اعداد الأعداد والهجرات .

١٢٢ - قلنا إن الأعداد والجندات في مرتبة الإخوة والأخوات وأولادهم ، فهم مهما علوا في مرتبة فروع الأنوين مهما زلوا . وذلك لأن طريق الإتصال بالبيت واحد ، وهو أحد الأنوين . فالجد أو الجدة اتصالاً بالبيت عن طريق الأب أو الأم مهما علوا ، والأخ أو الأخت وهروعهما قد اتصلا بالبيت بطريق الأب أو الأم أيضاً . وإذا كان طريق الاتصال واحداً ، فالمرتبة في التوريث واحدة كإدراكنا ، ولذا كانت لهما معاً المرتبة الثانية والأجداد والجندات الذين يرثون في هذه المرتبة هم أصول المتوفى سواء أ كانوا يتصلون به من طريق الإناث أم كانوا يتصلون به من طريق الذكور ، فقد بينا أنه لا فرق بين الاتصال عن طريق الأنثى ، والاتصال عن طريق

الذكر في أصل الامتصاص بالميراث . وإن كان ثمة اختلاف في مقدار الميراث .

ويلاحظ أن الميراث من الأجداد والجدات يستحق الميراث كله بعد فرض نص أحد الزوجين ، فإذا كان للتوفي جد واحد استحق الميراث كله ، وإن كان له حدة واحدة استحق أيضاً الميراث كله .

وإن كان له أجداد وجدات متفرقون في الدرجات ، فإذا انفرد أحدهم بالدرجة لقرى استحق الميراث كله ذكر أكان أو أنثى ، فإذا كان للتوفي أم أو أب ، وأبو أبي أب . فإن الميراث كله لأبي الأم . لأنه أقرب درجة وقد انفرد في طفته فلا يشاركه أحد فيها . وإذا كان للتوفي أم أو أب ، فإن الميراث كله للأم الأم ، ولا يستحق أبو أبي الأب شئاً لأن أم الأم انفردت في طفتها ، وهي أقرب من أبي أبي الأب وتستحق التركة كلها .

١٢٣ وإذا تعددوا في طفة واحدة فذلك ثلاث أحوال

الحال الأولى - أن يكونوا جميعاً من جهة الأب ، كأبي أب ، وأم أب ، وفي هذه الحال يكون الميراث لها للحدة الثتان والحدة الثلث - وذلك لأن قراءه الأب يلاحظ فيها أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، كما هو الشأن في الإخوة الأشقاء أو الإخوة لأب .

الحال الثانية - أن يكونوا جميعاً من جهة الأم مع اتحاد الطقة كان يكون للتوفي أم أو أم ، وأم أم ، فيه يكون لها الميراث كله ، لأن الأم النصف ولأم الأم النصف الآخر . وذلك لأن التوزيع بين القراءة لتي تكون الأم سبها يكون بالتساوي بين الذكر والأنثى . كما هو الشأن في الإخوة والأخوات لأم .

الحال الثالثة - أن يكون للتوفي أجداد وجدات من الجهتين جهة الأب وجهة الأم ، كأن يكون له أبو أب ، وأم أب ، وأبو أم ، وأم أم ، فإن قراءة الأم يكون لها الثلث ، والباقي لقراءة الأب ، والثلث الذي خص

قراءة الأم يكون بين أمي الأم وأمي الأم بالتساوي ، وما حص جهة الأب يكون للجد الثثنان من هذه الباقي . ولجدة الثلث ، أي لذكر مثل حظ الأنثيين . هذا وإذا كان مع الأجداد أو الجدات أحد الزوجين ، فإن الروح يأخذ فرسه ، والباقي للجد أو الجدة المنفرد في طبقته من أي جهة كان من جهة الأب أو من جهة الأم ، وإذا كان تعددوا كان الباقي بينهم إن كانوا من جهة واحدة ، مع ملاحظة أنهم إن كانوا من جهة الأم كان الباقي بينهم بالتساوي ، وإن كانوا من جهة الأب كان للجد ضعف الحصة .

١٢٤ وإذا كان أحد الزوجين مع أجداد من جهة الأب ، وآخرين من جهة الأم ، فإن جهة الأم تأخذ الثلث يورع بينهم بالتساوي ، وأحد الزوجين له فرسه . والباقي قل أو أكثر لجهة الأب ، ويكون بينهم للجد ضعف الحصة ، وذلك لأن قراءة الأب تعامل ، كالأب مع الأم ، ولو كان أحد الزوجين مع الأب والأم فإن الأم تأخذ ثلث الكل وأحد الزوجين يأخذ فرسه ، والأب يأخذ الباقي فكذلك قراءة الأب تأخذ الباقي قل أو أكثر ، وقراءة الأم تأخذ ما كانت تأخذه الأم لو كانت على قيد الحياة ، وهو الثلث .

هذه أحكام ميراث الأجداد والجدات إذا اضر دوا . وقد بينت ذلك المادة ٩٤٣ من القانون الإيراني ، وهذا نصها :

« إذا كان الورثة أجداداً وجدات يورث فخط تقسم التركة بالطريق الآتي :

١ . إذا كان الجد سواء أكان لاني المورث أم كان لأمه بمرده فالتركة ما كملها تنول إليه .

٢ . وإذا تعدد الحدود فالنقيم بينهم يعمن باعتبار أن حظ الذكر هو ضعف حظ الأنثى ، إذا كان الحدود من جهة الأب ، وبالتساوي بينهم إذا كانوا من جهة الأم .

، وإذا اشتركت الجدة أو الجد لأب مع الجدة أو الجد لأم آل ثلث  
التركة لأصول الأم، ويوزع بينهم بالتساوي، وثلثا التركة الباقيان يتولان  
إلى أصول الأب، ويوزعان فيما سهم «عنا حط» المذكور صعب حط  
الآلثي .

ويلاحظ هنا تصور في التعبير، أو قصر في ذكر الأحكام  
في موضعين :

أولها — أنه لم يذكر الحكم في حال ما إذا كان هناك زوجان، وحكم  
الأجداد والجدات من قبل الأب والأم، أي يكون كحكم الأب والأم وأحد  
الزوجين يأخذ أصل الأم الثلث، وأحد الزوجين حصة، ولما في سواء  
كان الثلثين أم أقل، وإياه سيكون حتماً أقل عندما يكون أحد الزوجين،  
ثم لم يبين القانون الحكم عند اختلاف الدرجة .

ثانيهما — أن العبارة توهم أن نصب أصول الأب الثلثان، ونصب  
أصول الأم الثلث، وأن هذه النسبة تلاحظ دائماً، وذلك غير المنصوص  
عليه في فقه الشيعة، فإن جهة الأم تأخذ ثلث التركة كلها دائماً سواء  
أحد أصول الأب الثلثين أم أخذوا أقل، فإن لهم ما للأب قل أو جر .

### اجتماع الأجداد والجدات مع الإحوة

١٢٥ — إن الأجداد والجدات لا يحجبون الإحوة والأخوات . من  
لا يحجبون فروع الإحوة والأخوات، كما ذكر ما وقد أشيرنا إلى علة ذلك،  
وإذا كانوا لا يحجبونهم فإسهم يرثون معهم، ويرث فروعهم أيضاً معهم،  
وطريقة التوريث تكون باعتبار الجد أخاً يشارك الإحوة والأخوات  
نصيبهم، والجدة أخاً تشارك الإحوة والأخوات نصيبهم أيضاً .

وهنا لابد من ملاحظتين : الأولى — أن الجدة والجدات من جهة الأم  
يشارك أولاد الأم وفروعهم إن لم يكن إحوة أو أخوات لأم، ويكون  
ميراثهم معهم في الثلث، الذكر والآلثي سواء، فلو كان للنوفى أم أم، وأبو



أم ، وأخوان لأم كان الثلث بينهم ، الذكر والأنثى فيه سواء ، ولا يزيدون على الثلث إلا إذا لم يكن هناك أحد من جهة الأب . لا من الأجداد والجدات ، ولا من الأخوات والإخوة الأشقاء أو لأب فإنهم يأخذون الكل فرصاً ورداً الذكر والأنثى سواء . وإذا وجدت الجدة والجدات من جهة الأب يأخذون من نصيب الأشقاء أو لأب على أن يكون الذكر مثل حظ الأنثيين .

الملاحظة الثانية - أن الذى يشارك الإخوة والأخوات من الأجداد أقربهم درجة . أما الآخرون فقد حجهم هذا الأقرب . فهو كان المتوفى له أم أم ، وأم أنى أب . فإن الذى يشارك الإخوة والأخوات أم الأم ، ولا تأخذ أم أنى الأب . وكذلك الذى يشارك الجدات والأجداد من الأخوات والإخوة وأولادهم أقربهم درجة . فهو كان للمتوفى أم أب . وأخ لأم . وابن أخ شقيق . فإن الذى يشارك الجدات والأجداد الأخ لأم دون سواء . وكذلك لا يشارك المحجوب من الإخوة والأخوات . إذا كان هناك أشقاء ، إنما يشارك الشقيقات والأشقاء .

هذه خلاصة القاعدة عند اجتماع الإخوة والأخوات مع الأجداد والجدات ١٢٦ - ولصرب الامثلة الموصحة لهذه القواعد :

( أ ) إذا كان للمتوفى أم أب ، وأخ لأم ، وأخت لأم ، وأخ شقيق وأخت شقيقة ، وأخ لأب ، وأخت لأب . فإن الثلث للأخ والأخت لأم بينهما على السوية . وأولاد الأب محجوبون بالشقيقة والشقيق ، والباقي لأم الأب ، والشقيقة والشقيق على أن تكون الجدة كأخت شقيقة ، ولذا ذكر مثل حظ الأنثيين

( ب ) وإذا كان للمتوفى أبو أب وأم أب ، وأبو أم وأم أم ، وأخ لأم . وأخ لأب وأخت لأب ، فإن الثلث يكون بالسوية بين الأخ لأم ، وأنى الأم . وأم الأم ، والباقي يكون بين الأخ لأب والأخت لأب ، وأنى الأب ، وأم الأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

(ج) وإذا كان لتوفى أم أم، وأم أب، وأخ لام، فإن للأخ لأم مع أم الأم الثلث، والباقي لأم الأب فرصاً ورداً، لأنها كالأخت الشقيقة ولو كانت الأخت في محلها لأخذت الباقي فرصاً ورداً.

(و) ولو كان لتوفى أم أم، وأبو أم، وأخت شقيقة، فإن للجد والجدة الثلث، إدمهما قد قاما مقام الأخت لأم، فيكون لهما مائة لأم الأخت، والباقي للأخت الشقيقة فرصاً ورداً، ومثل ذلك الحكم لو كان لتوفى أخت لأب بدل الأخت الشقيقة، على خلاف في ذلك من حيث أيراد الأخت لأب بلرد، وعدم مشاركة أولاد الأم ومن يقوم مقامهم في هذا الرد.

(هـ) وإذا كان لتوفى أبو أب، وأخ شقيق، وبنت أخت شقيقة وأخ لأخ لأم، وبنت أخت لأم فإن فروع الأم يأخذون الثلث يقسم بين الأخ والأخت لأم بالسوية، وما يخص كلا يكون لعروعه، وللجد مع الأخت الشقيقة والأخ الشقيق الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين، وما يخص الأخت الشقيقة تأخذه انتها، وما يخص الأخ الشقيق يكون لأمه، وهكذا...

١٢٧ - وقد نصت المادة ٩٢٤، من القانون الإيراني أحكام ميراث الأصول مع الأخت والأخوات وهذا نصها:

«إذا اشترك في الميراث أصول المورث مع أخوته وأخوته لأمه آل ثمنا التركة إلى أقاربه لأبيه، ويوزعان بينهم، باعتبار حظ الذكر كحظي الأنثى والثلث الباقي إلى أقاربه لأمه، ويوزع بينهم بالتساوي، ومع هذا إذا لم يكن للمورث من أمه سوى أخ أو أخت فالصوب الذي يؤول إليه في هذه الحال إلى أحدهما لا يزيد على السدس».

١٢٨ - ويجب التنبه هنا إلى ملاحظة ذكرها الإمامية، ذلك أنه لا يرث أحد من الجدود أو الجدات مع الأب أو الأم؛ ففي هذه الحال

قائوا إليه يستحب للأب إذا كان نصيبه أكثر من السدس أن يعطى الجد من قبله ما راد على هذا السدس، إلى أن تصل الرأية إلى السدس . ويستحب للأب إذا كان نصيبها أكثر من السدس أن تعطى الجدة أو الجد من قبلها بما زاد على السدس إلى أن تصل الرأية إلى السدس ، فيقتصر في الإعطاء تبرعاً على السدس لا يزيد عليه ، وعلى ذلك قائم إذا ترك الميت أبوين ، وروجاً وجداً وجدة من قبل الأب ، وجداً وجدة من قبل الأم ، فإن الميراث يكون هكذا للزوج النصف ، وللأم ثلث لكل . وللاب الباقي وهو السدس ، وعلى ذلك لا يطلب ذلك العطاء الاستحقاق من الأب ؛ لأن نصيبه لا يزيد على السدس . والأم تعطى الجد والجدة من قبلها المعدس بينهما بالسوية ؛ لأن نصيبها يزيد على السدس .

وإذا ترك المتوفى أبويه وإخوة أشقاء أو لأب ، فإن نصيب الأم يكون السدس . والأب خمسة أسداس ، ولا يطلب ذلك العطاء من الأم . ويكون على الأب عطاء من هذه الزيادة على السدس لأبيه وأمه بمقدار السدس بينهما وإذا ترك المتوفى أبوين فقط . وكان هاك أبو أب ، وأم أب ، وأبو أم ، وأم أم ، فإن الميراث يكون بين الأب والأم . الأم لها الثلث . والأب له الباقي . ويكون على الأب عطاء لأبويه بالسدس ، وعلى الأم عطاء لأبويها بالسدس . وهذا العطاء الاستحقاق يسمى طعمة ، وهي مستحبة في الحال التي ذكرنا القيود التي أشرنا إليها . وقد قالوا إن هذه الطعمة تكون للأجداد في الدرجة الأولى ، ولا تكون للذين علوا ، ولذا قال في القواعد ولا طعمة للأجداد إذا علوا ، كما أنه لا يطعم أحد الأبوين الأجداد من جانب الآخر ؛ لأن هذه الطعمة من نوع بر الشخص بأبويه باعتبار أنه كان وجوده سبباً في حرمانها من الميراث ، فيكون عليه أن يحمل وجوده برأيهما ورحمة .

## المرتبة الثالثة

١٣٠ - المرتبة الثالثة هم فروع الأجداد والجندات والأعمام والعمات وأولادهم . والأحوال والحالات وفروعهم . وكان هؤلاء متأخرين عن الأجداد والجندات والإحوة والأخوات ، لأن هؤلاء جميعاً يدلون إلى الميت عن طريق الأب أو الأم ، وأولئك يدلون إلى الميت عن طريق الجد والجدة ، وطبقتهما في القراءة أبعد بالدهاء من جهة الأب .

وبمقتضى هذا السبب يكون أولاد الجد الأول أولى بالميراث من أولاد الجد الثاني . وكذلك أولاد الجدة الأولى أولى من أولاد الجدة الثانية والجد الثاني ، فابن العم أحق الأب أولى من العم أحق الجد . وابن الخال أحق الأم أولى ، ويعد في مرتبة أقرب من العم أخى الجد . وكذلك ابن الخالة وابن العمه يقدمان إذا كان من فروع الجدة الأولى أو الجد الأول على فروع الجد الثاني . ولو كان امصال الأولين طبقات ، وامصال الآخرين بطبقة واحدة وهذا هو المقرر عند الإمامية . وهو أول قاعدة من قواعدهم في هذا الباب .

وهذه المرتبة من مراتب التوريث خاصة للقواعد العامة التي يباها في قواعد الميراث التي يترقون فيها عن فقهاء السنة والجماعة ، وعلى ذلك تشير إلى تطبيق هذه القواعد في هذه المرتبة .

( أ ) فإذا انفرد أحد هؤلاء استحق الميراث كله ، فإذا لم يكن للتبوي إلا خل أو حالة أو عم أو عمه استحق التركة كلها بمقتضى هذه القراءة ، وإذا كان مع هذا المفرد أحد الروح أحد الروح فوصه الشرعي النصف ، أو الربع إن كان زوجة ، وأخذ الخال أو الخالة الباقي كله .

( ب ) وإذا تعاقبت درجات القراءة كان الميراث للأقرب من أى جهة

كاست ، بهادا كان لتتوفى حالة وابن حار بالميراث كله للحالة . وإذا كان لتتوفى ابن عم لأب ، وحالة : بالميراث كله للحالة ، وإذا كان لتتوفى ابن خال وابن ابن عم ، بالميراث كله لابن الخال لأنه أقرب درجة .

وهكذا تسير هذه القاعدة ، صطراذ إلا في صورة واحدة ، قد أجمع فقهاء الإمامية على امتثالها ، وهي إذا كان هناك ابن عم شقيق وعم هو أحو الأب لأبيه ، فيهم قد أجمعوا على أن ابن العم أحي الأب الشقيق يقدم عن أحي الأب لأبيه .

وسبب هذا الاستثناء ما روى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال ، أعيان بي الأم أقرب من بي العلات ، ثم استوى جالسا فقال : جئت بها من عين صافية ، إن عبد الله أما رسول الله صلى الله عليه وسلم أحو أبي طالب لأبيه وأمه ، وما روى من أن الصادق الأمين الإمام أما عبد الله قدم ابن العم الشقيق على العم لأب<sup>(١)</sup> .

ولكن أهذا الاستثناء مغل فيصرد في مثل موضوع الاستثناء ، أم أنه امتثناء غير مغل فيقتصر على موضوعه ، ولا يتجاوزه ؟ قل فقهاء الإمامية : إنه استثناء غير مغل ، فيقتصر على موضعه لا يتجاوزه أي يقتصر على هذه الصورة لا يتجاورها ، أي يكون ابن العم مقدما إذا كان العم شقيقاً على العم لأب فلو كان محله عمأ لام لا يقدم ، ولو كان محله خالا لا يقدم ، ولو كان بدل ابن العم بنت عم لا تقسم ، وهذا طرالا كثيرين ، وهو المعتمد ؛ ولقد قلنا إنه لو كان مع ابن العم الشقيق عم لأب ، وحال ، فالاجود أن ابن العم يحجب ، طرذا لقاعدة تقديم الأقرب على الأبعد<sup>(٢)</sup> .

(١) وأصل هذا من أنه شبه بـ تقدم علي بن أبي طالب في إمامته بهد من نبي صلى الله عليه وسلم في اعتقاده على الناس ؛ لأن أبا عبد الله شقيق لعبد الله ، وبناش رضي الله عنه ليس شقيقاً لعبد الله .

(٢) راجع لقواعد ومبادئ ذكرناه ٨ - من ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ .

وقيل في هذه المسألة يجب ابن العم والعم . وتكون التركة كلها للنخال  
لأن العم لأب يجب وابن العم الشقيق ، وابن العم الشقيق يجب بالنخال .  
لأنه أقرب منه درجة .

وإذا كان مع ابن العم الشقيق واعم لأب أحد الزوجين ، فقد قيل  
يجب ابن العم ، تعتبر الصورة . فعود الأمر إلى الأصل . وقيل يجب  
اعم . لأن موضع الاستثناء لم يتغير . وهو الأوصح ، وإذا تعدد أبناء اعم  
الشقيق وكانوا كلهم ذكوراً . فإن هذا يكون موضع إشكال أيضاً لتغير  
ذلك عن الصورة موضع الاستثناء . ولكن الأوصح أيضاً أن يكون ذلك  
دائلاً في عموم الاستثناء ، لأن الصورة لم تتغير . وإن كان المستحقون  
قد تعددوا .

١٣١ - وبعد اتحاد الدرجة في المراتب فإنه يلاحظ أمران .

أحدهما : أن يجعل لمن يتصلون بطريق الأم الثلث للأكثر من واحد ،  
ولسدس للواحد كالأب في ميراث الإخوة لأم . فإذا كان لتوفي عم  
شقيق ، وعم شقيقة ، وعم لأم ، وعم لأم ، يكون لثلث لعم لأم وأخوها  
ولباقي للشقيق وأخته . وما يخص أولاد الأم يكون بينهما ماسوية الذكر  
والأنثى على سواء . وما يخص الأشقاء يكون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
وإذا كان لتوفي خال شقيق ، وخالة شقيقة ، وخالة لأم ، وخال لأم ، فإنه  
يكون لأولاد الأم الثلث . ولباقي للأشقاء . وإذا كان لتوفي خالة لأم ،  
وخالة شقيقة ، فإن للحالة لأم السدس ، والباقي يكون لخالة شقيقة ، وهكذا  
والقسمة في ميراث الأحوال والخالات ماسوية ، الذكر والأنثى سواء .

وإذا كان لتوفي أحوال وحالات ، وأعمام وعمات ، فإن الأحوال  
والحالات يكون لهم ثلث التركة والأعمام والعمات لهم النقي . ويورع بين  
كل فريق ما يخصه بالنظام السابق ، فما يخص فريق الأب يورع بينهم كأن  
لم يكن سواهم يكون لأولاد الأم السدس مه أو الثلث مه . والباقي لأولاد  
الأوين .

ويلاحظ أن الحال أو الحالة ولو انفرد أحدهما يأخذ ثلث المال ،  
والباقي للأعمام والعمت ولو تعددوا ، كما يلاحظ أيضاً أن هذا التقسيم  
يسرى بعد نصيب أحد الزوجين ؛ إن كان ثمة أحد الزوجين ، فإذا كان  
للبتوى زوجة ، وعمه وعم شقيقان ، وعمه لأم ، وحالة وحال شقيقان ،  
وحالة لأم ، فإن للزوجة الربع ، وللأحرار ثلث الثلثة ، للحالة لأم سدس  
هذا الثلث ، وللحالة والحال لشقيقين باقى هذا الثلث بالتساوى ، وللباقي  
بورع بين الأعمام ونعمة لأم سدس هذا الباقي . ولنعمه والعم الشقيقين ،  
ما يبق للذكر مثل حظ الأنثيين .

ونرى من هذا أن الأحوال والحالات لهم ثلث الثلثة كلها ، ولو انفرد  
أحدهم مع أحد الزوجين ، والباقي للأعمام والعمت ، ولو كان لباقي صنيلا ،  
وهو السدس ، فلو كان ثمة روح . وعم وعمه شقيقان ، وعم لأم ، وحالة ،  
فإن الروح له النصف ، والحالة لها الثلث ، والأعمام والعمة الباقي وهو  
السدس . يكون لنعمه لأم سدسه . والباقي للشقيقين للذكر مثل  
حظ الأنثيين .

والأساس في ذلك أنهم فرضوا أن التقسيم بين الأب والأم وأحد  
الزوجين ، وفي هذه الحال يكون للزوج فرضه . وللام الثلث ، والباقي  
للأب ، وما يخص الأم يذهب لقرباتها ، وهم الأحوال والحالات ،  
وما يخص الأب يذهب لقرباته ، وهم الأعمام والعمت من أى جهة كانوا .

١٣٢ - هذا هو الأمر الأول الذى يجب ملاحظته ، ونرى فيه  
تصوير الميراث هذه المرتبة وتوزيع فيها ، أما الأمر الثانى فهو أن القراءة  
للأبوين يجب دائماً القراءة للأب ، ولا تحجب القراءة للام . فإذا كان لبتوى عمه  
لام . وعم شقيق ، وعم لأب ، فإن العمة لام تأخذ السدس . والباقي للعم  
الشقيق ، والعم لأب لا يأخذ شيئاً ، وإذا كان حال شقيق ، وحالة شقيقة ،  
وحالة لام ، وخال لأب ، فإن الحالة لام تأخذ السدس ، والباقي للحال الشقيق  
والحالة الشقيقة بالتساوى ، ولا شيء للحال لأب .

١٣٣٢ = ونجد بين القانون الإيراني في المواد ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ أحكام ميراث الأعمام والعمات من هذا القسم من الورثة وهذا حصها .

المادة ٩٣٨ - إذا لم يكن للمورث ورثة من الصقة الثانية فإن التركة تتول إلى ورثته من الطبقة الثالثة .

المادة ٩٣٩ - تتول التركة بأكلها للمورث من الطبقة الثالثة ، إذا كان فريداً في طبقته ، وإذا تعددوا مراعى عند القسمة الأحكام الآتية .

المادة ٩٣٠ - إذا ترك المورث عمت وأعماما أشقاء أو لأبيه ، أو حالات وأحوالا أشقاء أو لأبيه ، فإن العمت والأعمام أو الحالات والأحوال الذين هم إخوة وأخوات أبي المورث لا يرثون فيه شيئاً ، أما إذا لم يوجد الأولون ، فالآخرون يحلون محلهم ، ويأخذون النصيب الذي كان يجب أن يتول إلى الأولين .

المادة ٩٣١ - إذا لم يترك المورث سوى عمت أو أعمام فانقسم بينهم يكون بالتساوي ، إذا كانوا أشقاء لأبي المورث أو إخوة لأمه ، وإذا اشترك في الميراث عمت وأعمام المورث فانقسم سهم يكون بالتساوي إن كانوا إخوة لأم ، أما إذا كانوا إخوة أشقاء أو إخوة لأبي المورث فانقسم بينهم يراعى فيه أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

المادة ٩٣٢ - إذا ترك المورث عمت وأعماماً هم إخوة أبيه لأمه وترك أيضاً عمت وأعماماً هم إخوة أبيه الأشقاء أو إخوة أبيه لأب ولعمة التي هي أخت أبيه لأمه أو العم الذي هو أخو أبيه لأمه يأخذ سدس التركة إن كان وحيداً ، أما إذا تعددوا بينهم يأخذون ثلث التركة ، وفي هذه الحال يوزع هذا الثلث فيما بينهم بالتساوي .

أما باقي التركة فيتحول للعمات والأعمام الذين هم إخوة أشقاء لأبي المورث ، أو إخوة أبيه لأبيه ، ويقسم بينهم باعتبار أن للذكر مثل حظ الأنثيين .



المادة ٩٣٣ - إذا ترك المورث أحوالاً فقط أو حالات فقط أو أحوالاً وحالات فالتقسيم بينهم يكون بالتساوي ، سواء أكلوا أشقاء لأمه أم كانوا إخواناً لأبيها . أم كانوا أحوالاً لأمها .

المادة ٩٣٤ - إذا ترك المورث أحوالاً وحالات أشقاء لأمه أو أحوالاً لأبيها مع أحوال وخال هم إخوانها لأمها فإن سدس التركة يتول للخال أو الخال للدين هما إخوانه والدته لأمها إن كان واحداً مفرداً ، وإن تعددوا يأخذوا الثلث ، وفي هذه الحال يصم هذا الثلث بينهم بالتساوي .

أما باقي التركة فإنه يتول إلى الإخوان والحالات الذين هم إخوانه أشقاء لوالدة المورث أو إخوانها لأبيها ، والتقسيم يكون بينهم بالتساوي .

المادة ٩٣٥ - إذا ترك المورث واحداً أو أكثر من الأعمام والعمات مع واحد أو أكثر من الأحوال والحالات فإن ثلث التركة يتول إلى الأحوال والحالات والثلثين يتولان إلى الأعمام والعمات .

والتقسيم بين الأحوال والحالات يكون بالتساوي ومع ذلك إذا وجد بينهم أح أو أخت لأم المورث فإنه يأخذ سدس النصيب الذي يتول إلى الأحوال والحالات .

وإن تعدد الأحوال والحالات الذين هم إخوانه أم المورث يأخذون ثلثه هذا النصيب ، ويقسم بينهم بالتساوي ، أما تقسيم الثلثين اللذين يتولان إلى الأعمام والعمات فإنه يكون بمراعاة أن حظ الذكر مثل حظ الأنثيين . ومع ذلك إذا وجد بين أعمام أو عمات المورث من كل أخت أو أختاً لأم الوالدة فنصيبه يكون سدس نصيب الأعمام والعمات أما إذا تعددوا فإنهم يأخذون ثلث هذا النصيب ، ويقسمونه بالتساوي .

أما حصه الأمس أو الثلث الباقي لسائر الأعمام والعمات فيقسم على حسب الأحوال إما بين الأعمام والعمات الأشقاء ، وإما بين الأعمام

والعمات الذين هم إخوة لأن المورث ومراعاة القاعدة التي تقضى بأن لذكر مثل حظ الأنثيين .

١٣٤ — هذا ولا يرث أحد من أولاد الأعمام أو العمت أو أولاد الأحوال والحالات مادام واحد من الأعمام أو الأحوال أو الحالات أو العمت موحدا سواء أكان من جهة ذلاء الأولاد أم كان من جهة أخرى مادامت درجة الأجداد واحدة ، كما أثرنا من قبل ، فالعم مثلا ولو كان عمالام يحجب أولاد العم الأشقاء أو لأب ، وأولاد الأحوال وأولاد الحالات ، وكذلك الحالة تحجب أولاد الأعمام وأولاد العمت ، وهكذا ، وذلك كله على مقتضى القاعدة التي تقرر أنه في المرتبة الواحدة يقدم الأقرب درجة ، فإن هذه قاعدة مطردة وإن كان هناك استثناء ، وقد بسطنا استثناءها في الكلام عند ميراث الأجداد مهما قربوا مع أولاد الإخوة والأخوات ، وميراث الأجداد مهما علوا مع الإخوة والأخوات ، وميراث الفرع مهما نزلوا مع الأموين ، فيه وإن اتحدت المرتبة قد احتجف نوع التوريث ، فأما إذا اتحد نوع التوريث واتحدت المرتبة فالإطراد قاعدة تقديم الأقرب مطردة لا استثناء فيها .

١٣٥ — وإذا لم يكن إلا أولاد الأعمام والعمات والأحوال والحالات ، فإن الأقرب درجة يحجب أيضا الأبعد درجة فإذا كان هناك ابن عمه وابن ابن عمه فإن ابن العمه يحجب ابن ابن العم ، وإذا كان هناك بنت خاله وابن ابن عمه فإن ابن الحالة يحجب ابن ابن العم أو العمه ، والميراث كله لابن الحالة إن لم يكن نمة وارث سواء

وإن اتحدت الدرجة بين التركة لا تقسم على أبنائهم إنما تقسم على أصولهم ، فإذا كان المتوفى قد ترك ابن عمه وابن عمه وكلاهما شقيقان فإنه تقسم التركة على العم والعمه وما آل إلى العمه يأخذها كلها ، وهو ثلث التركة ، وما آل إلى العم وهو ثلث التركة يأخذها أبه ، وإن كان المتوفى قد ترك ابن

عم شقيق ، واس عمه شقيقه ، وابن عم لأم ، وبنت عمه لأم ، فإن الثلث يكون للعم والعمه لأم يقسم بينهما بالسوية ويكون نصيب العمه لايتها ونصيب العم لأمه ، والثلاثان يكونان بين العم الشقيق والعمه الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين ونصيب أم لابنته ، ونصيب العمه لايتها ، وكذلك الأمر في أولاد الخال أو الخالة ، فإن نصيب الأخوال والخالات ، وهو ثلث التركة يكون بينهما بالسوية ، وما يخص الخالة يكون لولدها ، وما يخص الخال يكون لولده وهكذا ، وكذلك الأحكام تدير لو كان في العائلة أحد الزوجين .

وقد بست أحكام أولاد الأعمام والعمت وأولاد الأخوال والخالات المواد ٩٣٦ ، وما يليه من القانون الإيراني وهذا نصها :

المادة ٩٣٦ - الأعمام والعمت ، والأخوال والخالات محبون أولاد العم والعمه وأولاد الخال والخالة إلا أنه إذا ترك المورث ابن عم ، وكان هذا العم شقيقاً لأم المورث ، وعماً كان أم لا لأمه لأم ، فإن ابن العم الشقيق يحجب العم الآخر .

المادة ٩٣٧ - إذا لم ترث المورث مع ابن العم الشقيق خالاً أو حلة أو حمة أعمام وعمات فإن ابن العم الشقيق لا يرث ، ولو كان العمت والأعمام إخوة لأم أمه فقط

المادة ٩٣٨ في الحالات المنصوص عليها في هذا القسم يجب أن يستعد أولاً من التركة نصيب من كان حياً من الأرواح وهذا النصيب هو نصيب التركة للزوج والربع للزوجة ، ويستبعد كذلك نصيب الأقارب الذين من جهة أم المورث وما يبق بقسم بين أقاربه لأمه .

## خاتمة

١٣٦ - هذا نظام التوريت عند الإمامية ، كتباه كتابة موضوعية ، كما فيه حريصين على بياانه كما هو . وكما فهمه أهله من غير أن نعرض تفكيرنا على تفكيرهم . ولا مذهبا من المذاهب الأربعة أو غيرها من المذاهب الإسلامية عليهم ، ونحن وإن كنا لا نوافق عليها حمله ، فإن في تفصيلها ما يجد له دليلا قويا ، كراههم في حق العول . فإنا نرى رأى ابن شهاب الزهري في أنه رأى جدير بالاعتناع ، فقد قرر أنه لو لا سبق عمر بالعول ما اختلف للناس عن ذلك الرأى المسبب لابن عباس رضي الله عنهما ، والله سبحانه وتعالى هو الموفق والهادي إلى الصواب ، ونضرب إليه سبحانه أن يجمع شمل المسلمين فقد طال عهد الفرقة ، إنه سميع مجيب الدعاء .

## بيان ما اشتمل عليه الكتاب

- ص
- ١ - الإفتاحية - فيها بيان الباعث على اختبار موضوع الميراث عند الجعفرية للدراسة
- ص
- ٥ تمهيد في الخصومة في الدين وأثرها ، والفرو بينها وبين الاختلاف في تعرف الأحكام من حيث المعنى والنتيجة
- ٦ أثر الخصومة بعد إقفاء عصر المتخصصين وفائضه ، ومظهر ذلك في التاريخ الإسلامي
- ٨ - وحوث دراسة كل ما خلغته القرون السابقة ولو كان الباعث عليه الخصومة في الدين
- ٩ فكرة توحيد المذاهب الإسلامية في مذهب ، وتعنر تحقيقها ، وخطر تحقيقها
- ١٠ - فكرة التقريب بين المذاهب
- ١١ - توحيد المسلمين هو أغاية لا توحيد الآراء والمذاهب
- ٩٤ - للملحة بالشيعية
- ١٤ - من نطلق عليهم كلمة اشيعه ، الشيعة أقدم الفرق الإسلامية
- ١٦ - فرق الشيعة . ومتى سميت باسم الشيعة
- ١٧ - الأصل الذي تلتقى عنده الشيعة بكل فرقهم التي تدخل في عموم المسلمين
- ١٨ - الكيساية ، نشأتها ، وأتمتها ، ونهايتها
- ٢٠ - الزيدية آراؤها المعتدلة

ص

٢١ - الإمامية . والفارق في المسألة بينها وبين الريسية . ومن اتفقوا عليه من أئمة

٢٢ . الاثنا عشرية الذين يحملون الآن هذه الإمام جعفر الصادق - آراؤهم في الخلافة ، وأئمتهم بعد الإمام جعفر

٢٤ - الإسماعيلية : أئمتهم والاختلاف والاتفاق بينهم وبين الاثنا عشرية وشأنهم .

٢٥ - تعاليم الإسماعيلية . نحول آراء منحرفه عند بعض طوائفهم .

## ٢٨ - حياة الإمام جعفر الصادق

٢٨ - مكان الإمام الصادق بين العلماء . كلام الإمام مالك فيه .

٢٩ - بيته وبيته . . .

٣٠ - جمعه بين علم المدينة وعلم العراق . إمامته بالمدينة .

٣١ - علاقته بالسياسة في عصره .

٣٢ - علاقته بالمصور . وامتنعوا المصور له المرة بعد الأخرى .

٣٤ - التزامه مبدأ التقية .

٣٥ - كثرة أتباعه ، وأئمتهم السرية .

٣٦ - الكذب عليه في عصره ، وأدعاء أنه قال آراء منحرفه ، وتكذيبه لقاتلها .

٣٧ - لقد أثر عنه رضى الله عنه هذه كثير

## ٣٩ - الميراث عند الإمامية الاثنا عشرية

٣٩ - ترتيب درجات المستحقين للتركة عندهم . . . . .

٤١ - سداد الديون . علاقة الورثة بالتركة وإن كانت مدينه بدين مستعرقه

ص

٤٢ أدلة الدين قالوا إن التركة تكون ملكا لورثة مع استعراق الدين لها

٤٣ - أدلة الدين قالوا إن التركة المديونة بدين مستعرق تكون على حكم ملك الميت .

٤٤ - القول اراجح

٤٥ - أثر الخلاف

٤٦ أحكام التركة المديونة بدين غير مستعرق .

### ٤٩ - الوصايا النافذة

٤٩ - حوار الوصية بوارث ، واختلاف الفقهاء في ذلك .

٥٠ - باحة القبول الإيراني الوصية لوارث كالوصية لغير وارث على سواء

### ٥١ - حق الورثة

٥١ أنواع الورثة .

٥٢ - ولاء العتاقة ومكانته في الميراث .

٥٣ - ولاء صমান الجارية ومرتبته في الميراث

٥٥ - ولاء الإمام .

٥٧ - ترتيب درجات الورثة .

٥٩ - شروط الميراث .

٦١ - المفقود وحكمه

٦٢ ميراث الحمل .

٦٣ - ميراث من لا يعلم لسابق منهم ، لموت إذا كان بينهم توارث .

٦٥ - مواع الميراث .

ص

- ٦٦ - اختلاف الدين وأثره في المانع من الميراث .
- ٦٧ - المسلم يرث غير المسلم ويقدم على غير المسلم من أقاربه ، وغير المسلم لا يرث المسلم ، وإذا أسلم قبل القسمة ورث .
- ٦٨ - اختلاف الدار .
- ٦٩ - اعتبارهم الخوارج والعلاء والناصة غير مسلمين فلا يرثون الاثناعشرية . والمرتد لا يرث
- ٧٠ - القتل المانع من الميراث .
- ٧١ - قانون الميراث الإيراني في ذلك .
- ٧٢ - الزنى مانع من الميراث .
- ٧٣ - الحكم إذا لم يكن وارث غير الرقيق .

### ٧٤ - أنصبة الورثة

- ٧٥ - تقسيم أسباب الميراث - الفروق الجوهرية بينهم وبين جمهور المسلمين . أسباب التوريث
- ٧٧ - درجات التوريث عندهم .
- ٧٨ - ميراث الزوجين - الفرق بينهم وبين السيد في معنى الولد الذي يحجب الزوج حجب نقصان .
- ٨١ - الزوجة التي تميز التوريث .
- ٨٢ - إذا مات زوج المحالة التي امتنعت عن دفع بدل الخلع .
- ٨٣ - زواج المريض مرض الموت ، وموته قبيل الدخول ، ومنع الزوجة من ميراث العقار .
- ٨٥ - الطلاق في مرض الموت .



## ٨٧ - ميراث القرابة

ص

٨٧ - الخلاف الجوهرى بين الإمامية والجمهور فى ميراث القرابة اعتماد الشيعة على القرآن من غير استعانة بالسنة ، واعتماد الجمهور على الاثنين .

٨٨ - أدلتهم .

٩٠ طعنهم فى الحديث النبوى ، ما بقى بعد أصحاب الفروض فلأقرب رجل ذكر .

اعتبارهم أولاد اظنون كأولاد الظهور .

٩١ . اعتبارهم قرابة الأئمة كقرابة الرجل .

٩٢ - الميراث عندهم . مراتب القرابة ، واعتبار الرد فى كل مرتبة بحيث لا ينتقل الميراث إلى التى تليها ، إلا إذا لم يكن فيها أحد ، ولو كان صاحب فرض .

٩٤ - ميراث البيت لتركه كلها ولو كان معها أح شقيق أو عم .

عدم اعتبارهم العول وموافقة قولهم لأبى إس عباس .

٩٦ - إحلال فروع الإحوة ولو إباناً محل الإحوة .

## ٩٨ ميراث المرتبة الأولى من الأقارب

٩٨ - المرتبة الأولى الأنوار والفروع ، السبب فى اعتبارهم المرتبة الأولى

٩٩ ميراث الأبوين . ميراث الأم . أحوالها - الأم فى استحقاقها للثالث يكون ثالث لكل دائماً ، ولا يكون ثالث الباقي .

١٠١ - الشروط التى يلزم توافرها لتأخذ الأم السدس عند وجود الإحوة والأحوات .

ص

١٠٢ - ما جاء في القانون الإيراني حاصراً سريين الإحوة نصيب الأم إلى السدس أمثلة على ذلك .

١٠٣ - اجتماع الأبوين في الميراث . واجتماع الأم في الميراث مع البنات ، واجتماعهم في ذلك .

١٠٥ - ميراث الأبوين مع البنات .

١٠٦ - ميراث الأبوين مع الأبناء .

١٠٧ - ميراث الأولاد وحدهم .

١٠٨ - ميراث أولاد الأولاد .

١٠٩ - القانون الإيراني في ميراث أولاد الأولاد .

## ١١٢ - ميراث المرتبة الثانية

١١٢ - المرتبة الثانية هي الأجداد والجدات وفروع الأبوين

١١٣ - لسبب في اعتبار هؤلاء مرتبة واحدة الفرق بين نظر الجمهور ونظر الشيعة في هذا الجزء من الميراث .

١١٤ - ميراث الإحوة والأخوات . بيان فوائده وأمثلة عليها

١١٦ - نظام الرد على الأخوات والإحوة

١١٧ - لقانون الإيراني في ميدان الإحوة والأخوات .

١١٨ - ميراث أولاد الإخوات والأخوات القاعدة فيه وأمثلة له .

١٢٠ - القانون الإيراني في ميراث أولاد الإحوة والأخوات .

١٢١ - ميراث الأجداد والجدات - القاعدة فيه وأمثلة عليه في حال

تعدد جهاتهم وعدم تعددها . وحال اجتماعهم مع الأرواح

١٢٢ - قانون الإيراني في ميراث الأجداد والجدات ، وملاحظتنا عليه .

١٢٤ - اجتماع الأجداد والجدات مع الإخوة والأخوات وأولادهم

القاعدة فيه أمثلة عليه .

2815-9-5B

5-12

E

B-1

## ١٢٨ - المرتبة الثالثة

- ص  
١٢٨ المرتبة الثالثة فروع الأجداد والجدات - تقديم أولاد الجد الأول أو البعده الأولى على غيرهم .  
١٢٩ - لعمرة تقديم الدرحة في النوع الواحد . إلا في ابن العم الشقيق مع العم الأب وسب الاستثناء . وموضع الاستثناء ومداه  
١٣٠ - أحوال الأعمام والعمات .  
١٣١ - أحوال الأخوال وانخالات  
١٣٢ - القانون الإيراني في ميراث الأعمام والعمات والأخوال والحالات .  
١٣٤ - أولاد الأعمام والعمات؛ أولاد الأخوال والحالات والقانون الإيراني في ذلك .  
١٣٦ - القائمة

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه

---

[تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب «قواعد  
الميراث عند الجعفرية» في مطبعة الرسالة الكائنّة بشارع  
حمودة المفاول ٣ عابدين بالقاهرة في يوم الاثنين  
١٦ رمضان سنة ١٣٧٤هـ الموافق ٩ مايو سنة ١٩٥٥م] .

عبد الحميد علي حسن

مدرس الحقوق







*Restored through  
a grant from*

The Bunbury Company





32101 073834853

(NEC)  
KBP283  
.A29  
A36  
1955